الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأندلس للعلوم والتقنية
كلية الآداب والعلوم الانسانية
قسم علوم القرآن

جامعة الأندلس
للعلوم والتقنية
Alandalus University For Science & Technology

علوم القرآن (3)

2015 – 2016م

مع تحيات مركز فرقان للخدمات الطلابية بجامعة الأندلس

مناهل العرفان
في علوم القرآن

طبق ما قرره مجلس الأزهر الأعلى
في دراسة تخصص الكليات الأزهرية

بقلم
الشيخ / محمد عبد العظيم الزرقاني

تحقيق
أحمد بن علي

الجزء الأول

دار الحديث
القاهرة

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

دار الحديث
طبع. نشر. توزيع
١٤٠ شارع جوهر القائد أمام جامع الأزهر تليفون ٥١١٣٠٣٦/٥٩١٨٧١٩/٥٩١٩٦٩٧ فاكس ٥٩١٩٦٩٧

المبحث السادس

في نزول القرآن على سبعة أحرف

هذا مبحثٌ طريفٌ وشائق، غير أنه مخيفٌ وشائك! أما طرافته وشوقه، فلأنه يرينا مظهرًا من مظاهر رحمة الله وتخفيفه على عباده، وتيسيره لكتابه على كافة القبائل العربية، بل على جميع شعوب الأمة الإسلامية، من كل جيل وقبيل، حتى ينطقوا به ليّنةً ألسنتهم، سهلةً لهجاتهم، برغم ما بينهم من اختلاف في اللغات، وتنوعٍ في الخصائص والميزات.

ومن طرافة هذا المبحث أيضًا أنك تشاهد فيه عرضًا عاما لمنتجات أفكار كثيرة، وتشهد جيشًا جرارًا من مذاهب وآراء، كلها تحاول العمل لخدمة العلم، وإظهار الحق، والدفاع عن عرين القرآن والإسلام.

وأما مخافة هذا المبحث وشوكه، فلأنه كثر فيه القيل والقال، إلى حدٍّ كاد يطمس أنوار الحقيقة، حتى استعصى فهمه على بعض العلماء ولاذ بالفرار منه وقال: إنه مشكل، وحتى اضطرَّ جماعةٌ من كبار المحققين أن يُفردوه بالتأليف قديمًا وحديثًا، ما بين العلامة المعروف بأبي شامة في القرن السابع الهجري، والعلاّمة الشيخ محمد بخيت في القرن الرابع عشر.

أضف إلى ذلك أن الخطأ في هذا الباب قد يَتَّخذُ منه أعداء الإسلام سبيلاً عِوَجًا إلى توجيه المطاعن الخبيثة إلى القرآن، كما وقعتْ أو وقعَ عَلَىَّ كتابٌ لمن يدّعون أنفسهم مبشرين، أسموه «مباحث قرآنية» وجعلوا موضوع الجزء الأول منه «هل من تحريف في الكتاب الشريف»؟ وتصيدوا فيه من الآراء المزيفة ما الحقُّ منه بريء ﴿وَهَمُّوا بِمَا لَمْ يَنَالُوا﴾ (التوبة: ٧٤).

ونحن نستعين الله ونستهديه، أن يُخلِّصَ لنا الورد من الشوك في هذا الموضوع الشائق الشائك، وأن يهيئ لنا من أمرنا رشدًا.

وسنجولُ في هذا الميدان ـ إن شاء الله ـ جوْلاتٍ عدة، نتحدَّث فيها عن أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف، وعن شواهدَ بارزة في الأحاديث الواردة، بينها فوائد كثيرة لاختلاف الحروف والقراءات، وعن معنى نزول القرآن على سبعة أحرف وعن الوجوه

السبعة فى المذهب المختار، وعن تحقيق النسبة بين المذهب المختار وأشباهه، وعن وجوه اختيار هذا المذهب، وعن دفع الاعتراضات الواردة عليه، وعن بقاء هذه الأحرف السبعة فى المصاحف، وعن الأقوال الأخرى وتفنيدها، وعن دفع إجمالى للأقوال الأخيرة منها، ثم نختم المبحث بعلاج الشبهات الواردة على هذا الموضوع؛ والله المُستَعانُ.

١- أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف:

لا سبيل إلى الاستدلال على هذا إلا مما صح عن رسول الله ﷺ؛ ولقد جاء هذا النقل الصحيح من طرق مختلفة كثيرة، ورُوىَ حديثُ نزول القرآن على سبعة أحرف عن جمعٍ كبير من الصحابة؛ منهم عمر، وعثمان، وابن مسعود وابن عباس، وأبو هريرة، وأبو بكر، وأبو جهم، وأبو سعيد الخدرى، وأبو طلحة الأنصارى، وأُبىٌّ بن كعب، وزيد بن أرقم، وسمرة بن جندب، وسلمان بن صُرد، وعبد الرحمن بن عوف، وعمرو بن أبى سلمة، وعمرو بن العاص، ومعاذ بن جبل، وهشام بن حكيم، وأنس، وحذيفة، وأم أيوب امرأة أبى أيوب الأنصارى، ﷺ أجمعين، فهؤلاء أحد وعشرين صحابيًا، ما منهم إلا رواه وحكاه.

وروى الحافظ أبو يَعْلَى فى مسنده الكبير أن عثمان ﷺ قال يومًا وهو على المنبر: «أذكر الله رجلاً سمع النبى ﷺ قال: إنَّ القرآن أُنزل عَلَى سبعة أحرف كلها شاف كاف» لما قامَ، فقاموا حتى لم يُحصوا، فشهدوا أنّ رسول الله ﷺ قال: «أُنزلَ القرآنُ عَلَى سبعةِ أَحْرُفٍ كلها شافٍ كافٍ» فقال عثمان ﷺ: «وأنا أشهدُ معهمْ»(١).

وكأن هذه الجموع التى يُؤمَنُ تواطؤها على الكذب هى التى جعلت الإمام أبا عبيد بن سلاَّم يقول بتواتر هذا الحديث، لكنك خبير بأن من شروط التواتر، توافرَ جمعٍ يُؤمن تواطؤهم على الكذب فى كل طبقة من طبقات الرواية، وهذا الشرط إذا كان موفوراً هنا فى طبقة الصحابة كما رأيت، فليس بموفور لدينا فى الطبقات المتأخرة.

وهاك طائفة من تلك الأحاديث نسوقها إليك استدلالاً من ناحية، وتنويراً فى بيان المعنى وإقامةً لمعالم الحق فيه من ناحية ثانية:

١- روى البخارى ومسلم فى صحيحيهما عن ابن عباس ﷺ أنه قال: قال رسول الله

(١) تقدم تخريجه.

ﷺ: «أقرأنى جبريل على حروف فراجعتُه، فلم أزلْ أستزيدهُ ويزيدنى حتى انتهى إلى سبعةِ أحرف» زاد مسلم: «قال ابن شهاب: بلغنى أنَّ تلك السبعةَ فى الأمر الذى يكون واحدًا لا يختلفُ فى حلالٍ ولا حرامٍ».

٢- وروى البخارى ومسلم أيضًا (واللفظ للبخارى) أن عمر بن الخطاب ﷺ كان يقول: سمعتُ هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان فى حياة رسول الله ﷺ، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرؤها على حروف كثيرة، لم يقرئنيها رسول الله ﷺ، فكدت أساوره فى الصلاة، فانتظرته حتى سلم، ثم لببته بردائه أو بردائى، فقلت: من أقرأك هذه السورة؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ، قلت له: كذبت، فوالله إنَّ رسول الله ﷺ أقرأنى هذه السورة التى سمعتك تقرؤها، فانطلقتُ أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله إنى سمعتُ هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروفٍ لم تقرئنيها، وأنت أقرأتنى سورة الفرقان، فقال رسول الله ﷺ: أرسله يا عمر: اقرأ يا هشام، فقرأ هذه القراءة التى سمعته يقرؤها، قال رسول الله ﷺ: هكذا أنزلت، ثم قال رسول الله ﷺ: «إنَّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا ما تيسر منه»(١).

٣- وروى مسلم(٢) بسنده عن أُبىٍّ بن كعب قال: «كنت فى المسجد، فدخل رجل يصلى، فقرأ قراءةً أنكرتها عليه، ثم دخل آخرُ، فقرأ قراءةً سوى قراءة صاحبه، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعًا على رسول الله ﷺ، فقلت: إنَّ هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه، ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه، فأمرهما رسول الله ﷺ فقرآ، فحسّن النبى ﷺ شأنهما، فسقط فى نفسى من التكذيب ولا إذْ كنتُ فى الجاهلية، فلما رأى رسول الله ﷺ ما قد غشينى ضرب فى صدرى، ففضتُ عرقًا، وكأنما أنظرُ إلى الله عزَّ وجلَّ فرقًا فقال لى: يا أُبىٌّ، أُرسلَ إلىَّ أن أقرأ القرآن على حرف فرددتُ إليه: أنْ هوِّنْ على أُمتى، فردَّ إلىَّ الثانيةَ: اقرأه على حرفين، فرددتُ إليه: أنْ هوِّنْ على أمتى، فردَّ إلىَّ الثالثةَ: اقرأه على سبعةِ أحرف، ولك بكلِّ ردة رددتها مسألةٌ تسألنيها، فقلت: «اللهم اغفر لأمتى اللهم اغفر لأمتى، وأخرتُ الثالثة ليومٍ يرغبُ إلى الخلقُ كلهمْ حتى إبراهيم ﷺ». اهـ.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

واعلم أن معنى قول أبيٍّ بن كعب ﷺ «فسقط فى نفسى من التكذيب... إلخ» أن الشيطان ألقى إليه من وساوس التكذيب ما شوَّشَ عليه حاله، حين رأى النبى ﷺ قد حسَّنَ القراءتين وصوَّبهما على ما بينهما من اختلاف، وكانتا فى سورة واحدة هى سورة النحل على ما رواه الطبرى، وكأنَّ الذى مرَّ بخاطره وقتئذ أنَّ هذا الاختلاف فى القراءة ينافى أنه من عند الله، لكنه كان خاطرًا من الخواطر الرديئة التى لا تنال من نفس صاحبها منالاً، ولا تفتنها عن عقيدة، ولا يكون لها بأثرٍ باقٍ ولا عملٍ دائم.

ومن رحمة الله بعباده أنه لا يؤاخذهم بهواجس النفوس وخلجات الضمائر العابرة، ولكن يؤاخذهم بما كسبت قلوبهم، حين يفتح الإنسان للشبهة صدره، ويوجِّه إليها اختياره وكسبه، ثم يعقد عليها فؤاده وقلبه.

قال القرطبى «فكان هذا الخاطر (يشير إلى ما سقط فى نفس أبىّ) من قبيل ما قال فيه النبى ﷺ حين سألوه: إنَّا نجدُ فى أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أنْ يتكلمَ به، قال: أوَقدْ وجدتموه؟ قالوا: نعمْ، قال: ذلك صريحُ الإيمان»(١) رواه مسلم. اهـ.

ومن هذا تعلم أن ما خطر لسيدنا أبى بن كعب ﷺ، لا يمسُّ مقامه ولا يصادم إيمانه، ما دام قد دفعه بإرشاد رسول الله ﷺ سريعًا كما فى الحديث الشريف.

وأىُّ إنسان يستطيع أن يحمىَ نفسه خواطر السوء الهوجاء، ورياح الهواجس الشنْعاء؟ إنما الواجب على المؤمن أن يحارب تلك الخواطر الرديئة بأسلحة العلم وتعاليم الشريعة، ولا يستسلم لها ولا يسترسل معها، وعلينا أن نتعاون فى هذا الميدان كما فعل الرسول ﷺ بأُبىّ إذ ضَرَبَ فى صدره ليصرفه بشدة عن الاشتغال بهذا الخاطر، وليلفته بقوَّة إلى ما قصه عليه علاجًا لشبهته، من أن القرآن أُنزل على سبعة أحرف، تهوينًا على أُمته وتيسيرًا لها، ولقد نجح الرسول ﷺ فى هذا العلاج أيَّما نجاح حتى قال أُبىٌّ نفسه: «فَفِضْتُ عَرَقًا، وكأنِّى أنظرُ إلى الله عزّ وجلَّ فَرَقًا».

ذلك ما نراه مُخَلِّصًا فى هذا المقام الذى زلَّت فيه بعض الأقدام، وللعلامة الشيخ

(١) صحيح: رواه مسلم (٣٣٨) وأبو داود (٥١١١) وأحمد فى «المسند» (٩٤٠١) والنسائى فى «الكبرى» (١٠٥٠٠) وأبو يعلى (٥٩٢٣) والبيهقى فى «الشعب» (٣٣٧) والبخارى فى «الأدب المفرد» (١٣٢٠) وابن حبان فى «صحيحه» (١٤٦) من حديث أبى هريرة مرفوعًا.

محمد عبد الله دراز كلامٌ جَيِّدٌ فى مثل هذا الموضوع من كتابه المختار، فارجع إليه إن أردت التوسُّع ومزيد البيان.

أضف إلى ما ذكرنا أن خصومة أُبى بن كعب فى أمر اختلاف القراءة على هذا النحو، إنما كانت من قَبْل أن يعلم أن القرآن أُنزل على سبعة أحرف، فهو وقتئذ كان معذورًا، بدليل أنه لما علم بذلك، واطمأنَّتْ إليه نفسه، عمل بما علم، وكان مرجعًا مُهمًّا من مراجع القرآن على اختلاف رواياته، وكان من رُواة هذا العلم للناس كما تلاحظه فى الحديثين المسندين إليه بعدُ.

٤- روى مسلم(١) بسنده عن أُبى بن كعب أن النبى ﷺ كان عندَ أضاة بَنى غِفَار، قال: فأتاه جبريل عليه السلام فقال: إنَّ الله يأمرُك أنْ تَقرأَ أمتُكَ القرآن عَلَى حرْفٍ، فقال: أسألُ الله مُعَافَاتَهُ ومَغفرتَهُ؛ وإن أُمتى لا تُطيقُ ذلك، ثم أتاهُ الثانية فقال: إنَّ الله يأمرُكَ أنْ تقرأ أُمتكَ القرآن على حرْفَينِ فقال: أسألُ الله مُعافَاته ومَغْفِرَتَهُ؛ وإنَّ أُمتى لا تُطيقُ ذلكَ، ثم جاءَه الثالثة فقال: إنَّ الله يأمُرُكَ أنْ تقرأ أُمتكَ القرآن عَلَى ثَلاثَة أحرف، فقال: أسألُ الله مُعافاتهُ ومغفرتَهُ، وإن أمتى لا تُطيق ذلكَ، ثم جاءه الرابعة فقال: إنَّ الله يأمُركَ أنْ تَقرأ أُمتك القرآن على سَبعة أحرفٍ، فَأيُّما حَرفٍ قرءوا عليه فقد أصابوا». اهـ.

(وأضاةُ بنى غِفار) بفتح الهمزة فى أضاة وبكسرالغين فى غِفَار: مُسْتنقَع الماء كالغدير؛ وكان بموضع من المدينة المنوَّرة ينسب إلى بنى غِفَار، لأنهم نزلوا عنده.

٥- وروى الترمذى(٢) عن أُبى بن كعب أيضًا قال: لَقىَ رسولُ الله ﷺ جبريلَ عندَ أَحْجار المروَة قال: فقال رسول الله ﷺ لجبريلَ: إنِّى بعثتُ إلى أمة أُمِّيِّينَ؛ فيهم الشَّيخُ الْفانى، والعجوزُ الكبيرَةُ، والغلامُ، قال: «فَمُرْهُمْ فَلْيَقْرءوا الْقرآن عَلَى سَبعة أحرف» قال الترمذى: حسن صحيح، وفى لفظ: «فَمَنْ قَرَأَ بحرف منهَا فَهوَ كما قَرَأَ» وفى لفظ حذيفة «فقلت: يا جبريل إنى أُرْسلتُ إلى أُمَّة أُميّة فيهم الرجلُ، والمرأةُ، والجارية، والشيخُ الفانى الذى لَمْ يقرأ كتابًا قطُّ قال: «إن القرآن أُنزلَ عَلَى سبعة أحرفٍ».

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

٦- أخرجه الإمام أحمد[١] بسنده عن أبى قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو أنَّ رَجلاً قرأ آيةً من القرآن، فقال له عمرٌو: إنما هى كذا وكذا، فذكر ذلك للنبى ﷺ فقال: «إنَّ هذا القرآن أُنزلَ عَلَى سبعة أحرف، فأىَّ ذلك قَرأتمْ أصبتمْ، فلاَ تُمَارُوا». اهـ.

قال فى القاموس: مـاراه مُمَارَاة ومِرَاءً، وامترى فيـه وتمارى: شكَّ، والمِرْيَةُ بالكسر والضم: الشكُّ والجدلُ. اهـ.

٧- روى الحاكم وابن حبان[٢] بسندهما عن ابن مسعـود قال: «أقرأنى رسولُ الله ﷺ سورةً من آل حم، فرُحْتُ إلى المسجد، فقلتُ لرَجل: اقرأها، فإذا هوَ يقرؤها حرُوفًا ما أقرؤها. فقالَ: أقرأنيهـا رسول الله ﷺ فانطلقنا إلى رسول الله ﷺ فأخبرْنَاهُ فتغيرَ وجههُ وقـال: «إنما أهْلكَ مَنْ قبلكُم الاختـلافُ» ثمَّ أسرَّ إلى علىّ شيـئًا، قال علىٌّ: إنَّ رسول الله ﷺ يأمـرُكُم أن يقرأ كلُّ رجل منكمْ كما عُلِّم، قـال: فانطلقنا وكلُّ رجلٍ يقرأ حروفًا لا يقرؤها صاحبه». اهـ.

٨- وأخرج البـخارى[٣] عن عبْد الله بن مسعود أيضًـا أنهُ سمعَ رجلاً يقرأ آيةً سمع النبى ﷺ يقرأ خلافها، قال: فأخذتُ بيـده فانطلقتُ به إلى النبى ﷺ فقال: «كلاكما محسنٌ، فاقـرأ» قال شعبةُ أحد رواة هذا الحديث: أكـبرُ علمى أن النبى ﷺ قال: «فإن من كانَ قبلكُم اختلفوا فأُهلكوا».

٩- روى الطبـرىُّ والطبـرانى[٤] عن زيد بن أرْقم قـال: جاء رجل إلى رسـول الله ﷺ فقـال: أقرأنى ابنُ مـسعـودٍ سورةً أقـرأنيهـا زيد بن ثابت، وأقرأنيـها أُبىُّ بن كـعب

(١) تقدم تخريجه.

(٢) صحيح: رواه الحاكم (٢٨٨٥) وابن حبان فى «صحيحه» (٧٤٧).

(٣) صحيح: رواه البخارى (٣٢٨٩/ ٤٧٧٠) وأحمد فى «المسند» (٣٧١٦ ـ ٣٨٣٥ - ٤٣٥١) والنسائى فى «الكبرى» (٨٠٩٤) وأبو يعلى فى «المسند» (٥٢٦٢ ـ ٥٣٤١).

(٤) ضعـيف جـدًا: رواه الطبرانى فى «الكبـير» (٥٠٧٨) قال الهيـثمى: فيه عيـسى بن قرطاس، وهو متروك.

أقول: قال الذهبى: روى ابن الدورقى عن يحيى: ليس بثقة، وقال النسائى: متروك الحديث، وقال ابن عدى: هو ممن يكتب حديثه وقال العقيلى: كان من الغلاة فى الرفض «ميزان الاعتدال» (٥/ ٣٨٧ ـ ٣٨٨).

فاخـتلفتْ قراءتهم، فَـبِقِرَاءَةِ أيِّهمْ آخُـذ؟ فَسكتَ رسول الله ﷺ وعـلىٌّ إلى جنبه، فقال علىٌّ: «ليقرأ كلُّ إنسانٍ منكمْ كما عُلِّم، فإنه حسنٌ جميلٌ».

١٠- وأخرج ابن جـرير الطبرى عن أبى هريرة أنه قال: قـال رسول الله ﷺ: «إن هذا القرآن أُنْزِلَ عَلَى سبعةِ أحرُفٍ، فاقرءوا ولا حرَجَ ولكن لا تختموا ذكرَ رَحمةٍ بعذابٍ، ولا ذكرَ عذابٍ برَحمةٍ».

٢- شواهد بارزة فى هذه الأحاديث الواردة:

إن الناظر فى هذه الأحاديث الشريفة وما ماثلهـا، يستطيع أن يقيم منها شواهد بارزةً، تكون منارات هُدى، ومـصـادر إشعـاع ونور، ترشـده إلى مـا عـسى أن يكون هو الحقَّ والصواب فى بيـان معنى الأحرف السبعة، كـما يستطيع أن يأخـذ منها موازين ومـقاييس يحاكم إليها كلَّ ما شجر من هذا الخلاف البعيد، فى هذا الموضوع الدقيق.

الشاهد الأول: أن الحكمة فى نزول القرآن على الأحرف السبعة هى التيسير على الأمة الإسلامية كلهـا، خصوصًا الأمَّةَ العربية التى شـوفهتْ بالقرآن، فإنها كانت قبـائل كثيرة، وكان بينها اختـلافٌ فى اللهجات ونَبَرَات الأصوات، وطريقة الأداء وشـهرة بعض الألفاظ فى بعض المدلولات على رغم أنهـا كانت تجمعـها العروبة، ويوَحِّد بينها الـلسان العربىُّ العام، فلو أخـذتْ كلها بقراءة القرآن على حـرف واحد، لشق ذلك عليها كـما يشقُّ على القاهرىِّ منا أن يتكلم بلهجة الأسيوطىِّ مثلاً، وإن جمع بيننا اللسان المصرىُّ العامُّ، وألَّفت بيننا الوطنية المـصرية فى القطر الواحد، وهذا الشـاهد نجده ماثلاً بوضـوح بين الأحداث السالفة فى قوله ﷺ فى كل مرَّة من مرَّات الاستزادة «فرددتُ إليه أن هوِّنْ على أُمتى»[١] وقوله: «أسألُ الله مـعافاتهُ ومغفـرتَه، وإنَّ أُمَّتى لا تطيقُ ذلك»[٢] ومن أنـه ﷺ لقـىَ جبريلَ فقال: «يا جبريلُ إنى أُرسلتُ إلى أُمَّة أميَّة فيهم الرجلُ والمرأة، والغلام والجارية، والشيخ الفانى الذى لم يقرأ كتابًا قط»[٣]، إلخ.

قال المحقق ابن الجزرى: «وأما سبب وروده على سـبعة أحرف فللتخفيف على هذه الأمة، وإرادة اليسر بها، والتهوين عليها شرفًا لهـا، وتوسعةً ورحمةً وخصوصيةً لفضلها، وإجابة لقصد نبيها أفضل الخلق وحـبيب الحق، حيث أتاه جبريل فقال: «إنَّ الله يأمرُكَ أنْ تقرأ أُمَّتك القرآنَ عَلَى حـرفٍ، فقال ﷺ: أسألُ الله معَافَاته ومعـونته فإنَّ أُمتى لا تطيقُ

(١) تقدم تخريجه. (٢) تقدم تخريجه. (٣) تقدم تخريجه.

ذلك، ولمْ يزلْ يردِّدُ المسألةَ حتىٰ بلَغَ سبعة أحرف»[1] ثم قال: «وكما ثبتَ أنَّ القرآنَ نزلَ من سبعة أبواب علَى سبعة أحرف، وأنَّ الكتابَ قبلهُ كان ينزلُ من باب واحد على حرف، وذلك أنَّ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كانوا يُبعثونَ إلى قومهم الخاصين، والنبى ﷺ بُعثَ إلى جميع الخلق أحمرِهم وأسودِهم، عربِيِّهمْ وعجميِّهم، وكان العرب الذى نزل القرآن بلغتهم، لغاتهم مختلفة وألسنتهم شتَّى، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغة إلى غيرها، أو من حرف إلى آخر، بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولو بالتعليم والعلاج، لا سيما الشيخ، والمرأة، ومن لم يقرأ كتابًا كما أشار إليه ﷺ، فلو كُلِّفُوا العدول عن لغتهم، والانتقال عن ألسنتهم، لكان من التكليف بما لا يستطاع، وما عسى أن يتكلف المتكلفُ وتأبى الطباع» ا.هـ.

فوائد أخرى لاختلاف القراءة وتعدد الحروف:

كلُّ ما فى عليك من الشاهد الأول تقريرٌ لحكمة واحدة، وفائدة واحدة من فوائد اختلاف القراءات وتعدُّد الحروف التى نزل عليها القرآن الكريم؛ وهى أبرز الفوائد وأشهرها وأقربها إلى الذهن، ونحيطك علمًا هنا بأن لهذا الاختلاف والتعدُّد فوائدَ أخرى:

منها جمع الأمة الإسلامية الجديدة على لسان واحد يوحد بينها، وهو لسان قريش الذى نزل به القرآن الكريم، والذي انتظم كثيرًا من مختارات ألسنة القبائل العربية التى كانت تختلف إلى مكة فى موسم الحج وأسواق العرب المشهورة، فكان القرشيون يستملحون ما شاءوا، ويصطفون ما راق لهم من ألفاظ الوفود العربية القادمة إليهم من كل صوب وحدْب، ثم يصقلونه ويهذبونه ويدخلونه فى دثرة لغتهم المرنة، التى أذعن جميع العرب لها بالزعامة، وعقدوا لها راية الإمامة، وعلى هذه السياسة الرشيدة نزل القرآن على سبعة أحرف، يصطفى ما شاء من لغات القبائل العربية، على نمط سياسة القرشيين بل أوْفق، ومن هنا صحَّ أن يقال: إنه نزل بلغة قريش، لأن لغات العرب جمعاء تمثلت فى لسان القرشيين بهذا المعنى، وكانت هذه حكمة إلهية سامية؛ فإن وحدة اللسان العامِّ من أهمِّ العوامل فى وحدة الأمة، خصوصًا أول عهدها بالتوثب والنهوض.

ومنها بيان حكم من الأحكام، كقوله سبحانه ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ (النساء: ١٢) قرأ سعد بن أبى وقاص «ولَهُ أَخٌ أَوْ

(١) تقدم تخريجه.

أُخْتٌ مِنْ أُمٍّ» بزيادة لفظ «منْ أُمّ» فتبين بها أن المراد بالإخوة فى هذا الحكم الإخوة للأم دون الأشقاء ومنْ كانوا لأب، وهذا أمرٌ مجمعٌ عليه.

ومثل ذلك قوله سبحانه فى كفارة اليمين: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ (المائدة: ٨٩) وجاء فى قراءة: «أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ» بزيادة لفظ «مؤمنة» فتبين بها اشتراطُ الإيمان فى الرقيق الذى يعتق كفارة يمين، وهذا يؤيد مذهب الشافعى ومن نحا نحوه فى وجوب توافر ذلك الشرط.

ومنها الجمع بين حكمين مختلفين بمجموع القراءتين، كقوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ (البقرة: ٢٢٢) قرئ بالتخفيف والتشديد فى حرف الطاء من كلمة «يطهرنَ» ولا ريب أنَّ صيغة التشديد تفيد وجوب المبالغة فى طهر النساء من الحيض، لأن زيادة المبْنَى تدلُّ على زيادة المعنى، أما قراءة التخفيف فلا تفيد هذه المبالغة، ومجموع القراءتين يحكم بأمرين: أحدهما أن الحائض لا يقربها زوجها حتى يحصل أصل الطهر، وذلك بانقطاع الحيض، وثانيهما أنها لا يقربها زوجها أيضًا إلا إذ بالغتْ فى الطهر، وذلك بالاغتسال؛ فلا بد من الطهرين كليهما فى جواز قربان النساء، وهو مذهب الشافعى ومن وافقه أيضًا.

ومنها الدلالة على حكمين شرعيين ولكن فى حالين مختلفين: كقوله تعالى فى بيان الوضوء ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة: ٦) قرئ بنصب لفظ (أرجلكم) وبجرِّها، فالنصب يفيد طلب غسلها؛ لأن العطف حينئذ يكون على لفظ «وجوهكم» المنصوب، وهو مغسول، والجرُّ يفيد طلب مسحها؛ لأن العطف حينئذ يكون على لفظ «رءوسكم» المجرور، وهو ممسوح، وقد بيّن الرسول ﷺ أن المسح يكون للابس الخف وأنَّ الغسل يجب على من لم يلبس الخف.

ومنها دفع توهم ما ليس مرادًا كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (الجمعة: ٩) وقرئ «فامضوا إلى ذكرِ الله» القراءة الأولى يتُوهّم منها وجوبُ السرعة فى المشىء إلى صلاة الجمعة؛ ولكن القراءة الثانية رفعت هذا التوهم لأن المضىَّ ليس من مدلوله السرعة.

ومنها بيان لفظ مبهم على البعض نحو قوله تعالى: ﴿وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ

الْمَنفُوشِ ﴿٥﴾ ﴾ (القارعة) وقرئ «كالصوفِ المنفوش» فبينت القراءةُ الثانية أنَّ العهنَ هو الصوف.

ومنها تجلية عقيدة ضلَّ فيها بعضُ الناس: نحو قوله تعالى فى وصف الجنة وأهلها: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴿٢٠﴾ ﴾ (الإنسان) جاءت القراءة بضم الميم وسكون اللام فى لفظ «وملكًا كبيرًا» وجاءت قراءة أخرى بفتح الميم وكسر اللام فى هذا اللفظ نفسه، فرفعت هذه القراءةُ الثانيةُ نقابَ الخفاء عن وجه الحق فى عقيدة رؤية المؤمنين لله تعالى فى الآخرة، لأنه سبحانه هُوَ الملك وحده فى تلك الدار ﴿ لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴿١٦﴾ ﴾ (غافر).

والخلاصة: أن تنوُّع القراءات، يقومُ مقام تعدُّد الآيات؛ وذلك ضربٌ من ضروب البلاغة، يبتدئ من جمال هذا الإيجاز، وينتهى إلى كمال الإعجاز.

أضفْ إلى ذلك ما فى تنوُّع القراءات من البراهين الساطعة، والأدلة القاطعة على أن القرآن كلام الله، وعلى صدق من جاء به وهو رسول الله ﷺ، فإن هذه الاختلافات فى القراءة على كثرتها لا تؤدى إلى تناقض فى المقروء وتضاد، ولا إلى تهافت وتخاذل؛ بل القرآن كله على تنوُّع قراءاته، يصدِّق بعضه بعضًا، ويبينُ بعضه بعضًا، ويشهد بعضه لبعض، على نمط واحد عُلُوِّ الأسلوب والتعبير، وهدَفٍ واحدٍ من سُمُوِّ الهداية والتعليم؛ وذلك ـ من غير شكٍّ ـ يفيد تعدُّدَ الإعجاز بتعدُّد القراءات والحروف.

ومعنى هذا أن القرآن يُعْجِزُ إذا قرئ بهذه القراءة، ويعجز أيضًا إذا قرئ بهذه القراءة الثانية، ويعجز أيضًا إذا قرئ بهذه القراءة الثالثة، وهلمَّ جرًا، ومن هنا تتعدَّد المعجزات بتعدُّد تلك الوجوه والحروف!.

ولا ريب أن ذلك أدلُّ على صدق محمد ﷺ، لأنه أعظم فى اشتمال القرآن على مَنَاحٍ جمة فى الإعجاز وفى البيان، على كل حرف ووجه، وبكل لهجة ولسان، ﴿ لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٤٢﴾ ﴾ (الأنفال).

الشاهد الثانى: أن مرَّات استزادة الرسول للتيسير على أمته، كانت ستًا غير الحرف الذى أقرأه أمينُ الوحى عليه أولَ مرة؛ فتلك سبعة كاملة بمنطوقها ومفهومها، تأمَّلْ حديث ابن عباس السابق وقول الرسول ﷺ فيه: «أقرأنى جبريلُ عَلَى حرف، فراجعتهُ، فلم أزلْ أستزيدُه ويزيدُنى حتى بلغَ سبعةَ أحرف» وكذلك جاء فى حديث لأبى بكرةَ أن

النبى ﷺ قال: «فنظرتُ إلى ميكائيل فسكتَ فعلمت أنه قد انتهت العدةُ» يضاف إلى ذلك المراجعاتُ الثابتةُ فى الأحاديث الأخرى، وإن كانت لم تبلغ ستًا صراحةً، غير أن الحديث جاء بلفظ السبعة، فيعلم من مجموع تلك الروايات، أنَّ المراد بلفظ سبعة حقيقةُ العدد المعروف فى الآحاد بين الستة والثمانية.

الشاهد الثالث: أن من قرأ حرفًا من هذه الحروف، فقد أصاب شاكلةَ الصواب أيًا كان ذلك الحرف، كما يدلُّ عليه فيما مضى قوله ﷺ: «فأيُّما حرف قرءوا عليه فقدْ أصابوا» وقوله ﷺ لكل من المختلفين فى القراءة «أصبتَ» وقوله ﷺ لهما فى رواية ابن مسعود: «كلاكمَا محسنٌ» وقوله ﷺ فيما يرويه عمرو بن العاص: «فأىَّ ذلك قرأتمْ أصبتمْ» وعدم موافقته ﷺ لعمر، وأبىٍّ، وابن مسعود، وعمرو بن العاص، على معارضة مخالفيهم بالطرق الآنفة فى الأحاديث السالفة، ودفعه فى صدر أُبىٍّ حين استصعب عليه أن يُقرَّ هذا الاختلاف فى القراءة، ولا ريب أن ذلك كله فيه معنى النهى البالغ عن منع أى أحد من القراءة بأى حرف من الأحرف السبعة النازلة.

الشاهد الرابع: أن القراءات كلها على اختلافها كلام الله، لا مدخل لبشر فيها؛ بل كلها نازلةٌ من عنده تعالى، مأخوذةٌ بالتلقى عن رسول الله ﷺ يدلُّ على ذلك أن الأحاديث الماضية تفيد أن الصحابة ﷺ كانوا يرجعون فيما يقرءون إلى رسول الله ﷺ، يأخذون عنه ويتلقّون منه كل حرف يقرءون عليه؛ انظر قوله ﷺ فى قراءة كل من المختلفين: «هكذَا أُنزِلَت» وقول المخالف لصاحبه: «أقرأنيهَا رسولُ الله ﷺ».

ثم أضف إلى ذلك أنه لو صحَّ لأحد أن يغير ما شاء من القرآن بمرادفه أو غير مرادفه، لبطلت قرآنيةُ القرآن وأنه كلام الله، ولذهب الإعجاز ولما تحقق قوله سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ (الحجر) ثم إن التبديل والتغيير مردودٌ من أساسه بقوله سبحانه فى سورة يونس الآيتان ١٥، ١٦: ﴿ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَٰذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾ قُل لَّوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُم بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٦﴾ ﴾.

فإذا كان أفضل الخلق محمد ﷺ قد تحرَّج من تبديل القرآن بهذا الأسلوب،

فكيف يسوغ لأحد مهما كان أمره أن يبدِّل فيه ويغير، بمرادف أو غير مرادف؟ ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ (١٦)﴾ (النور).

الشاهد الخامس: أنه لا يجوز منع أحد من القراءة بأى حرف من تلك الأحرف السبعة النازلة، يدلُّ على ذلك قوله ﷺ: «فَلاَ تُمَارُوا فيه، فإنَّ المِرَاءَ فِيهِ كُفْرٌ»(١) وعدمُ موافقته لعمر، وأبىّ، وابن مسعود، وعمرو بن العاص، على معارضة مخالفيهم بالطرق الآنفة، فى الأحاديث السالفة، ويدلُّ على ذلك أيضًا دَفعه فى صدر أُبىّ حين استصعبَ عليه أن يُقرَّ هذا بالاختلاف فى القراءة، ولا ريب أن ذلك كله فيه معنى النهى البالغ عن منع أىِّ أحد من القراءة بأىِّ حرف من الأحرف السبعة النازلة.

الشاهد السادس: أن الصحابة ﷺ كانوا متحمِّسينَ فى الدفاع عن القرآن، مُستبسِلينَ فى المحافظة على التنزيل، متيقظين لكل من يُحدثُ فيه حَدَثًا ولو كان عن طريق الأداء واختلاف اللَّهَجَات، مبالغين فى هذه اليقظة حتى لَيَأْخذون فى هذا الباب بالظِّنَّة، وينافحون عن القرآن بكل عناية وهمة، وحسبك استدلالاً على ذلك ما فعل عمر بصاحبه هشام بن حكيم، على حين أنَّ هشامًا كان فى واقع الأمر على صواب فيما يقرأ، وأنه قال لعمر تسويغًا لقراءته: أقرأنيها رسول الله ﷺ، لكن عمر لم يقنع، بل لبَّبهُ وساقه إلى المحاكمة، ولم يتركه حتى قضى رسول الله ﷺ لهشام بأنه أصاب، قل مثل ذلك فيما فعل أبىُّ بن كعب بصاحبه، وما كان من ابن مسعود وعمرو بن العاص وصاحبيهما والأحاديث بين يديك عن كثب، فارجع إليها إن أردت.

الشاهد السابع: أنه لا يجوز أن نجعل اختلاف القراءات معركة جدال ونزاع وشقاق، ولا مثارَ تردد وتشكيك وتكذيب، ولا سلاحَ عصبيَّة وتنطع وجمود، على حين أن نزول القران على سبعة أحرف إنما كانت حكمته من الله التيسير والتخفيف والرحمة والتهوين على الأمة، فما يكون لنا أن نجعل من هذا اليسر عسرًا، ومن هذه الرحمة نقمة! يرشد إلى ذلك قوله ﷺ فيما سبق «فَلا تُمَارُوا فيه فإنَّ المراء فيه كفرٌ» وكذلك تغير وجهه الشريف عند اختلافهم مع قوله: «إنما أهلك منْ قبلكم الاختلاف» وضربهُ فى صدر أبىِّ ابن كعب حين جال بخاطره حديثُ السوء فى هذا الموضوع الجليل.

الشاهد الثامن: أن المراد بالأحرف فى الأحاديث السابقة وجوه فى الألفاظ وحدها لا

(١) تقدم تخريجه.

محالة؛ بدليل أن الخلاف الذى صوَّرتهُ لنا الروايات المذكورة كان دائرًا حول قراءة الألفاظ لا تفسير المعانى، مثل قول عمر: «إذا هو يقرؤها على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ﷺ» ثم حكم الرسول أن يقرأ كلٌّ منهما، وقوله ﷺ «هكذا أُنزلتْ» وقوله: «أىَّ ذلك قرأتم فقد أصبتمْ» ونحو ذلك؛ ولا ريب أن القراءة أداء الألفاظ، لا شرح المعانى.

٣- معنى نزول القرآن على سبعة أحرف

يهمنا بعد الذى أسلفنا إليك أن نبين لك معنى الجملة الشريفة: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف» فإليكَ:

أما لفظ القرآن فقد أشبعناه كلامًا فى المبحث الأول، وأما الإنزال فقد استوفيناه تحقيقًا فى المبحث الثالث، وأما السبعة فقد علمت فى الشاهد الثانى من الشواهد الماضية أن المراد بها حقيقتها وهى العدد المعروف فى الآحاد بين الستة والثمانية، وأما الأحرف فجمع حرف، والحرف يطلق على معان كثيرة، أتى عليها صاحب القاموس؛ إذ يقول ما نصه: «الحرف من كل شىء طرفه، وشفيره، وحدُّه، ومن الجبل أعلاه المحدَّد، وواحد حروف التهجِّى، والناقة الضامرة أو المهزولة أو العظيمة، ومسيل الماء، وآرامٌ سودٌ ببلاد سليم، وعند النحاة ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ (الحج: ١١) أى وجهٍ واحد، وهو أن يعبده على السرَّاء لا على الضرَّاء، أو على شكّ، أو على غير طمأنينة من أمره، أى لا يدخل فى الدين متمكِّنًا «ونزلَ القرآنُ على سبعةِ أحرُفٍ» سبعِ لغاتٍ من لغات العرب؛ وليس معناه أن يكون فى الحرف الواحد سبعة أوجه وإن جاء على سبعة أو عشرة أو أكثر؛ ولكن معناه أنَّ هذه اللغات السبع متفرِّقةٌ فى القرآن». اهـ بتصرف قليل، وهذه الإطلاقات الكثيرة تدلُّ على أنَّ لفظ الحرف من قبيل المشترك اللفظىّ، والمشترَك اللفظىُّ يراد به أحدُ معانيه التى تعينها القرائن وتناسب المقام.

وأنسب المعانى بالمقام هنا فى إطلاقات لفظ الحرف أنهُ الوَجه بالمعنى الذى سنقصه عليك، لا بالمعنى الذى ذهب إليه صاحب القاموس وغيره من أنه اللغة أو غيرها، فسيأتيك تفنيد هذه الآراء بعد.

ثم إن كلمة (عَلَى) فى قوله ﷺ: «أنزلَ القرآنُ عَلَى سبعةِ أحرفٍ» تشير إلى أن المسألة على هذا الشرط من التوسعة والتيسير، أى أنزل القرآن موسعًا فيه على القارئ أن

يقرأ على سبعة أوجه، يقرأ بأيِّ حرفٍ أراد منها على البدل من صاحبه، كأنه قال: أنزل على هذا الشرط وعلى هذه التوسعة.

وليس المراد أن كل كلمة من القرآن تقرأ على سبعة أوجه؛ إذًا لقال ﷺ «إن هذا القرآن أنزل سبعةَ أحرف» بحذف لفظ (على) بل المراد ما علمت من أن هذا القرآن أنزل على هذا الشرط وهذه التوسعة، بحيث لا تتجاوز وجوه الاختلاف سبعة أوجه، مهما كثر ذلك التعدُّد والتنوُّع في أداء اللفظ الواحد، ومهما تعددت القراءات وطرقها في الكلمة الواحدة، فكلمة ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ④﴾ (الفاتحة) التي ورد أنها تقرأ بطرق تبلغ السبعة أو العشرة، وكلمة ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ (المائدة: ٦٠) التي ورد أنها تقرأ باثنتين وعشرين قراءة، وكلمة ﴿أُفٍّ﴾ (الإسراء: ٢٣) التي أوصَلَ الرماني لغاتها إلى سبع وثلاثين لغة، وكل أولئك وأشباه أولئك، لا يخرج التغاير فيه على كثرته عن وجوه سبعة.

٤- الوجوه السبعة في المذهب المختار:

بقي علينا أن نتساءل: ما هي تلك الوجوه السبعة التي لا تخرج القراءات عنها مهما كثرتْ وتنوَّعتْ في الكلمة الواحدة؟.

هنا يحتدمُ الجدال والخلاف، ويكثر القيل والقال.

والذي نختاره - بنور الله وتوفيقه - من بين تلك المذاهب والآراء هو ما ذهب إليه الإمام أبو الفضل الرازي في اللوائح إذ يقول:

الكلام لا يخرج عن سبعة أحرف في الاختلاف:

الأول: اختلاف الأسماء من إفراد، وتثنية، وجمع، وتذكير، وتأنيث.

الثاني: اختلاف تصريف الأفعال من ماضٍ، ومضارع، وأمر.

الثالث: اختلاف وجوه الإعراب.

الرابع: الاختلاف بالنقص والزيادة.

الخامس: الاختلاف بالتقديم والتأخير.

السادس: الاختلاف بالإبدال.

السابع: اختلاف اللغات - يريد اللهجات - كالفتح والإمالة والترقيق والتفخيم، والإظهار والإدغام، ونحو ذلك. اهـ.

غيرَ أن النقل كما ترى لم يشفعْ بتمثيل فيما عثرنا.

ويمكن التمثيل للوجه الأول منه - وهو اختلاف الأسماء - بقوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ⑧﴾ (المؤمنون: ٨) قرئ هكذا: «لِأَمَانَاتِهِمْ» جمعًا، وقرئ «لِأَمَانَتِهِمْ» بالإفراد.

ويمكن التمثيل للوجه الثاني - وهو اختلاف تصريف الأفعال - بقوله سبحانه: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ (سبأ: ١٩) قرئ هكذا بنصب لفظ «ربَّنا» على أنه منادى، وبلفظ «بَاعِدْ» فعل أمر، وبعبارة أنسب بالمقام «فعل دعاء» وقرئ هكذا: «ربُّنا بَعَّدَ» برفع «رب» على أنه مبتدأ وبلفظ «بَعَّد» فعلاً ماضيًا مضعَّف العين جملته خبر.

ويمكن التمثيل للوجه الثالث - وهو اختلاف وجوه الإعراب - بقوله سبحانه: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ (البقرة: ٢٨٢) قرئ بفتح الراء وضمها، فالفتح على أن «لا» ناهية فالفعل مجزوم بعدها، والفتحة الملحوظة في الراء هي فتحة إدغام المثلين، أما الضم فعلى أنَّ «لا» نافية، فالفعل مرفوع بعدها.

ومثل هذا المثال، قوله سبحانه: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ⑮﴾ (البروج) قرئ برفع لفظ «المجيد» وجره، فالرفع على أنه نعت لكلمة «ذو» والجرُّ على أنه نعت لكلمة «العرش» فلا فرق في هذا الوجه بين أن يكون اختلاف وجوه الإعراب في اسم أو فعل كما رأيت.

ويمكن التمثيل للوجه الرابع - وهو الاختلاف بالنقص والزيادة - بقوله سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ ③﴾ (الليل) قرئ بهذا اللفظ، وقرئ أيضًا «والذكر والأنثى» بنقص كلمة «ما خلقَ».

ويمكن التمثيل للوجه الخامس - وهو اختلاف بالتقديم والتأخير - بقوله سبحانه: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ﴾ (ق: ١٩) وقرئ «وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ».

ويمكن التمثيل للوجه السادس - وهو الاختلاف بالإبدال - بقوله سبحانه: ﴿وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ (البقرة: ٢٥٩) بالزاي وقرئ «نُنْشِرُها» بالراء، وكذلك قوله سبحانه: ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ㉙﴾ (الواقعة) بالحاء، وقرئ «وَطَلْعٍ» بالعين، فلا فرق في هذا الوجه أيضًا بين الاسم والفعل.

ويمكن التمثيل للوجه السابع - وهو اختلاف اللهجات - بقوله سبحانه: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ ⑨﴾ (طه) تقرأ بالفتح والإمالة في «أتى» ولفظ «موسى» فلا فرق في هذا

الوجه أيضًا بين الاسم والفعل، والحرف مثلهما نحو ﴿بَلَىٰ قَادِرِينَ﴾ (القيامة: ٤) قرىء بالفتح والإمالة فى لفظ «بلى».

٥- لماذا اخترنا هذا المذهب:

وإنما اخترنا هذا المذهب لأربعة أمور:

أحدها: أنه هو الذى تؤيده الأدلة فى الأحاديث العشرة الماضية وما شابهها.

ثانيها: أنه هو الراجح فى تلك الموازين التى أقمناها شواهدَ بارزة من تلك الأحاديث الواردة، فارجع النظر إليها، ولا داعى لإعادتها، أما المذاهب الأخرى فسترى أن التوفيق أخطأها فى رعاية تلك الأدلة أو بعضها، وستطيش بين يديك فى موازين هذه الشواهد قليلاً أو كثيرًا.

ثالثها: أن هذا المذهب يعتمد على الاستقراء التام لاختلاف القراءات وما ترجع إليه من الوجوه السبعة، بخلاف غيره فإن استقراءه ناقص أو فى حكم الناقص، فكلمة ﴿أُفٍّ﴾ (من الآية ٢٣ من سورة الإسراء) التى أوصلها الرمانى إلى سبع وثلاثين لغةً يمكن ردُّ لغاتها جميعًا إلى هذه الوجه السبعة ولا تخرج عنها، وكذلك الاختلاف فى اللهجات ـ وهو اختلافٌ شكلىٌّ ـ يُردُّ إليها ولا يخرج عنها، بخلاف الآراء الأخرى فإنه يتعذر أو يتعسر الرجوع بالقراءات كلها إليها، وليس من صواب الرأى أن يحصر النبى ﷺ الأحرف التى نزل عليها القرآن فى سبعة ثم نترك نحن طرقًا فى القراءات المروية عنه دون أن نردَّها إلى السبعة؛ لأن ذلك يلزمه أحد خطرين: فإما أن تكون تلك الطرق المقروء بها غير نازلة، وإما أن يكون هنا حرف نازل وراء السبعة الأحرف التى نزل عليها القرآن، ويكون الحصر فى كلام الرسول ﷺ غير صحيح، وكلا هذين خطأ عظيم وإثمٌ كبير.

رابعها: أن هذا الرأى لا يلزمه محذورٌ من المحذورات الآتية التى يستهدف لها الأقوال الأخرى، وسنُرْجيها إليك قريبًا، فاصبر وما صبرك إلا بالله.

الذين قالوا بهذا المذهب:

ولا يعزبن[1] عن بالك أن هذا المذهب قد اختاره فى جملته فحول من العلماء، وقاربه كلَّ القرب مذهبُ الإمام ابن قتيبة، والمحقق ابن الجزرى، والقاضى ابن الطيب كما يأتى.

(١) العزب: البُعْدُ والخفا «المعجم الوسيط» (ص: ٥٩٨).

ولا فرق بين آرائهم وبين هذا الرأى إلا اختلاف فى طرق التتبع والاستقصاء، والتعبير والأداء، وسيظهر لك أن الرازى كان أهدى منهم سبيلاً، وأكثر توفيقًا؛ حتى لقد ذهب العلامة ابن حجر إلى أن مذهب الرازى هو مذهب ابن قتيبة بعد تنقيحه وتهذيبه، فقال ما نصه: «وقد أخذ (أى الرازى) كلام ابن قتيبة ونقحه» ا.هـ.

وقد اختار هذا المذهب أيضًا من المتأخرين بعض أعلام المحققين، كالعلامة المرحوم الشيخ الخضرى الدمياطى والعلامة المرحوم الشيخ محمد بخيت المطيعى، لكن منهم من تغاضى عن الفروق الدقيقة التى بين الرازى ومذاهب أولئك الثلاثة الذين تشاركت آراؤهم فى الجملة؛ ومنهم من صرَّح بالاتِّحاد بين هذه المذاهب جميعًا وما شابهها، واعتبر الخلاف بينها لفظيًا فحسب.

لهذا نرى أن نسوق إليك فى هذا المقام تلك المذاهب الثلاثة أيضًا، جمعًا بين المتشابهات من ناحية، وتمهيدًا لتحقيق الفرق بينها وبين مذهب الرازى من ناحية أخرى، وزيادة فى تنوير المذهب المختار وغيره من ناحية ثالثة.

أما ابن قتيبة فيقول:

إن المراد بالأحرف السبعة، الأوجهُ التى يقع بها التَّغَايُر:

فأولها: ما تتغيَّر حركته، ولا يزول معناه ولا صورته، مثل ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ﴾ (البقرة: ٢٨٢) بفتح الراء وضمها.

وثانيها: ما يتغيَّر بالفعل مثل «بَعَّدَ وَباعدْ» بلفظ الطلب والماضى.

وثالثها: ما يتغيَّر باللفظ مثل «نُنْشِرُهَا وَنُنْشِزُهَا» بالراء المهملة والزاى المعجمة.

ورابعها: ما يتغيَّر بإبدال حرفٍ قريب المخرج مثل «طَلْحٍ مَنْضُود وَطَلْعٍ مَنْضُود».

وخامسها: ما يتغيَّر بالتقديم والتأخير مثل: «وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ، وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ».

وسادسها: ما يتغيَّر بالزيادة والنقصان مثل: «وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى، وَالذكَرَ وَالأُنْثَى» بنقص لفظ «مَا خَلَقَ».

وسابعها: ما يتغيَّر بإبدال كلمةٍ بأخرى مثل «كالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ، وكالصُّوفِ الْمَنْفُوشِ».

وأما ابن الجزرى فيقول:

قد تتبعت صحيح القراءات وشاذَّها وضعيفها ومنكرها، فإذا هى يرجع اختلافها إلى سبعة أوجهٍ لا يخرج عنها.

١- وذلك إما فى الحركات بلا تغيُّر فى المعنى والصورة نحو «البُخل» بأربعة أوجه «ويحسَب» بوجهين.

٢- أو بتغيُّر فى المعنى فقط نحو: ﴿فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ (البقرة: ٣٧) برفع لفظ آدم ونصب لفظ كلمات، وبالعكس.

٣- وإما فى الحروف بتغيُّر المعنى لا الصورة نحو «تَبْلُوَ وَتَتْلُوَ».

٤- وعكس ذلك نحو «بَصْطَةً وَبَسْطَةً» ونحو «الصِّرات والسِّراط».

٥- أو بتغيُّرهما نحو «فامْضوا، فاسْعَوْا».

٦- وإما فى التقديم والتأخير نحو: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ (التوبة: ١١١) بفتح ياء المضارعة مع بناء الفعل للفاعل فى إحدى الكلمتين، وبضمها مع بناء الفعل للمفعول فى الكلمة الأخرى.

٧- أو فى الزيادة والنقصان نحو «أوصَى، ووصَّى».

فهذه سبعة لا يخرج الاختلاف عنها.

وأما القاضى ابن الطيب فيقول فيما يحكيه القرطبى عنه:

تدبَّرت وجوه الاختلافات فى القراءة فوجدتها سبعًا:

١- منها ما تتغيَّر حركته ولا يزول معناه ولا صورته، مثل «هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ، وَأَظْهَرُ» أى بإسكان الراء وضمها «وَيَضِيقُ صَدْرِي، وَيَضِيقُ صَدْرِى» أى بإسكان القاف وضمها.

٢- ومنها ما لا تتغيَّر صورته، ويتغيَّر معناه بالإعراب مثل «رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا، وَبَاعَدَ» أى بصيغة الماضى والطلب.

٣- ومنها ما تبقى صورته، ويتغيَّر معناه باختلاف الحروف، مثل قوله «نُنْشِرُهَا، وَنُنْشِزُهَا» أى بالراء وبالزاى.

٤- ومنها ما تتغيَّر صورته ويبقى معناه، مثل «كالعِهْنِ المنفُوش، وكالصُّوف المنفُوش».

٥- ومنها ما تتغيَّر صورته ومعناه مثل: «وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ وَطَلْعٍ مَنْضُودٍ».

٦- ومنها التقديم والتأخير مثل: «وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ، وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ».

٧- ومنها الزيادة والنقصان نحو: «لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً، وَلَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً أُنْثَى» أى بزيادة لفظ أنثى.

٦- النسبة بين هذه المذاهب ومذهب الرازى:

ويذهب بعض الجهابذة إلى القول بالاتحاد بين هذه المذاهب الثلاثة ومذهب الرازى، بل بينها جميعًا وبين ما يشابهها، ويجعل الخلاف بينها كلها لفظيًا لا حقيقيًا، وذلك تكلُّفٌ بعيدٌ فيما أرى؛ لأننا نلاحظ وجهًا كاملاً فى كلام الرازىِّ، لم يُنَوِّه به واحدٌ من أولئك الثلاثة، فهو فضلاً عن أنه أدمج وجوههم السبعة فى وجوهٍ ستة بطريقته الدقيقة، نجده قد عقد الوجه السابع لاختلاف اللهجات، كالفتح والإمالة والترقيق والتفخيم ونحو ذلك.

على حين أننا ما رأينا واحدًا من أولئك الأعلام الثلاثة عرض لهذا النوع من الاختلاف؛ بل وجدنا فى كلامهم ما جعلهم يهملون هذا الوجه عن قصد وعمد.

فهذا ابن قتيبة يقول:

«وأما نحو اختلاف الإظهار والإدغام، والرَّوْم والإشمام، والتخفيف والتسهيل ونحو ذلك، فهذا ليس من الاختلاف الذى يتنوَّع فى اللفظ والمعنى؛ لأن هذه الصفات المتنوعة فى أدائه، لا تخرجه عن أن يكون لفظًا واحدًا». اهـ.

ولكنى أرى أن هذا العذر الذى قدَّمه ابن قتيبة لإهمال هذا الوجه، لا يُسَوِّغ ذلك الإهمال؛ فإن المسألة ليست مسألة أسماء وعناوين يترتَّب عليها أن اختلاف اللهجات فى اللفظ الواحد تخرجه عن أن يكون واحدًا أو لا تخرجه، بل المسألة مسألة رعاية أمرٍ واقعٍ تختلف به القراءات فعلاً ويمكن أن يكون مثار النزاع السابق الذى دبَّ بين الصحابة فى اختلاف القراءات، كما يكون أيضًا مثارًا للنزاع فى كل عصر ومصر بين القراء، إذا لم يعلموا أن الجميع من عِداد الحروف السبعة التى نزل عليها القرآن؛ وذلك لأن تحريف القرآن يحرم بما يَمَسُّ صورته وطريق أدائه وكيفية لهجاته، كما يحرم بما يَمَسُّ جوهره وتغيير حروفه وكلماته وحركاته وترتيبه.

أمر آخر: هو أن التيسير على الأمة ـ وهى الحكمة البارزة فى نزول القرآن على سبعة أحرف ـ لا يتحقق على الوجه الأكمل إلا بحسبان هذا الوجه الذى نوَّه به الرازى؛ وهو اختلاف اللهجات، بل هذا قد يكون أَوْلَى بالحسبان وأحرى بالرعاية فى باب التخفيف والتيسير؛ لأنه قد يسهل على المرء أن ينطق بكلمة من غير لغته فى جوهرها، ولا يسهل عليه أن ينطق بكلمة من غير لغته نفسها بلهجة غير لهجته، وطريقة فى الأداء غير طريقته؛

ذلك لأن الترقيق والتفخيم، والهمز والتسهيل، والإظهار والإدغام، والفتح والإمالة ونحوها، ما هى إلا أمورٌ دقيقة، وكيفياتٌ مُكْتَنَفَةٌ بشىء من الغموض والعسر فى النطق على من لم يتعوَّدها ولم ينشأ عليها.

واختلاف القبائل العربية فيما مضى، كان يدور على اللهجات فى كثير من الحالات؛ وكذلك اختلاف الشعوب الإسلامية وأقاليم الشعب الواحد منها الآن، يدور فى كثير من الحالات أيضًا على اختلاف اللهجات.

وإذن فتخفيف الله على الأمة بنزول القرآن على سبعة أحرف، لا يتحقق إلا بملاحظة الاختلاف فى هذه اللهجات، حتى إن بعض العلماء جعل الوجوه السبعة منحصرة فى اللهجات لا غير، كما يأتى.

قال الإمام ابن قتيبة نفسُهُ فى كتاب المشكل ما نصُّه: «فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيَّه ﷺ أن يُقْرِئَ كل أمة (لعله يريد بالأمَّة القبيلة) بلغتهم، وما جرت به عادتهم، الْهُذَلِىُّ يقرأ «عَتَّى حين» يريد (حَتَّى حينٍ) هكذا يلفظ بها ويستعملها (أى يقلب الحاء عينًا فى النطق) والأسدىُّ يقرأ «يِعْلَمُونَ، وَنِعْلَمُ، وَتِسْوَدُّ وُجُوهٌ، أَلَمْ إِعْهَدْ» بكسر حروف المضارعة فى ذلك كله؛ والتميمىُّ يهمز، والقرشىُّ لا يهمز؛ والآخر يقرأ «قِيلَ لَهِمْ، وَغِيضَ الْمَاءُ» بإشمام الضم مع الكسر، و «بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا» بإشمام الكسر مع الضم، و «مَا لَكَ لاَ تَأْمَنَّا» بإشمام الضم مع الإدغام.

ثم قال ابن قتيبة أيضًا: «ولو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده، طفلاً ويافعًا وكهلاً، لاشتدَّ ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه، ولا يمكن إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل للِّسان، وقطع للعادة، فأراد الله برحمته ولطفه، أن يجعل لهم متَّسَعًا فى اللغات، ومُتَصَرَّفًا فى الحركات، كتيسيره عليهم فى الدين». اهـ.

فأنت تراه قد اعتبر اللهجات وطرق الأداء صراحةً فى هذه الكلمات.

وكذلك نجد العلامة ابن الجزرى، يعترف بهذا الاختلاف فى اللهجات، ويقول ما نصُّه: «وهذا يقرأ «عَلَيْهُمْ، وَفِيهُمْ» بضم الهاء، والآخر يقرأ «عَلَيْهِمُو، وَمِنْهُمُو» بالصلة؛ وهذا يقرأ «قَدَ افْلَحَ، وَقُلُ اوحِىَ، وإِذَا خَلَوِ الَى شَيَاطِينِهِمْ» بالنقل؛ والآخر يقرأ «مُوسَى، وَعِيسَى» بالإمالة، وغيره يُلَطِّفُ؛ وهذا يقرأ «خبيرًا بصيرًا» بترقيق الراء؛ والآخر يقرأ «الصَّلاة، والطَّلاق» بالتفخيم؛ إلى غير ذلك». اهـ.

ولكن من العجب العاجب أن هذين الإمامين الجليلين، اللَّذين اعترفا صراحة باختلاف اللهجات وطرق الأداء على هذا الوجه، فَاتَهُما أن ينظماه فى سلك الوجوه السبعة التى نزل بها القرآن تيسيرًا على الأمة، والعصمة لله وحده.

فالأحقُّ والأدقُّ ما ذهب إليه الرازى!.

ولعل هذه الدقة، وهذا الشمول الذى وُفِّق إليه الرازى فى الوجوه السبعة هو التنقيح الذى نَوَّه به ابن حجر، إذ قال: «وقد أخذ (أى الرازى) كلام ابن قتيبة ونقَّحه» وليس معناه الاتحاد بينهما، لما علمت من وضوح الفرق؛ وأن كلام الرازى أعمُّ من كلام أولئك الثلاثة عمومًا مطلقًا.

٧- دفع الاعتراضات الواردة على هذا المذهب:

اعترض على هذا المذهب وما قاربه من مذهب ابن قتيبة وابن الجزرى وابن الطيب بجملة اعتراضات نقَدِّمُهَا إليك، ثم نفَنِّدُهَا بين يديك، فيما يأتى:

الاعتراض الأول: يقولون: إن هذا القول مع اختلاف قائليه فى بيانه، لم يذكر واحدٌ منهم دليلاً إلا أنه تتبع وجوه الاختلاف فى القراءة، فوجدها لا تخرج عن سبعة، وهذا لا ينهض دليلاً لأىٍّ واحدٍ منهم على أنَّ المراد بالأحرف السبعة الأوجهُ التى تختلف فيها القراءة.

ونجيب أولاً: بأن هذا المذهب الذى اخترناه لم نختلف ولم نتردَّد فى بيانه.

ثانيًا: أنا أيَّدْنَاهُ بعدّة أدلَّة لا بدليل واحد.

ثالثًا: أنا لا نسلم كون تتبُّع وجوه الاختلاف فى القراءة لا يصلح دليلاً لبيان الأحرف السبعة بهذه الوجوه السبعة؛ كيف! والاستقراءُ التام دليلٌ من جملة الأدلة التى يحترمها المنطق القديم والمنطق الحديث، ما دام مستوفيًا لشروطه الثلاثة التى أولها أن تكون القضية الاستقرائية متضمنة حكمًا حقيقيًا؛ وثانيها أن تكون كلية حقيقية أى موضوعها كليًا حقيقيًا صادقًا على ما وجد من أفراده فيما مضى، وما هو موجود فى الحال، وما يمكن أن يوجد فى المستقبل؛ وثالثها أن يكون الوصول إلى القضية الاستقرائية بواسطة الملاحظة والتجربة.

ولا ريب أن الوجوه السبعة التى ذكرها أبو الفضل الرازى تحقق فى استقرائها الشروط الثلاثة؛ لأن الرازى لاحظ كل وجوه الاختلاف فوجدها لا تخرج عن هذه السبعة، ثم

أصدر بعد هذا الاستقراء التام حكمًا تحقيقيًا بأنه لا معنى لهذه الأحرف السبعة فى الحديث الشريف سوى تلك الأوجه السبعة، وهو حُكْمٌ يقوم على قضيةٍ كليّة سالبة كما ترى.

الاعتراض الثانى: يقولون: إن طريق تتبُّع أبى الفضل الرازى، وابن قتيبة، وابن الجزرىّ، وابن الطيب، يخالف بعضها بعضًا، وهذا يدلُّ على أنه يمكن الزيادة على سبعة وجوه.

ونجيب: بأن مجرد الاختلاف فى طريق استقراء هؤلاء الأئمة لا يلزم منه إمكان الزيادة على سبعة فى مذهب كل منهم؛ إنما يلزم ذلك من كان استقراؤه ناقصًا دون من كان استقراؤه تامًا، وقد أثبتنا أمامك أن استقراء الرازى تامٌّ مستوفٍ لجميع شروط الإنتاج، ولا يضيره أن يسلك فى طريقة استقرائه سبيلاً لم يسلكها مخالفوه، فلكل إنسان أن يختار فى استقرائه ما شاء من الطرق التى يراها أصوب وأقرب، ما دام ملتزمًا لشرائط إنتاجه، وإذا كان غيره قد وقع فى نقصٍ من تتبُّعه واستقصائه، فلا يضير ذلك مذهب الرازى القائم على الاستقراء التام فى قليلٍ ولا كثير، ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ (الأنعام: ١٦٤).

الاعتراض الثالث: يقولون: إنك قد علمت أن الزيادة إلى سبعة أحرف كان الغرض منها الرخصة، وأكثر الأمة يومئذ أمِّيٌّ لا يكتب ولا يعرف الرسم، وإنما كانوا يعرفون الحروف ومخارجها فحسب، والرخصة ليست ظاهرة فى قراءة الفعل المبنىِّ للمجهول أو للمعلوم، أو فى إبدال حركة بأخرى، أو حرف بآخر، أو تقديم وتأخير، فإن القراءة بأحدها لا يتوجب مشقةً يسأل النبى ﷺ المعافاة منها ويقول: «إن الأمَّةَ لا تطيقُ ذلك» ويطلب التيسير على الأمة بإبدال حرف أو تغيير فعل من المضىِّ إلى الأمر، أو من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول، هذا لا تُفيده الروايات السابقة ولا تدلُّ عليه.

ونجيب: بأنا لا نسلم خفاء الرخص فى قراءة الفعل المبنى للمجهول أو للمعلوم أو فى إبدال حركة بأخرى، أو حرف بآخر، أو تقديم وتأخير؛ كيف! والرخصة فى ذلك ظاهرة أيضًا؛ بل هى ظاهرة فيما كان دونها وهو اختلاف اللهجات مع بقاء الكلمة، والحرف، والحركة، والترتيب بين الكلمات والحروف، وهذا نشاهده نحن ونحسُّه فى تيسُّر أو تعسُّر بعض صفات الحروف على بعض الناس فى النطق، دون صفات أخرى، فالبعض يسهل عليه التفخيم دون الترقيق، أو الفتحة دون الإمالة، أو الإظهار دون الإدغام، والبعض يصعب عليه ذلك ويسهل عكسه، فكيف إذا تغيَّرت الكلمات أو الحروف أو الحركات أو الترتيب.

الاعتراض الرابع: يقولون: إنه لا يُتصَوَّرُ وجود أوجه الخلاف فى القراءات المذكورة فى كلمة واحدة، حتى يكون ذلك تيسيرًا وتخييرًا كما تقدم، وإن أرادوا أن ذلك متفرقٌ فى القرآن جميعه كالقائل باللغات السبع المتفرقة فى القرآن لم يكن ثمَّةَ رُخْصَةٌ ولا اختلافٌ بين الصحابة.

ونجيب: بأن الاعتراض مَبنِىٌّ من أساسه على غفلة عن حقيقة هذا المذهب المختار وأشباهه؛ لأنه عبارة عن وجوه سبعة إليها ترجع جميع الاختلافات فى القراءة دون أن تلتزم هذه الوجوه السبعة فى الكلمة الواحدة، ودون أن يقال: إنها موزَّعةٌ أشتاتًا على أبعاض القرآن، وإذًا فالرخصةُ متحقِّقة، بل لا تتحقق على الوجه الأكمل إلا بهذا القول، وماذا عسى أن يبقى من التيسير والتخفيف وقد جمعت هذه الوجوهُ كلَّ اختلاف فى القراءات: متواترها وصحيحها، وضعيفها وشاذّها، بكل طريق من طرق الاختلاف حتى ولو كان فى اللهجات، ولو وصلت لغات الكلمة إلى سبع وثلاثين، كما أسلفنا فى كلمة «أفٍّ» حكاية عن الرمانى.

الاعتراض الخامس: يقولون: إن الرخصة قد وقعت، وأكثرهم يومئذ لا يكتب ولا يعرف الرسم، وإنما كانوا يعرفون الحروف ومخارجها.

وأجيب: باحتمال أن يكون الانحصار المذكور وقع اتفاقًا، وإنما اطُّلِعَ عليه بالاستقراء.

والأقعَدُ من هذا فى الجواب أن يقال: إن الانحصار المذكور عُرف بطريق الاستقراء التام، وهو دليل من الأدلة القاطعة كما تقدَّم الكلام عليه جوابًا عن اعتراضٍ سابق، وكون الرخصة وقعت وأكثرهم أُمِّيون، لا يقدح فى بيان الحروف السبعة المذكورة؛ لأن الحاجة لم تكن ماسَّة إلى تحديد معنى الأحرف السبعة بهذا الوصف العنوانى الذى اعتبرت به تلك الوجوه سبعة؛ فحسبهم أن يعلموا أن وجوه الاختلاف بينهم سبعة وجوه، ولا يضيرهم ألاَّ يستطيعوا الْعَنْوَنَةَ عنها بما نُعَنْوِنُ نحن، ما داموا يعرفون السبعة تطبيقًا فى جميع مفردات القرآن، وما داموا يُعَوِّلُونَ فى القراءة على تلقِّيهم عن رسول الله ﷺ الذى يؤمنون بأنه لا يغادر فى إبلاغ القرآن وجهًا من وجوهه السبعة، ونظير ذلك أنهم كانوا لا يعرفون تلك العناوين والأسماء والقوانين التى تتَّصِلُ بالإعراب والبناء، ولكنهم كانوا يعرفون أكثر منا كيف ينطقون نطقًا صحيحًا فصيحًا منطبقًا عليه ما عرفنا نحن بعدُ من تلك الأسماء والقواعد المتصلة بالإعراب والبناء.

٨- بقاء الأحرف السبعة في المصاحف:

نتنقل بك إلى نقطة أخرى: هل الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن الكريم لها وجودٌ فى المصاحف العثمانية؟.

ذهب جماعة من الفقهاء والقرَّاء والمتكلمين إلى أن جميع هذه الأحرف موجودةٌ بالمصاحف العثمانية.

واحتجوا بأنه لا يجوز للأمّة أن تهمل نقل شيء منها، وأن الصحابة أجمعوا على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التى كتبها أبو بكر، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك، ومعنى هذا أن الصحف التى كانت عند أبى بكر جمعت الأحرف السبعة، ونقلت منها المصاحف العثمانية بالأحرف السبعة كذلك.

وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أن المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التى عرضها النبى ﷺ على جبريل متضمنة لها.

وذهب ابن جرير الطبرى ومن لفَّ لفَّه إلى أن المصاحف العثمانية لم تشتمل إلا على حرف واحد من الحروف السبعة، وتأثروا فى هذا الرأى بمذهبهم فى معنى الحروف السبعة، وما التزموه فيه من أن هذه السبعة كانت فى صدر الإسلام أيام الرسول ﷺ، وخلافة أبى بكر وعمر وصدر من خلافة عثمان؛ ثم رأت الأمة بقيادة عثمان أن تقتصر على حرف واحد من السبعة جمعًا لكلمة المسلمين فأخذت به وأهملت كلَّ ما عداه من الأحرف الستة، ونسخ عثمان المصاحف بهذا الحرف الذى استبقتهُ الأمة وحده، وسيأتى بيان هذا المذهب وما ورد عليه من تَوْهِين.

والتحقيق أن القول باشتمال المصاحف العثمانية على الأحرف السبعة كلها أو بعضها، يتوقف على أمرين:

أحدهما: تحديد المراد من الأحرف السبعة، وثانيهما: الرجوع إلى ما هو مكتوبٌ وماثلٌ بتلك المصاحف فى الواقع ونفس الأمر.

ولقد أسلفنا لك ما اخترناه فى تحديد المراد من الأحرف السبعة، وأنها الأوجه التى يرجع إليها كل اختلاف فى القراءات، سواء منها ما كان صحيحًا وشاذًا ومنكرًا وأنها تنحصر فى سبعة على ما ذكره الرازى الذى حالفه التوفيق فى الدقَّة والاستقراء التام.

ونحن إذا رجعنا بهذه الأوجه السبعة إلى المصاحف العثمانية وما هو مخطوط بها فى الواقع ونفس الأمر، نخرج بهذه الحقيقة التى لا تقبل النقض، ونصل إلى فصل الخطاب فى هذا الباب، وهو أن المصاحف العثمانية قد اشتملت على الأحرف السبعة كلها، ولكن على معنى أنَّ كلَّ واحد من هذه المصاحف اشتمل على ما يوافق رسمه من هذه الأحرف كلا أو بعضًا، بحيث لم تخلُ المصاحف فى مجموعها عن حرفٍ منها رأسًا.

ولنبين ذلك فى المذهب الذى اخترناه:

أما الوجه الأول منه: وهو اختلاف الأسماء إفرادًا وجمعًا ... إلخ، نحو قوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ﴿٨﴾﴾ (المؤمنون) المقروءة بجمع الأمانة وإفرادها، فقد اشتمل عليهما المصحف؛ إذ كان الرسم العثمانى فيه هكذا:

«لأمنتهم» برسم المفرد فى الحروف ولكن عليها ألف صغيرة لتشير إلى قراءة الجمع وغير منقوطة ولا مشكولة.

وأما الوجه الثانى: وهو اختلاف تصريف الأفعال نحو قوله سبحانه ﴿يَعْكُفُونَ عَلَىٰ أَصْنَامٍ لَّهُمْ﴾ (الأعراف: ١٣٨) المقروءة بكسر الكاف وضمها فى الفعل، فقد وافقت كلتا القراءتين رسم المصحف العثمانى أيضًا، لأن هيكل الفعل واحد فى لفظ الخط لا يتغير فى كلتا القراءتين، والمصحفُ العثمانى لم يكن معجمًا ولا مشكولاً.

وأما الوجه الثالث: وهو اختلاف وجوه الإعراب كقراءة ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ﴾ (البقرة: ٢٨٢) بفتح الراء وضمها، فإن الرسم يحتملها كالوجه السابق، وهو واضح.

وأما الوجه الرابع: وهو الاختلاف بالنقص والزيادة، فمنه ما يوافق الرسم فى بعض المصاحف نحو قوله سبحانه فى سورة التوبة (الآية: ١٠٠) ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾ وقرئ «تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا» بزيادة لفظ «منْ» وهما قراءتان متواترتان وقد وافقت كلتاهما رسم المصحف؛ بيدَ أن ذات الزيادة توافق رسم المصحف المكّى لأن لفظ «منْ» ثابتة فيه، أما حذفها فإنه يوافق رسم غير المصحف المكّى حيث لم تثبت فيه، أى فى غير المصحف المكّى، ومن هذا الوجه ما لا يوافق رسم المصحف بحال من الأحوال نحو قوله سبحانه: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴿٧٩﴾﴾ (الكهف) وقرأ ابن عباس هكذا «يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَصْبًا» بزيادة كلمة «صَالِحَةٍ» فإن هذه الكلمة لم تثبت فى مصحف من المصاحف العثمانية، فهى مخالفة لخط المصحف؛ وذلك لأن هذه القراءة

وما شاكلها منسوخةٌ بالعرضة الأخيرة؛ أى عرض القرآن من النبىِّ ﷺ على جبريل آخر حياته الشريفة، ويدلُّ على هذا النسخ إجماع الأمَّة على ما فى المصاحف، فتلخص مما ذكرنا أن بعض هذا الوجه الرابع اشتملت عليه المصاحف، وبعضه لم تشتمل عليه؛ لأنه نُسخ.

وأما الوجه الخامس: وهو الاختلاف بالتقديم والتأخير، فهو مثل سابقه؛ منه ما هو موافق لرسم المصحف نحو قوله سبحانه فى سورة التوبة الآية ١١١: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ قرئ الفعل بالبناء للفاعل فى الأول، وللمفعول فى الثانى، وقرئ بالعكس؛ وهما قراءتان متواترتان، ولا يخالف شىء منهما رسم المصحف.

ومنه ما خالف رسم المصحف نحو قوله سبحانه: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ (ق: ١٩) وقرئ «وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ» فإن هذه القراءة الثانية لا يحتملها رسم المصحف، وإن كانت منقولة عن أبى بكر الصديق، وطلحة بن مطرف، وزين العابدين ﷺ لكنها لم تتواتر، فهى منسوخة بالعَرْضَةِ الأخيرة، وبإجماع الصحابة على المصحف العثمانى؛ فلا يجوز القراءة بها، بخلاف القراءة الأولى؛ لأنها وافقت خط المصحف، واستقرَّت القراءة بها دون نسخ، ومثلُ ذلك قوله سبحانه: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۝١﴾ (النصر) وقرئ: «إذا جَاءَ فَتْحُ اللهِ وَالنَّصْرُ» فالأولى هى التى وافقت الرسم، والثانية لم توافقه؛ فهى منسوخة أيضًا لما ذكرنا.

وأما الوجه السادس: وهو الاختلاف بالإبطال، فقد وافق بعضه رسم المصحف، وخالفه البعض أيضًا، مثال ما وافق الرسم قوله سبحانه: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: ٦) وقرئ «فَتَثَبَّتُوا» وهما قراءتان متواترتان، وتوافق كلتاهما رسم المصحف، ومثال الثانى قراءة: «إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الجُمُعَةِ فَامْضُوا إلى ذِكْرِ الله» وقراءة «وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالصُّوفِ الْمَنْفُوشِ» فإنهما مخالفتان لرسم المصحف، وذلك لنسخهما بالعرضة الأخيرة أيضًا، واستقرار الأمر على ما وافق الرسم منه، وهو قراءة ﴿فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (الجمعة: ٩) وقراءة ﴿كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ ۝٤﴾ (القارعة).

وأما الوجه السابع: وهو الاختلاف بسبب تباين اللهجات فيوافق رسم المصحف موافقة تامة، لأنه اختلاف شكلى لا يترتب عليه تغيير جوهر الكلمة، وهو ظاهر، وتجد

شواهد كثيرة فى خط المصحف تدل على بعض هذا النوع من الاختلاف نحو ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ ۝٩﴾ (طه) فإنها رسمت هكذا بياء فى الفعل بعد التاء، ويقلب ألف موسى ياء، ومن غير شكل ولا إعجام.

٩- الأقوال الأخرى ودفعها:

وهاكَ معرضًا عامًّا تشهد فيه الآراء الأخرى بما لها وما عليها، رأينا من واجبنا أن نسوقها إليك ثم نوهنها بين يديك، كيلا يكون منها حجر عثرة فى طريقك إلى ما اخترناه وأيدناه.

القول الأول: أن هذا الحديث مشكل لا سبيل إلى معرفة معناه المقصود، وشبهته أن لفظ «أحرف» فيه، جميع حرف؛ والحرف مشترك لفظىٌّ بين معانٍ كثيرة؛ والمشترك اللفظىّ لا يُدْرَى أىُّ معانيه هو المقصود؟.

ويدفع هذا الرأى بأنا لا نسلم ما قاله على إطلاقه من أن المشترك اللفظىّ لا يُدْرى أىُّ معانيه هو المقصود؟ بل المشترك اللفظىّ يدلُّ على معناه المقصود متى قامت قرينة تعين ذلك المعنى، تقول: نظرت بالعين المجردة، وشربت من عين زبيدة، ومعناهما واضحٌ غير مشكل، مع أن لفظ العين فيهما مشتركٌ لفظىٌّ؛ ولكن مدلوله يتعين فى المثال الأول أن يكون جارحةَ الإنسان الباصرة، ومدلوله فى المثال الثانى يتعين أن يكون نابعة الماء الجارية وذلك بقرينة لفظ «نظرت» فى المعنى الأول، ولفظ «شربت» فى الثانى.

وعلى هذا الباب جاء لفظ «أحرف» فى الحديث الشريف، فإن سياق الروايات السابقة، يدلُّ على أن المراد بالحرف معنى من معانيه السابقة على التعيين وهو: الوجه، وأن الأحرف هى الأوجه التى يرجع إليها الاختلاف فى قراءة ألفاظ القرآن لا معانيه، وقد قام الدليل العقلىُّ وهو الاستقراء التامُّ على أن هذه الوجوه سبعة كما أسلفنا فإياك أن تنسى، وتَذَكَّرْ الشاهد الثامن إن نفعت الذكرى!.

القول الثانى: وإليه جنح القاضى عياض ومن تبعه: أن لفظ السبعة فى الحديث الشريف ليس مرادًا به حقيقةُ العدد المعروف، إنما هو كنايةٌ عن الكثرة فى الآحاد، كما أن السبعين تستعمل كنايةً عن الكثرة فى العشرات، وكما أن السبعمائة تستعمل كنايةً عن الكثرة فى المئات.

ويدفع هذا بما قدمناه فى الشاهد الثانى، فارجع إليه، واحرص عليه.

القول الثالث والرابع: أن المراد بالأحرف السبعة سبعُ قراءات، ويدفع بأنه إذا كان المراد بهذا أن كل كلمة من كلمات القرآن تقرأ سبع قراءات، فذلك ممنوع؛ لأنه لا يوجد فى القرآن كلمةٌ تقرأ على سبعة أوجه إلا القليل، وإذا كان المراد أن غاية ما ينتهى إليه عدد القراءات فى الكلمة الواحدة سبعة أحرف فهذا يصحُّ أن يكون (قولاً رابعًا) كما قال السبكى، ثم هو غير مُسَلَّم أيضًا؛ لأن فى كلمات القرآن ما يقرأ بطرق أكثر، كما ورد أن كلمة ﴿عَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ (من الآية ٦٠ من سورة المائدة) تقرأ باثنين وعشرين وجهًا؛ وأن كلمة ﴿أُفٍّ﴾ (من الآية ٢٣ من سورة الإسراء) فيها سبع وثلاثون لغة، وإذا كان المراد أن الاختلاف فى القراءات لا يخرج عن سبعة أوجه فعلى صاحب هذا القول البيان، فإذا بيَّنها بالوجوه التى ذكرناها كان هذا القول متداخلاً معها، فلا يستقيم اعتباره قولاً مستقلا برأسه، وبعض أكابر العلماء حاول أن يجعله متحدًا مع القول الذى اخترناه وما أشبهه، ولكنك قد علمت ما فيه.

القول الخامس والسادس والسابع: ما نقلناه آنفًا عن ابن قتيبة، وعن ابن الجزرى، وعن ابن الطيب، وقد بان لك هناك أن فى ثلاثتها قصورًا عن أن تشمل جميع القراءات المتواترة، وإن كانت قريبة من القول المختار، ثم بينها تداخلٌ يتعذَّر أو يتعسَّر معه اعتبارها أقوالاً مستقلة.

القول الثامن: أن المراد بالأحرف السبعة وجوهٌ ترجع إلى كيفيَّة النطق بالتلاوة من إدغام وإظهار، وتفخيم وترقيق، وإمالة وإشباع، ومد وقصر، وتشديد وتخفيف وتليين.

وهو مدفوعٌ بأنه قد زاد فيما عدَّه على سبعة، وإذا أجاب بأن السبعة غيرُ مراد بها حقيقتها وأنها مَثَلٌ فى الكثرة فقد علمتَ ما فيه، ثم إن الأوجه التى ذكرها واحدًا واحدًا ترجع كلها إلى نوع هو اختلاف اللهجات وكيفيات النطق وحدها، فلا تشمل القراءات التى ترجع إلى اختلاف نفس الألفاظ بالإبدال أو التقديم والتأخير، أو النقص والزيادة، ونحو ذلك، وفى هذا القصور ما فيه، على أكثر مما أسلفنا فى ردِّ تلك الآراء القاصرة.

القول التاسع: وهو أن المراد بالأحرف السبعة أوجه من الألفاظ المختلفة فى كلمة واحدة ومعنى واحد، وإن شئت فقل: سبع لغات من لغات العرب المشهورة فى كلمة واحدة ومعنى واحد؛ نحو: هلمَّ، وأقبلْ، وتعالَ، وعَجِّلْ، وأسْرِعْ، وقصدى، ونحوى، فهذه ألفاظ سبعة معناها واحد هو طلب الإقبال، وهذا القول منسوبٌ لجمهور أهل الفقه والحديث، منهم: سفيان، وابن وهب، وابن جرير الطبرى، والطحاوى، وحجتهم ما جاء

فى حديث أبى بكرة من قوله ﷺ «كلها شافٍ كافٍ ما لم تختمْ آيةُ عذابٍ برحمةٍ ولا آيةُ رحمةٍ بعذابٍ» نحو قولك: «تعالَ، وأقبل، وهلمَّ، واذهبْ، وأسرعْ، وعجلْ» وما جاء فى حديث أبىّ بن كعب أنه كان يقرأ «كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ، مَرُّوا فِيهِ، سَعَوْا فِيهِ» وما جاء عن ابن مسعود أنه كان يقرأ «لِلَّذِينَ آمَنُوا انْظُرُونَا، أَمْهِلُونَا، أَخِّرُونَا».

ويدفع هذا القول بوجوه:

أحدها: أن ما ذكر فى هذه الأحاديث ليس من قبيل حصر الأحرف السبعة فيها وفى نوعها وحده حتى يصح الاستدلال بها على ما ذهبوا إليه؛ بل هو - كما قال ابن عبد البر - من قبيل ضرب المثل للحروف التى نزل القرآن عليها، وأنها معانٍ متفقٌ مفهومها، مختلفٌ مسموعها، لا يكون فى شىء منها معنى وضدُّه.

وكيف يكون المراد حصر السبعة، فيما ذكروه! على حين أنه يرجع إلى بعض نوع واحد من أنواع الاختلاف، وهو إبدال كلمة بأخرى أعمّ من أن يكون بمرادف أو غير مرادف، ولا ريب أن مذهبهم المذكور يتلخص فى أنه إبدال كلمة بأخرى على شروط الترادف؛ وهذا بعض ذاك، فأين يذهبون بتلك الوجوه الأخرى وهى باقية إلى اليوم فى القراءات المتواترة المكتوبة بين دَفَّتَى المصحف على ما بيناه فى المذهب المختار؟ فقصر الحروف السبعة على بعض ذلك النوع وحده، فيه ما فيه من القصور الذى أوردنا عليه ما أوردنا فى الأقوال السابقة القاصرة، بل القصور هنا أشدُّ وأفحش؛ لأنه يرجع إلى بعض نوعٍ واحدٍ لا إلى نوعٍ كامل؛ بَلْهَ أنواعٍ متعدِّدة!.

ثانيها: أن أصحاب هذا المذهب - على جلالة قدرهم، ونباهة شأنهم - قد وضعوا أنفسهم فى مأزقٍ ضيق، لأن ترويجهم لمذهبهم، اضطرهم إلى أن يتورَّطوا فى أمور خطرها عظيم، إذ قالوا إن الباقى الآن حرفٌ واحد من السبعة التى نزل عليها القرآن؛ أما الستة الأخرى فقد ذهبت ولم يعد لها وجود ألبتة، ونسوا أو تناسوا تلك الوجوه المتنوعة القائمة فى القرآن على جبهة الدهر إلى اليوم، ثم حاولوا أن يؤيِّدوا ذلك فلم يستطيعوا أن يثبتوا للأحرف الستة التى يقولون بضياعها نسخًا ولا رفعًا؛ وأسلمهم هذا العجز إلى وَرْطَةٍ أُخْرى، هى دعْوَى إجماع الأمة على أن تَثْبتَ على حرف واحد، وأن تَرْفُضَ القراءة بجميع ما عداه من الأحرف الستة، وأنَّى يكونُ لهم هذا الإجماع ولا دليل عليه؟ هنالك احتالوا على إثباته بوَرْطَةٍ ثالثة، وهى القول بأن استنساخ المصاحف فى زمن عثمان رضي الله عنه كان

إجماعًا من الأمة على ترك الحروف الستة والاقتصار على حرف واحد هو الذى نَسَخَ عُثمانُ المصاحفَ عليه؛ مع أننا أثبتنا لك فيما مَرَّ بقاءَ الأحرف السبعة فى المصاحف العثمانية حرفًا حرفًا، ومثَّلْنا لذلك، وقُصارَى ما استطاعوا أن يُسوِّغوا به مذهبهم وتَوَرُّطاتهم هذه، أن الأمة على عهد عثمان ﷺ قد اختلفت فى قراءات القرآن إلى حَدٍّ جعلهم يتنازعون ويترامَوْن بتكفير بعضهم بعضًا، حتى خيفَت الفتنة، فرأى الصحابة بقيادة خليفتهم الحكيم عثمان ﷺ أن يُعالجوا المشكلة، ويُطْفِئُوا الفتنة بهذه الطريقة، من جمع الناس على حرف واحد، ونسخ المصاحف على حرف واحد، وإهمال كل ما عداه من الحروف والمصاحف المنسوخة عليها.

وهذا ـ لعمرك ـ استنادٌ مائل، واحتجاجٌ باطل، فقد تنازع الناس على عهد الرسول ﷺ أيضًا فى قراءات القرآن على حروف مختلفة، كما رأيت فى الروايات السابقة، ومع ذلك أقرَّهم الرسول على هذه الحروف المختلفة، وقرَّرَهَا فيهم، وحملهم على التسليم بها فى أساليب متنوِّعة، وجعل ذلك هو الحلَّ الوحيد لمشكلتهم، والعلاج الناجح لنزاعهم؛ وأفهمهم أن تعدُّد وجوه القراءة إنما هو رحمةٌ من الله بهم، بل بالأمة كلها، وقرَّر فى صراحة وهو يَسأل مولاه المزيدَ من عدد الحروف أنَّ الأمة لا تُطيقُ حصرها فى مَضيق حرف واحد، وقال: «وأنَّ أُمتى لا تُطيقُ ذلك»(١) إلى آخر ما عرفت، وأنت خبير بأن أمة محمد ﷺ باقيةٌ إلى يوم القيامة، وهى لا تطيق ذلك كما قرَّر رسولُها المعصوم الرحيم ﷺ، كما نشاهد نحن الآنَ من أن بعض الألسنة فى بعض الشعوب الإسلامية، لا يتيسَّر لها أن تُحسن النطق ببعض الحروف ولا بعض اللَّهَجات دون بعض؛ فكيف يسوغ للصحابة وهم خير القرون، أن يُغْلِقوا باب الرحمة والتخفيف الذى فتحه الله لأمة الإسلام، مخالفين فى ذلك هَدْىَ الرسول ﷺ فى عمله للتخفيف بطلب تعدُّد الحروف، وعلاجه للنزاع بين المختلفين بتقرير هذا التعدُّد للحروف؟.

ألا إن هذه ثُغْرَة لا يمكن سدُّها، وثُلْمَةٌ يصعب جبرها، وإلا فكيف يوافق أصحاب رسول الله ﷺ على ضياع ستة حروف نزل عليها القرآن، دون أن يُبْقُوا عليها مع أنها لم تنسخ ولم ترفع؟ وعلى حين أن الرسول ﷺ قرَّر بقوله وفعله، أنه لا يجوز لأحد أيًا كان، أن يمنع أحدًا أيًا كان، من القراءة بحرف من السبعة أيًا كان، فقد صَوَّب قراءة

(١) تقدم تخريجه.

كلٍّ من المختلفين، وقال لكلٍّ «هَكَذَا أُنْزِلَتْ» وضرب فى صَدر أُبىٍّ بن كعب حين استصعب عليه التسليم بهذا الاختلاف فى القراءة، إلى آخر ما شرحنا فى الشاهدين الثالث والخامس من الشواهد الماضية.

وقُصارى القول، أننا نَرِبأُ بأصحاب رسول ﷺ أن يكونوا قد وافقوا أو فكَّروا، فضلاً عن أن يتآمروا على ضياع أحرف القرآن الستة دون نسخ لها، وحاشا عثمان ﷺ أن يكون قد أقدم على ذلك وتزعَّمه!.

وكيف ينسب إليه هذا! والمعروف أنه نسخ المصاحف من الصحف التى جمعت على عهد أبى بكر ﷺ قبل أن يدبَّ النزاع فى أقطار الإسلام بسبب اختلاف حروف القراءة فى القرآن؛ فكانت تلك الصحف محتملةً للأحرف السبعة جميعًا، وموافقةً لها جميعًا، ضرورة أنه لم يحدثْ وقتئذ من النزاع والشقاق ما يدعو إلى الاقتصار على حرف واحد فى رأيهم، ولم يثبت أن الصحابة تركوا من الصحف المجموعة على عهد أبى بكر حرفًا واحدًا فضلاً عن ستة حروف ولو كان ذلك لنُقلَ إلينا متواترًا؛ لأنه مما تتوافر الدواعى على نقله تواترًا.

ثم كيف يفعل عثمان ﷺ ذلك وهو الذى عرف أن علاج الرسول لمثل هذا النوع الذى دبَّ فى زمانه، كان بجمع الناس وتقريرهم على الحروف السبعة، لا بمنعهم عنها كلا ولا بعضًا.

ثم كيف يفعل عثمان ذلك، وتوافقه الأمة، ويتم الإجماع، ثم يكون خلافٌ فى معنى الأحرف السبعة مع قيام هذا الإجماع! أى كيف تُجمع الأمةُ على ترك ستة أحرف وإبقاء حرف واحد ثم يختلف العلماء فى معنى الأحرف السبعة على أربعين قولاً، ويكادون يتفقون ـ رغم خلافهم هذا ـ على أن الأحرف السبعة باقية، مع أن الإجماع حجةٌ عند المسلمين، وبه ينجلى ظلامُ الشكِّ عن وجه اليقين!!.

ولنفرض جدلاً أن نزاع المسلمين فى أقطار الأرض أيام خلافة عثمان ﷺ، قضى عليه أن يَجمع المسلمين على حرف واحد فى القراءة؛ فلماذا لم تسمح نفسُه الكريمة بإبقاء الستة الأحرف الباقية للتاريخ لا للقراءة، مع أن الضرورة تُقَدَّر بقدرها؛ وهذه الستة الأحرف لم تنسخ لا تلاوةً ولا حكمًا حتى تذهب بجَرَّة قلم كذلك، ثم يخل عليها بالبقاء للتاريخ وحده فى أعظم مرجع، وأقدس كتاب، وهو القرآن الكريم؟ على حين أن الصحابة ﷺ، حفظوا للتاريخ آيات نسخت تلاوتها ونسخت أحكامها جميعًا؛ وعلى حين أنهم حفظوا قراءات شاذة فى القرآن، ثم نُقلت إلينا، وكُتِبَ لها الخلود إلى اليوم وإلى ما بعد

اليوم؛ بل نقلوا إلينا أحاديث منسوخة، وتناقل العلماء أحاديث موضوعة، ونصُّوا على حكم كلّ منها وعلى إهمال العمل بها.

ثم إنَّ من عرف تحمس الصحابة لدينهم واستبسالهم في الدفاع عن حِمى القرآن يستبعد كل البعد، بل يُحيل كل الإحالة أن يكونوا قد فعلوا ذلك، أو أقل من ذلك؛ عاودْ ما قرَّرناه في الشاهد السادس من شواهدنا الماضية، وانظر إلى موقف عمر من هشام وموقف هشام من عمر، وموقف أبيّ وابن مسعود وصاحبيهما وتأمَّل كيف أن كلا من هؤلاء الصحابة ﷺ أبى أن يتنازل عن قراءة سمعها عن رسول الله وعلَّمها إياه رسول الله ﷺ؛ ثم أقرَّهم رسولُ الله ﷺ على استمساكهم هذا، وحلَّ مشكلتهم بأن أعلمهم أن كلا منهم مصيب ومحسن، وأن قراءة كل منهم هكذا أنزلت، وأن القرآن أنزل على سبعة أحرف، وأنَّ من كَفَرَ بحرف منها فقد كفر بها كلها، وألاَّ يختلفوا في ذلك؛ فقد أهلك الاختلاف من كانوا قبلهم، وبهذا «قَطَعَت جهيزَةُ قولَ كلِّ خَطِيب».

أمر ثالث: هو أن هؤلاء الذين شايعوا ذلك المذهب، يلتزمون أن يقولوا: إن اختلاف القراءات الحاصل اليوم، يرجع كله إلى حرف واحد؛ وهكذا شاء لهم رأيهم أن يجعلوا تلك الكثرة الغامرة القائمة الآن حرفًا واحدًا، على ما بينها من اختلاف في الوجوه والأنواع، وعلى رغم أن من القراءات الحاضرة ما يكون وجه الاختلاف فيه ناشئًا عن وجود ألفاظ مترادفة في كلمة واحدة ومعنى واحد، ومنها ما هو من لغات قبائل مختلفة؛ كما نصَّ على ذلك السيوطي في النوع السابع والثلاثين، ونقلنا منه شيئًا في موضع آخر من هذا المبحث.

ولدينا دليلٌ ماديٌّ أيضًا على بقاء الأحرف السبعة جميعًا، هو بقاء التيسير والتخفيف وتهوين الأداء على الأمة الإسلامية الذي هو الحكمة في الأحرف السبعة.

فها نحن أولاء لا نزال نشاهد عن طريق القراءات المختلفة القائمة الآن سبيلاً وسهلاً وقد وَسِعَ كافَّةَ الشعوب المسلمة، سواء منها الأمم العربية وغير العربية.

والحمد لله على دوام فضله ورحمته، وبقاء تخفيفه وتيسيره؛ وغفر الله لأولئك الأعلام الذين أخطأوا إصابة المرمَى، فقد اجتهدوا وللمجتهد أجر وإن أخطأ، ونسأل الله التوفيق والسداد، آمين.

القول العاشر: أن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب، بمعنى أن القرآن لا يخرج عن سبع لغات من لغات العرب، وهي: لغة قريش، وهذيل، وثقيف،

وهوازن، وكنانة، وتميم، واليمن، وهي أفصح لغات العرب، قال بعضهم: هذا أصحُّ الأقوال وأَوْلاها بالصواب، وهو الذي عليه أكثر العلماء، وصححه البيهقي، واختاره الأبهري، واقتصر عليه صاحب القاموس.

وقال أبو عبيد: «ليس المراد أن كل كلمة تُقرأ على سبع لغات، بل اللغات السبع مفرقة فيه؛ فبعضه بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة اليمن وغيرهم، قال: وبعض اللغات أسعد به من بعض وأكثر نصيبًا» وقيل في عَدِّ القبائل السبع آراء أُخر.

ويدفع هذا القول على جميع آرائه بأمرين:

أحدهما: أن في القرآن الكريم ألفاظًا كثيرة من لغات قبائل أخرى غير السبعة التي عدُّوها؛ مثل كلمة «سَامِدون» في قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ سَامِدُونَ ﴿٦١﴾﴾ (النجم) فإنها بالحميرية، ومثل كلمة «خمرًا» في قوله: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ (يوسف: ٣٦) فإنها بلغة أهل عُمان لأنهم يسمون العنب خمرًا (أي حقيقةً لا مجازًا) ومثل كلمة «بَعلاً» في قوله تعالى: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلاً﴾ (الصافات: ١٢٥) أي ربًا بلغة أَزْد شَنُوءَة، ومثل كلمة «لاَ يَلِتْكُمْ» أي لا ينقصكم في قوله تعالى: ﴿لا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾ (الحجرات: ١٤) فإنها بلغة بني عَبْس، ومثل كلمة «فباءُوا» بمعنى استوجبوا في قوله تعالى: ﴿وَبَاءُو بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ (البقرة: ٦١) فإنها بلغة جُرْهُم، ومثل كلمة «رفث» بمعنى جمع في قوله تعالى: ﴿فَلا رَفَثَ﴾ (البقرة: ١٩٧) فإنها بلغة مَذْحِج، ومثل كلمة «تُسِيمُونَ» بمعنى تَرْعَوْنَ في قوله تعالى: ﴿فِيهِ تُسِيمُونَ ﴿١٠﴾﴾ (النحل) فإنها بلغة خَثْعَم؛ إلى غير ذلك، وارجع إلى النوع السابع والثلاثين من إتقان السيوطي إن أردت المزيد.

وحسبك في هذا المقام ما نقله الواسطيُّ في كتابه الذي وضعه في القراءات العشر إذ يقول: «إن في القرآن من أربعين لغة عربية وهي: قريش، وهُذَيْل، وكِنانة، وخثعم، والْخَزْرَج، وأشعر، ونمير، وقيس عَيلان، وجُرْهُم، واليمن، وأزْدُشَنوءة؛ وكِندة، وتميم، وحِمْيَر، ومَدْيَن، ولَخْم، وسَعْد العشيرة، وحَضْرَموت، وسدوس، والعمالقة، وأنمار، وغَسَّان، ومَذْحِج، وخُزاعة، وغَطَفان، وسَبَأ، وعُمَان، وبنو حنيفة، وثعلب، وطَيّ،

وعامر بن صَعْصَعَة، وأَوْس، ومُزَينة، وثقيف، وجذام، وبَلِيّ، وعُذْرة، وهوازن، والنَّمِر، واليمامة». اهـ.

ولا يغيبَنَّ عن بالك أن هذه اللغات كلها تمثَّلت فى لغة قريش باعتبار أن لغة قريش كانت المتزعِّمة لها، والمهيمنة عليها، والآخذة منها ما تشاء مما يَحْلُو لها ويَرِقُّ فى ذَوْقها، ثم يأخذه الجميع عنها؛ حتى صحَّ أن يُعتبر لسان قريش هو اللسان العربى العام، وبه نزل القرآن، على ما سبق بيانه، فلا تغفل! والله يتولَّى هُدانا أجمعين.

ثانيهما: أن توجيه هذا المذهب بما قاله أبو عبيد، يقتضى أن يكون القرآن أبعاضًا، منه ما هو بلغة قريش، ومنه ما هو بلغة هُذَيْل، وهكذا، ولا شك أن ذلك غير محقق لحكمة التيسير الملحوظة للشارع الحكيم فى نزول القرآن على سبعة أحرف، فإن هذا المذهب يستلزم أن كل شخص لا يمكنه أن يقرأ إلا البعض الذى نزل بلغته، دون البعض الذى نزل بلغة غيره، وهذا باطل من ناحية، ومخالف للاختلاف الذى صورته لنا الروايات السابقة بين الصحابة فى القراءة من ناحية أخرى؛ فإن المقروء فيها كان واحدًا لا محالة، كسورة الفرقان بين عمر وهشام، وسورة من آل حم بين ابن مسعود وصاحبه، وقد صوَّب الرسول ﷺ قراءة كل من المختلفين، وكلاهما قرشى.

القول الحادى عشر: أنَّ المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات قبائل مُضَر خاصة، وأنها متفرقة فى القرآن، وأن تلك القبائل السبع هى: قريش، وكنانة، وأسد، وهذيل، وتميم، وضبَّة، وقيس.

وتردُّ هذا بما رددنا به سابقه، بل هذا أدنى إلى البطلان، لأنه أخصُّ مما قبله الذى دحضناه من جهة خصوصه، فكيف هذا! تلك ناحية؛ وثمة ناحية أخرى: وهى أن فى قبائل مضر شواذّ ينزه عنها القرآن الكريم مثل كَشْكَشَة قَيْس، وهى جعل كاف المؤنث شينًا، فيقولون فى قوله تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴿٢٤﴾﴾ (مريم) قد جَعَلَ رَبُّشِ تَحْتَش سَرِيًا، ومثل تَمْتَمَة تميم الذين يجعلون السين تاءً فيقولون فى الناس «النات» مع أن هذه لغات لم يُحفظ منها شىء فى القرآن الكريم.

القول الثانى عشر إلى الأربعين: أن المراد بالأحرف السبعة التى نزل عليها القرآن، سبعة أصناف فى القرآن؛ وأصحاب هذه الأقوال يختلفون فى تعيين هذه الأصناف، وفى أسلوب التعبير عنها إلى آراء تكمل بها العدَّة أربعين قولاً.

فمنهم من يقول: إنها أمر، ونهى، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال.

ومنهم من يقول: إنها وعد، ووعيد، وحلال، وحرام، ومواعظ، وأمثال، واحتجاج.

ومنهم من يقول: إنها محكم، ومتشابه، وناسخ، ومنسوخ، وخصوص، وعموم، وقصص.

ومنهم من يقول: إنها لفظ عام أُريد به العام، ولفظ خاص أُريد به الخاص، ولفظ عام أريد به الخاص، ولفظ خاص أُريد به العام، ولفظ يُستغنى بتنزيله عن تأويله، ولفظ لا يعلم فقهه إلا العلماء، ولفظ لا يعلم معناه إلا الراسخون فى العلم.

ومنهم من يقول: إنها إظهار الربوبية، وإثبات الوحدانية، وتعظيم الألوهية، والتعبد لله، ومجانبة الإشراك، والترغيب فى الثواب، والترهيب من العقاب.

ومنهم من يقول: إنها المطلق، والمقيد، والعام، والخاص، والنص، والمؤوَّل، والناسخ، والمنسوخ، والاستثناء، وأقسامه.

ومنهم من يقول: إنها الحذف، والصلة، والتقديم، والتأخير، والاستعارة، والتكرار، والكناية، والحقيقة، والمجاز، والمجمل، والمفسر، والظاهر، والغريب.

ومنهم من يقول سوى ذلك كله، غير أنها من هذا الطراز أو من طراز ما سبق فى الأقوال الأخرى، حتى أكمل بها بعضهم عدَّة الأقوال أربعين قولاً.

١٠- ردود إجمالية لهذه الأقوال الأخيرة:

والكل مردود ردًّا إجماليًا بما يأتى:

أولاً: أن سياق الأحاديث السابقة لا ينطبق على هذه الأقوال بحال، فإن هذه الأصناف التى عيَّنوها، لا يتأتى الاختلاف فيها بسبب القراءة، والاختلاف الذى نقلته الروايات السابقة تدلُّ تلك الروايات نفسها على أنه ما كان إلا بسبب القراءة، فتعين أن يكون مرجعه التلفُّظ وكيفية النطق، لا تلك الأصناف والأنواع التى سردوها فى معرض الآراء، انظر الشاهد الثامن من شواهدنا الماضية إن شئت.

ثانيًا: أنه لا يوجد لهم سندٌ صحيحٌ يدلُّ على حصر الأحرف السبعة التى نزل عليها القرآن فيما بيَّنوه، وما يكون لنا أن نقبل رأيًا غير مدلَّل ولا مؤيَّد بحجة.

ثالثًا: أن التوسعة الملحوظة للشارع الرحيم فى نزول القرآن على الأحرف السبعة، لا تتحقَّق فيما ذكروه من تلك الأصناف والأنواع.

رابعًا: أن بعض تلك الآراء نلاحظ عليها أنها زادت على السبعة فيما ذكرته من الأصناف والأنواع، فإما أن تكون أخطأت فى العدِّ من أول الأمر، وإما أن تكون متأثرةً بفكرة أن لفظ السبعة كنايةٌ لا حقيقة؛ وقد علمت فيما سبق ما فيه من خطأ؛ أيضًا راجع الشاهد الثانى من شواهدنا الآنفة إن أردت.

خامسًا: أن أكثر ما ذكروه فى تلك الآراء والأصناف، يتداخل بعضه فى بعض، ويشبه بعضه بعضًا، فمن المتعسر اعتبارها أقوالاً مستقلةً.

نقل السيوطى عن الشرف المرسى أنه قال: «هذه الوجوه أكثرها متداخلة ولا أدرى مستندها، ولا عمَّن نقلت! ولا أدرى لِمَ خصَّ كل واحد منهم هذه الأحرف السبعة بما ذكر! مع أنها كلها موجودة فى القرآن، فلا أدرى معنى التخصيص؛ ومنها أشياء لا أفهم معناها على الحقيقة، وأكثرها معارض لحديث عمر وهشام بن حكيم الذى فى الصحيح فإنهما لم يختلفا فى تفسيره ولا أحكامه؛ وإنما اختلفا فى قراءة حروفه، وقد ظنَّ كثير من العوام أن المراد بها القراءات السبع، وهو جهل قبيح». اهـ.

١١- علاج الشبهات الواردة على أصل الموضوع:

أعداء الإسلام فى كثرة ونشاط ويقظة، وبين المسلمين جَهَلَةٌ يؤذون الإسلام والأمة بأشدَّ مما يؤذيه أعداؤه، على حد قول القائل:

لا يبلُغُ الأعداءُ من جاهل
ما يبلُغُ الجاهل من نفسه

وقد نرى ونسمع اتِّهامات وشبهات، مرةً من هنا، ومرةً من هناك، فمن واجب الأمانة فى أعناقنا، أن نبدِّد ظلمات هذه الشبهات والتُّهم، بما بين أيدينا من أنوار العلم وأسلحة الحجج، ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى السَّبِيلَ ﴿٤﴾﴾ (الأحزاب).

الشبهة الأولى: يقولون: إن أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف تثبت الاختلاف فى القرآن، مع أن القرآن نفسه يرفع الاختلاف عن نفسه، إذ يقول: ﴿أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ (النساء) وذلك تناقض، ولا ندرى أيُّهما يكون الصادق.

والجواب: أن الاختلاف الذى تثبته تلك الأحاديث، غيرُ الاختلاف الذى ينفيه القرآن، وهذا كافٍ فى دفع التناقض، فكلاهما صادق، وبيان ذلك أن الأحاديث الشريفة

تثبت الاختلاف بمعنى التنويع فى طرق أداء القرآن والنطق بألفاظه فى دائرة محدودة لا تَعْدو سبعة أحرف، وبشرط التلقِّى فيها كلها عن النبى ﷺ.

أما القرآن فينفى الاختلاف بمعنى التناقض والتدافع بين معانى القرآن وتعاليمه، مع ثبوت التنويع فى وجوه التلفظ والأداء السابق.

ومعنى ذلك أن نزول القرآن على سبعة أحرف، لا يلزم منه تناقضٌ ولا تخاذل ولا تضادٌّ ولا تدافعٌ بين مدلولات القرآن ومعانيه، وتعاليمه ومراميه، بعضها مع بعض؛ بل القرآن كله سلسلة واحدة، متصلة الحلقات، محكمة السور والآيات، متآخذة المبادئ والغايات، مهما تعدَّدت طرق قراءته، ومهما تنوَّعت فنون أدائه.

وللمحقق ابن الجزرى كلام نفيس يتَّصل بهذا الموضوع ننقل إليك شيئًا منه بقليل من التصرّف، إذ يقول:

«قد تدبَّرنا اختلاف القراءات فوجدناه لا يخلو من ثلاثة أحوال: أحدها: اختلاف اللفظ لا المعنى؛ الثانى: اختلافهما جميعًا مع جواز اجتماعهما فى شىء واحد، الثالث: اختلافهما جميعًا مع امتناع جواز اجتماعهما فى شىء واحد؛ لكن يتفقان من وجهٍ آخر لا يقتضى التضادَّ.

فأما الأول: فكالاختلاف فى ألفاظ «الصِّراط، وعليهم، ويَؤُودُهُ، والقدس ويحسب» ونحو ذلك مما يطلق عليه أنه لغات فقط.

وأما الثانى: فنحو لفظ «مالك وملك» فى الفاتحة؛ لأن المراد فى القراءتين هو الله تعالى، لأنه مالك يوم الدين وملكهُ. وكذا «ننشزُها» بالزاى و «ننشرُها» بالراء؛ لأن المراد بهما هو العظام؛ وذلك أن الله تعالى أنشرها أى أحياها، وأنشزها أى رفع بعضها إلى بعض حتى التأمَتْ، فضمَّن الله المعنيين فى القراءتين.

وأما الثالث: فنحو قوله تعالى: ﴿وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا﴾ (يوسف: ١١٠) قرئ بالتشديد والتخفيف فى لفظ «كُذِبوا» المبنىُّ للمجهول، فأما وجه التشديد، فالمعنى: وتيقن الرسل أن قومهم قد كَذَّبوهم: وأما وجه التخفيف، فالمعنى: وتوهم المرسلُ إليهم أن الرسل قد كَذَبُوهُمْ (أى كذبوا عليهم) فيما أخبروهم به، فالظنُّ فى الأولى يقين، والضمائر الثلاثة للرسل، والظنُّ فى القراءة الثانية شكٌّ والضمائر الثلاثة للمرسل إليهم.

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴿٤٦﴾﴾ (إبراهيم) بفتح

اللام الأولى ورفع الأخرى فى كلمة «لتزولُ» وبكسر الأولى وفتح الثانية فيها أيضًا، فأما وجه فتح الأولى ورفع الثانية من «لتزول» فهو أن تكون كلمة «إنْ» مخففةً من الثقيلة، أى وإنَّ مكرهم كاملُ الشدة تُقتلع بسببه الجبالُ الراسيات من مواضعها، وفى القراءة الثانية «إنْ» نافيةٌ أى ما كان مكرهم وإن تعاظم وتفاقم ليزولَ منه أمر مُحمد ﷺ ودينُ الإسلام، ففى الأولى تكون الجبال حقيقة، وفى الثانية تكون مجازًا».

ثم قال أيضًا: «فليس فى شىء من القرآن تناف ولا تضادٌ ولا تناقضٌ، وكلُّ ما صحَّ عن النبى ﷺ من ذلك، فقد وجب قبوله، ولم يسعْ أحدًا من الأمة ردُّه، ولزم الإيمان به وأنه كله منزل من عند الله؛ إذ كلُّ قراءة منها مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية، يجب الإيمان بها كلها، واتِّباع ما تضمنته علمًا وعملاً، ولا يجوز ترك موجَب إحداهما لأجل الأخرى ظنًّا أن هذا تعارُض». اهـ.

إلى ذلك أشار عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بقوله: «لا تختلفوا فى القرآن، ولا تنازعوا فيه، فإنه لا يختلفُ ولا يتساقطُ، ألا ترون أن شريعة الإسلام واحدة حدودها وقراءتها، وأمر الله فيها واحد، لو كان من الحرفين حرفٌ يأمر بشىء وينهى عنه الآخر، كان ذلك الاختلاف؛ ولكنه جامع ذلك كله، ومن قرأ قراءة فلا يَدَعْها رغبةً عنها، فإنه من كفر بحرف منه كفر به كله». اهـ.

الشبهة الثانية: يقولون: إن هذا الاختلاف فى القراءات، يوقع فى شك وريب من القرآن؛ خصوصًا إذا لاحظنا فى بعض الروايات معنى تخيير الشخص أن يأتى من عنده باللفظ وما يرادفه، أو باللفظ وما لا يضاده فى المعنى، كحديث أبى بكرة، وفيه «كلها شاف كاف، ما لم تختم آيةُ عذابٍ برحمة، أو آيةُ رحمةٍ بعذاب، نحو ذلك: تعالَ، وأقبلْ، وهلم، واذهب، وأسرعْ، وعجِّلْ» جاء بهذا اللفظ من رواية أحمد بإسناد جيد، ومثله حديث أبىِّ بن كعب، وأكثر من ذلك ما جاء فى فضائل أبى عبيد أن عبد الله بن مسعود أقرأ رجلاً: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ الأَثِيمِ ﴿٤٤﴾﴾ (الدخان) فقال الرجل: «طَعَامُ الْيَتِيمِ» فردَّها عليه، فلم يستقمْ بها لسانهُ، فقال: أتستطيع أن تقول: طعامُ الفاجر قال: نعم، قال: فافعل». اهـ.

والجواب: أن اختلاف القراءات لا يوقع فى شك ولا ريب ما دام الكلُّ نازلاً من عند الله، وأما هذه الروايات التى اعتمدت عليها الشبهة، فلا نسلم أنه يفهم منها معنى تخيير الشخص أن يأتى من تلقاء نفسه باللفظ وما يرادفه، أو باللفظ وما لا يضاده فى المعنى،

حتى يوقعَ ذلك فى ريبٍ من هذا التنزيل؛ بل قُصارى ما تدلُّ عليه هذه الروايات أن الله تعالى وسعَ على عباده، خصوصًا فى مبدأ عهدهم بالوحى، أن يقرءوا القرآن بما تلينُ به ألسنتهم، وكان من جملة هذه التوسعة القراءة بمترادفاتٍ من اللفظ الواحد للمعنى الواحد، مع ملاحظة أن الجميع نازلٌ من عند الله، نزل به الروح الأمين، على قلب محمد ﷺ، وقرأه الرسول على الناس على مكث، وسمعوه منه، ثم نسخ الله ما شاء أن ينسخ بعد ذلك، وأبقى ما أبقى، لحكمة سامية تستقبلك فى مبحث النسخ.

يدلُّ على أن الجميع نازلٌ من عند الله تعالى قوله ﷺ لكلٍّ من المتنازعين المختلفين فى القراءة من أصحابه: «هكَذَا أُنْزِلَتْ» وقول كل من المختلفين لصاحبه: «اقرأنيها رسولُ الله ﷺ» وقول الله تعالى لرسوله جوابًا لمن سأله تبديلَ القرآن: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾﴾ (يونس) وليس بعد كلام الله ورسوله كلام، كذلك أجمعت الأمة على أنه لا مدخل لبشر فى نظم هذا القرآن لا من ناحية أسلوبه، ولا من ناحية ألفاظه، بل ولا من ناحية قانون أدائه؛ فمن يخرج على هذا الإجماع، ويتبع غير سبيل المؤمنين، يولِّه الله ما تولَّى ويصله جهنم وساءت مصيرًا.

وها نحن أولاء قد رأينا القرآن فى تلك الآية يمنع الرسول من محاولة ذلك منعًا باتا مشفوعًا بالوعيد الشديد، ومصحوبًا بالعقاب الأليم، فما يكون لابن مسعود، ولا لأكبر من ابن مسعود ـ بعد هذا ـ أن يبدِّل لفظًا من ألفاظ القرآن بلفظٍ من تلقاء نفسه، انظر ما قرَّرناه فى الشاهدين: الرابع والسابع من هذا المبحث.

أما هذه الرواية المنسوبة إلى ابن مسعود من أنه أقرأ الرجل بكلمة «الفاجر» بدلاً من كلمة «الأثيم» فى قول الله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ الأَثِيمِ ﴿٤٤﴾﴾ (الدخان) فتدلُّ على أن ابن مسعود سمع الروايتين عن رسول الله ﷺ؛ ولما رأى الرجل قد تعسَّر عليه النطق بالأولى، أشار عليه أن يقرأ بالثانية؛ وكلاهما منزَّل من عند الله.

وكذلك حديث أبى بكرة السابق، لا يدلُّ على جواز تبديل الشخص ما شاء من القرآن بما لا يضادُّه، كما زعم الواهم، إنما ذلك الحديث وأشباهه، من باب الأمثال التى يضربها الرسول ﷺ للحروف التى نزل عليها القرآن؛ ليفيدَ أن تلك الحروف على اختلافها، ما هى إلا ألفاظٌ متوافقةٌ مفاهيمها، متساندةٌ معانيها؛ لا تخاذُلَ بينها ولا تهافت، ولا تضادَّ

ولا تناقض، ليس فيها معنى يخالف معنى آخر على وجه ينفيه ويناقضه، كالرحمة التى هى خلاف العذاب وضدُّها، وتلك الأحاديث بهذا الوجه، تقريرٌ بأن جميع الحروف نازلة من عند الله ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا (٨٢)﴾ (النساء).

وهاك برهانًا آخر ذكره صاحب التبيان فى مثل هذا المقام إذ يقول: «إنَّ النبىَّ ﷺ علَّمَ البراء بنَ عازبٍ دُعاءً فيه هذه الكلمة «وَنَبِيِّكَ الَّذى أَرْسَلْتَ» فلما أراد البراء أن يعرض ذلك الدعاء على رسول الله ﷺ قال: «وَرَسُولِكَ الَّذى أَرْسَلْتَ» فلم يوافقه النبى ﷺ على ذلك، بل قال له: «لا، وَنَبِيِّكَ الَّذى أَرْسَلْتَ»[1] وهكذا نهاه ﷺ أن يضع لفظة رسول، موضعَ لفظة نبى، مع أن كليْهما حقٌّ لا يحيل معنى، إذ هو ﷺ رسولٌ ونبىٌّ معًا، ثم قال: فكيف يسوغ للجهال المغفلين أن يقولوا: إنه ﷺ كان يجيزُ أن يوضع فى القرآن الكريم مكان عزيز حكيم، غفورٌ رحيمٌ، أو سميعٌ عليمٌ، وهو يمنع من ذلك فى دعاء ليس قرآنًا، والله يقول مخبرًا عن نبيه ﷺ ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاءِ نَفْسِي﴾ (يونس: ١٥) ولا تبديلَ أكثرُ من وضع كلمة مكان أخرى». اهـ. بتصرف قليل.

الشبهة الثالثة: يقولون: إن نزول القرآن على سبعة أحرف، ينافى ما هو مقرر من أن القرآن نزل بلغة قريش وحدها؛ ثم إنه يؤدى إلى ضياع الوحدة التى يجب أن تسود الأمة الواحدة بسبب اجتماعها على لسان واحد.

والجواب: أنه لا منافاة، ولا ضياع للوحدة؛ فإن الوجوه السبعة التى نزل بها القرآن الكريم واقعةٌ كلها فى لغة قريش؛ ذلك أن قريشًا كانوا قبل مهبط الوحى والتنزيل، قد داوروا بينهم لغات العرب جميعًا وتداولوها، وأخذوا ما اسْتَمْلَحُوهُ من هؤلاء وهؤلاء فى الأسواق العربية ومواسمها ووقائعها وحجِّها وعمرتها، ثم استعملوه وأذاعوه، بعد أن هذَّبوه وصقلوه، وبهذا كانت لغة قريش مجمع لغاتٍ مختارة منتقاةٍ من بين لغات القبائل كافَّة؛ وكان هذا سببًا من أسباب انتهاء الزعامة إليهم، واجتمع أوْزاع العرب عليهم.

(١) صحيح: رواه البخارى (٢٤٤ ـ ٥٩٥٢ ـ ٥٩٥٤ ـ ٥٩٥٦) ومسلم (٦٨٢٠ ـ ٦٨٢٢) وأبو داود (٥٠٤٦) والترمذى (٣٥٧٤) والنسائى فى «الكبرى» (١٠٦١٧ ـ ١٠٦١٨ ـ ١٠٦١٩) وابن ماجه (٣٨٧٦) وأحمد فى «المسند» (١٨٠٧٩ ـ ١٨١٧٧) والبخارى فى «الأدب المفرد» (١٢٤٦ ـ ١٢٤٨) والدارمى (١٧٢١) وعبد الرزاق فى (المصنف) فى (٤٩٨٩ ـ ١٩٨٢٩) وابن حبان فى «صحيحه» (٥٥٢٧) والطبرانى فى «الأوسط» (٢٨٤٨) وفى «الصغير» (١٠٧٢).

ومن هنا شاءت حكمة الحكيم العليم أن يَطْلُعَ عليهم القرآن من هذا الأفق، وأن يطلَّ عليهم من هذه السماء سماءِ قريش ولغتها التى أعطوْها مقادتهم، وولَّوا شطرها وجوههم، فخاطبهم بهذا اللسان العام لهم، يضمَّ نشرهم، ولينظم نثرهم، وقد تمَّ له ما أراد بهذه السياسة الرشيدة التى جاءتهم بالإعجاز البيانىّ عن طريق اللغة التى انتهت إليها أفصح اللغات، وباللسان الذى خضعتْ له وتمثلتْ فيه كافة الألسنة العربية.

ولو نزل القرآن بغير لغة قريش هذه لكان مثار مشاحنات وعصبيات، ولذهب أهل كل قبيلة بلغتهم، وَلَعَلاَ بعضهم على بعض، ولما اجتمع عليه العرب أبدًا، بل لو نزل القرآن بغير لغة قريش لراجتْ شبهتهم وافتراؤهم عليه أنه سحر وكهانة وما إليها؛ نظرًا إلى أنه قد دخل عليهم من غير بابهم فلا يستطيعون القضاء فيه، ولا إدراك الفوارق البعيدة بينه وبين الحديث النبوى؛ مما يجعلهم يذوقون الإعجاز ويلمسونه، كما تذوقوه بوضوح حين نزل بلسانهم، ﴿إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ (١٠٠)﴾ (يوسف).

الشبهة الرابعة: يقولون: إنه لا معنى للأحرف السبعة التى نزل بها القرآن إلا تلك القراءات السبع المنقولة عن الأئمة السبعة المعروفين عند القراء.

والجواب: أن هذه شبهة تعرض كثيرًا للعامة ومن فى حكمهم ممن لم يأخذوا من علوم القرآن والحديث بحظٍّ ولا نصيب؛ فإن ذلك المعنى الذى زعموه غيرُ صحيح من وجهين:

أحدهما: أن الأحرف التى نزل بها القرآن، أعمُّ من تلك القراءات المنسوبة إلى الأئمة السبعة القراء عمومًا مطلقًا؛ وأن هذه القراءات أخصُّ من تلك الأحرف السبعة النازلة خصوصًا مطلقًا؛ ذلك لأن الوجوه التى أنزل الله عليها كتابه، تنتظم كلَّ وجهٍ قرأ به النبى ﷺ، وأقرأه أصحابه؛ وذلك ينتظم القراءات السبعَ المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة السبعة القراء، كما ينتظم ما فوقها إلى العشرة، وما بعد العشرة، وما كان قرآنًا ثم نسخ ولم يصل إلى هؤلاء القراء جميعًا؛ ولهذا نصّوا فى المذهب المختار على أنه يشمل كل وجوه القراءات: صحيحها وشاذّها ومنكَرها؛ كما سبق.

ثانيهما: أن السبعة لم يكونوا قد خُلقوا ولا وُجدوا حين نطق الرسول ﷺ بهذا الحديث الشريف، ومحالٌ أن يفرض الرسول على نفسه وعلى أصحابه ألاَّ يقرأوا بهذه الأحرف السبعة النازلة إلا إذا علموا أن هؤلاء القراء السبعة قد اختاروا القراءة بها؛ على

المبحث التاسع

فى ترتيب آيات القرآن وسوره

معنى الآية :

آيات القرآن جمع آية، والآية تطلق فى لسان اللغة بإطلاقات:

أولها: المعجزة؛ ومنه قوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِى إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾ (البقرة: ٢١١) أى معجزة واضحة.

ثانيها: العلامة؛ ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَن يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ (البقرة: ٢٤٨) أى علامة مُلْكه.

ثالثها: العبرة؛ ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَلِكَ لَآيَةً﴾ (البقرة: ٢٤٨) أى عبرةً لمن يعتبر.

رابعها: الأمر العجيب؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً﴾ (المؤمنون: ٥٠).

خامسها: الجماعة؛ ومنه قولهم: خرج القوم بآيتهم أى بجماعتهم؛ والمعنى أنهم لم يَدَعوا وراءهم شيئًا.

سادسها: البرهان والدليل؛ نحو قوله جلَّ ذكره: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ﴾ (الروم: ٢٢) والمعنى أن من براهين وجود الله واقتداره واتصافه بالكمال، خلق عوالم السموات والأرض واختلاف الألسنة والألوان.

تلك كلها إطلاقات لغوية، وقد يستلزم بعضها بعضًا، ثم خُصَّت الآية فى الاصطلاح بأنها طائفة ذات مطلع ومقطع مندرجة فى سورة من القرآن، والمناسبة بين هذا المعنى الاصطلاحى والمعانى اللغوية السالفة واضحة؛ لأن الآية القرآنية معجزة ولو باعتبار انضمام غيرها إليها؛ ثم هى علامة على صدق من جاء بها ﷺ، وفيها عبرة وذكرى لمن أراد أن يتذكر، وهى من الأمور العجيبة لمكانها من السموِّ والإعجاز، وفيها معنى الجماعة لأنها مؤلفة من جملة كلمات وحروف، وفيها معنى البرهان والدليل على ما تضمنته من هداية وعلم، وعلى قدرة الله وعلمه وحكمته، وعلى صدق رسوله فى رسالته.

طريقة معرفة الآية:

لا سبيل إلى معرفة آيات القرآن إلا بتوقيف من الشارع؛ لأنه ليس للقياس والرأى مجال فيها، إنما هو محض تعليم وإرشاد، بدليل أن العلماء عدُّوا «المص» آية، ولك يعدُّوا نظيرها وهو «الر» آية؛ وعدُّوا «يس» ولم يعدُّوا نظيرها وهو «طس» آية؛ وعدُّوا «حمعسق» آيتين، ولم يعدُّوا نظيرها وهو «كهيعص» آيتين، بل آية واحدة؛ فلو كان الأمر مبنيا على القياس لكان حكم المثلين واحداً فيما ذكر، ولم يجئ هكذا مختلفًا.

ذلك مذهب الكوفيين، لأنهم عدُّوا كل فاتحة من فواتح السور التى فيها شىء من حروف الهجاء آية سوى حمعسق؛ فإنهم عدوها آيتين، وسوى طس، ولم يعدوا من الآيات ما فيها « ر » وهو «الر» و «المر» وما كان منفردًا وهو «ق، ص، ن» أى لم يعدُّوا شيئًا منه آية.

وغير الكوفيين لا يعتبرون شيئًا من الفواتح آية إطلاقًا.

وحيث قلنا: إن المسألة توقيفية فلا يشتبهن عليك هذا الخلاف؛ لأن كلا وقف عند حدود ما بلغه أو علمه، ولا تقولن كيف عدّوا ما هو كلمة واحدة آية؟ لأن الوارد عن الشارع هو هذا، كما عُدّت كلمة «الرحمن» فى صدر سورة الرحمن آية، وكما عدت كلمة «مدهامتان» آية، وقوفًا عند الوارد.

أخرج البخارى وأبو داود والنسائى[1] عن أبى سعيد بن المُعلّى قال: كنتُ أصلّى فى المسجد، فدعانى رسولُ الله ﷺ فلم أجبهُ، ثم أتيتهُ فقلت: يا رسولَ الله إنى كنتُ أصلّى؛ فقال: «ألمْ يقل الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ (الأنفال: ٢٤) ثم قال: لأعلّمنكَ سورةً هىَ أعظمُ السورِ فى القرآن قبلَ أنْ تخرُجَ منَ المسجد» ثمَّ أخذَ بيدى، فلما أرادَ أنْ يخرُجَ قلت له: ألمْ تقلْ: لأعلّمنكَ سورةً هى أعظمُ سورةٍ فى القرآن؟ قالَ: «الحمدُ لله ربِّ العالمينَ؛ هىَ السبعُ المثانى والقرآنُ العظيمُ الذى أُوتيتهُ» فهذا الحديث يدل على أن الفاتحة سبع آيات، وعلى أنها هى المراد بالسبع المثانى فى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ ﴿٨٧﴾﴾ (الحجر).

(١) صحيح: رواه البخارى (٤٢٠٤) (٤٧٢٤) وأبو داود (٤٥٨) والنسائى (٩١٢) وفى «الكبرى» (١١٢٧٥) وابن حبان فى «صحيحه» (٧٧٧) وأحمد فى «المسند» (١٧٣٩٥) وابن خزيمة فى «صحيحه» (٨٦٢) والطبرانى فى «الكبير».

وأخرج الترمذى والحاكم[1] عن أبى هريرة أنه قال: قال النبى ﷺ «إنَّ لكلِّ شىءٍ سنامًا، وإنَّ سنامَ القرآنِ سورةُ البقرة، وفيهَا آيةٌ هىَ سيدةُ آى القرآن: آيةُ الكرسى».

وأخرج مسلم والترمذى عن أبىِّ بن كعب، قال: قال رسول الله ﷺ: «يا أبا المنذر! أتدرى أىُّ آية منْ كتاب الله معكَ أعظمُ؟ قلت: ﴿اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ (البقرة: ٢٥٥) فضرب فى صدرى وقال ليهنكَ العلم أبا المنذر»[2]. اهـ.

وأخرج الخمسة إلا النسائى عن أبى مسعود البدرى أنه قال: قال النبى ﷺ: «من قرأ بالآيتين منْ آخر سورة البقرةِ فى ليلةٍ كفتاهُ»[3]. اهـ.

وأخرج الإمام أحمد[4] فى مسنده عن ابن مسعود قال «أقرأنى رسولُ الله ﷺ سورةً منَ الثلاثينَ من آل حم» قال: يعنى الأحقاف؛ لأن السورة إذا كانت أكثر من ثلاثين آية سميت الثلاثين.

وقال ابن العربى: ذكر النبى ﷺ «أنَّ الفاتحة سبعُ آياتٍ، وسورةَ الملكِ ثلاثون آيةً» ا. هـ.

رأى آخر:

وبعض العلماء يذهب إلى أن معرفة الآيات منه ما هو سماعىٌّ توقيفىٌّ، ومنها ما هو قياسىٌّ، ومرجع ذلك إلى الفاصلة، وهى الكلمة التى تكون آخر الآية، نظيرها قرينة السجع فى النثر، وقافية البيت فى الشعر، يقولون: فما ثبت أن النبى ﷺ وقف عليه

(١) ضعيف: رواه الترمذى (٢٨٧٨) وابن حبان فى «صحيحه» (٧٨٠) وأبو يعلى فى «المسند» (٧٥٥٤) والدارمى (٣٢٥٤) وعبد الرزاق فى «المصنف» (٦٠١٩) والطبرانى فى «الكبير» (٥٨٦٤ ـ ٨٦٤٤) والحاكم فى «المستدرك» (٢٠٥٨ ـ ٢٠٦٠) والبيهقى فى «الشعب» (٢٣٧٥ ـ ٢٣٧٦).

(٢) صحيح: رواه مسلم (١٨٨٢) وأبو داود (١٤٦٠) والترمذى (٢٨٧٨) وأحمد فى «المسند» (٢٠٦٩٣) وعبد الرزاق فى «المصنف» (٦٠٠١) والبيهقى فى «الشعب» (٢٣٨٧).

(٣) صحيح: رواه البخارى (٤٧٢٢ ـ ٤٧٦٤) ومسلم (١٨٧٧) وأبو داود (١٣٩٧) والترمذى (٢٨٨١) والنسائى فى «الكبرى» (٨٠٠٣ ـ ٨٠١٨) وابن ماجه (١٣٦٩ ـ ٧٨١) (١٣٦٨) والدارمى (١٤٥٨) وأحمد فى «المسند» (١٦٦٤٧ ـ ١٦٦٥١) وعبد الرزاق فى «المصنف» (٦٠٢٠) وابن خزيمة فى «صحيحه» (١١٤١) الطبرانى فى «الكبير» (٥٤١ ـ ٥٤٣ ـ ٥٤٦ ـ ٥٤٨ ـ ٥٤٩ ـ ٥٩٩) وفى «الأوسط» (٥٧١٥) والبيهقى فى «الشعب» (٢٤٠٥).

(٤) صحيح: رواه أحمد فى «المسند» (٣٩٧١) (٤٣١٠) والطبرانى فى «الأوسط» (٤٣١٨) قال الشيخ أحمد شاكر: إسناده صحيح.

دائمًا تحقَّقنا أنه فاصلة، وما وصله دائمًا تحقَّقنا أنه ليس فاصلة، وما وقف عليه مرةً ووصله أخرى احتمل الوقفُ أن يكون لتعريف الفاصلة أو لتعريف الوقف التامِّ أو للاستراحة، واحتمل الوصلُ أن يكون غير فاصلة أو فاصلة وصلها لتقدُّم تعريفها؛ وفي هذا مجالٌ للقياس، وهو ما ألحق غير المنصوص عليه بالمنصوص عليه لأمر يقتضي ذلك؛ ولا محظور فيه؛ لأنه لا يؤدي إلى زيادة ولا نقصان في القرآن، وإنما غايته تعيين محل الفصل أو الوصل.

وقد يُلاحظ في الكلمة الواحدة من القرآن أمران، يقتضي أحدهما عدَّها من الفواصل، والآخر يقتضي خلاف ذلك، مثال ذلك كلمة «عليهم» الأولى في سورة الفاتحة، منهم من يعتبرها رأس آية، ومنهم من لا يراه كذلك؛ وسبب هذا أنهم اختلفوا في البسملة أهي آية من الفاتحة أم لا؛ مع اتفاقهم على أن عدد آيات الفاتحة سبع، فالذين ذهبوا إلى أن البسملة آية من الفاتحة جعلوا ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ (الفاتحة: ٧) إلى آخر السورة آية واحدة، والذين ذهبوا إلى أن البسملة ليست آية منها جعلوا الآية السابعة ما بعد كلمة «عَلَيْهِمْ» الأولى، واعتبروا هذه الكلمة فاصلة لوقوعها في آخر الآية السادسة، ومن المرجحات لعدِّها فاصلة تحقُّق التناسب بين الآيات في المقدار، بخلاف ما إذا لم يعتبر فاصلة؛ فإن هذه الآية الأخيرة تطول وتزيد على ما سواها كثيرًا، ومن المرجحات لعدم عدِّها فاصلة أنها لا تشاكل فواصل الفاتحة، فإنه جاء في كل واحدة منها قبل الحرف الأخير ياء مدٍّ بخلاف هذه، أضف إلى ذلك أنه لم تجئ فاصلة على هذا النَّمَط في تنوزة من السُّوَر.

واعلم أنه قد تطلق الآية القرآنية ويُراد بعضها أو أكثر، ولكن على ضربٍ من المجاز والتوسُّع، فلا تتوقَّفَنَّ فيه، مثال إطلاق الآية على بعضها، قول ابن عباس: أَرْجَى آيةٍ في القرآن: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ (الرعد: ٦) فإن هذه الجملة الكريمة بعض آية باتفاق، ومثال إطلاق الآية على أكثر منها قول ابن مسعود: أحكَمُ آيةٍ ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ۝٨﴾ (الزلزلة) فإنهما آيتان باتفاق.

عدد آيات القرآن:

قال صاحب التبيان ما نصه: وأما عدد آي القرآن فقد اتفَّق العادُّون على أنه ستة آلاف ومائتا آية وكسر؛ إلا أن هذا الكسر يختلف مبلغه باختلاف أعدادهم:

ففي عدد المدني الأول سبع عشرة، وبه قال نافع.

وفي عدد المدني الأخير أربع عشرة عند شيبة، وعشر عند أبي جعفر.

وفي عدد المكي عشرون.

وفي عدد الكوفي ست وثلاثون؛ وهو مروي عن حمزة الزيَّات.

وفي عدد البصري خمس؛ وهو مروي عن عاصم الجحدري، وفي رواية عنه أربع؛ وبه قال أيوب بن المتوكل البصري؛ وفي رواية عن البصريين أنهم قالوا: تسع عشرة، ورُوي ذلك عن قتادة.

وفي عدد الشامي ست وعشرون؛ وهو مروي عن يحيى بن الحارث الذماري. اهـ.

وقال صاحب التبيان أيضًا قبل ذلك ما نصه: «عدد المكي منسوب إلى عبد الله بن كثير أحد السبعة، وهو يروي ذلك عن مجاهد عن ابن عباس عن أُبيِّ بن كعب.

وعدد المدني على ضربين: عدد المدني الأول وعدد المدني الأخير: فعدد المدني الأول غير منسوب إلى أحد بعينه؛ وإنما نقله أهل الكوفة عن أهل المدينة مُرْسَلاً، ولم يسموا في ذلك أحدًا، وكانوا يأخذون به وإن كان لهم عدد مخصوص، وعدد المدني الأخير منسوب إلى أبي جعفر بن يزيد بن القعقاع أحد العشرة، وشَيبة بن نِصَاح؛ وقد رواه عنهما إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري بواسطة سليمان بن جماز، وقد وهم من نسب عدد المدني الأول إلى أبي جعفر وشيبة، وعدد المدني الأخير إلى إسماعيل بن جعفر، وكأن الذي أوقعه في ذلك ما ذكر في بعض الكتب من أن نافعًا روى عنهما عدد المدني الأول، وأن أبا عمرو عرض العدد المذكور على أبي جعفر، فإن رواية ذلك عنهما لا تقتضي نسبته إليهما، وأما نسبة عدد المدني الأخير إليهما فهو مما لا ريب فيه». اهـ. ما أردنا نقله، تنويرًا في هذا الموضوع، الذي اضطربت فيه بعض النقول.

سبب هذا الاختلاف:

سبب هذا الاختلاف أن النبي ﷺ كان يقف على رءوس الآي تعليمًا لأصحابه أنها رءوس آي، حتى إذا علموا ذلك وصل ﷺ الآية بما بعدها طلبًا لتمام المعنى، فيظن بعض الناس أن ما وقف عليه النبي ﷺ ليس فاصلة، فيصلها بما بعدها معتبرًا أن الجميع آية واحدة، والبعض يعتبرها آية مستقلة فلا يصلها بما بعدها، وقد علمت أن الخطب في ذلك سهل، لأنه لا يترتب عليه في القرآن زيادة ولا نقص.

وآيات القرآن مختلفة فى الطول والقصر، فأطول آية هى الدَّيْن فى سورة البقرة التى هى أطول سورة، وأقصر آية كلمة «يس» الواقعة فى صدر سورة يس.

فوائد معرفة الآيات:

يزعم بعض الناس أنه لا فائدة من معرفة آيات القرآن، وللرد عليهم نذكر لهذه المعرفة ثلاث فوائد لا فائدة واحدة:

الفائدة الأولى: العلم بأن كل ثلاث آيات قصار معجزة للنبى ﷺ وفى حكمها الآية الطويلة التى تعدل بطولها تلك الثلاث القصار، ووجه ذلك أن الله تعالى أعلن التحدِّى بالسورة الواحدة فقال سبحانه: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ (البقرة: ٢٣) والسورة تصدق بأقصر سورة كما تصدق بأطول سورة، وأقصر سورة فى القرآن هى سورة الكوثر، وهى ثلاث آيات قصار؛ فثبت أن كل ثلاث آيات قصار معجزة، وفى قوتها الآية الواحدة الطويلة التى تكافئها.

الفائدة الثانية: حسن الوقف على رءوس الآى عند من يرى أن الوقف على الفواصل سنَّة، بناءً على ظاهر الحديث الذى استدلُّوا به فيما يرويه أبو داود[1] عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبى ﷺ كان إذا قرأ قطَّع قراءته آيةً آية، يقول: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ①﴾ ثم يقف ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ②﴾ ثم يقف ﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ③﴾ ثم يقف.

قال صاحب التبيان فى موضع آخر ما نصه: «قال بعض العلماء: وفى الاستدلال به ـ أى بذلك الحديث ـ على ما ذكر نظر؛ وذاك لأنه حديث غريب غير متَّصل الإسناد، رواه يحيى بن سعد الأموى وغيره عن ابن جريج عن ابن أبى مُليكة عن أم سلمة، والأصحُّ ما رواه الليث عن ابن أبى مليكة عن يعلى بن مالك أنه سأل أُمَّ سلمة عن قراءة رسول الله ﷺ وصلاته فقالت: مَا لَكُمْ وَصَلَاتَهُ؟ ثم نَعَتَتْ قِرَاءَتَهُ مُفَسَّرَةً حَرْفًا حَرْفًا، ذكر ذلك الترمذى[2]. اهـ.

(١) صحيح: رواه أبو داود (٤٠٠١) وأحمد فى «المسند» (٢٦٠٤٣) وأبو يعلى فى «المسند» (٧٠٢٢) والدارقطنى (٣٧) والبيهقى فى «الكبرى» (٢٤٣٤) وفى «الشعب» (٢٥٨٧) قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وله شاهد بإسناد صحيح على شرطهما عن أبى هريرة.

(٢) صحيح: رواه الترمذى (٢٩٢٣) وأبو داود (١٤٦٦) والنسائى (١٠٢١) وفى «الكبرى» (١٠٩٥ =

أقول: ويمكن الجمع بين هذين الحديثين بأن النبى ﷺ كان تارةً يقف على كل فاصلة ولو لم يتم المعنى، بيانًا لرءوس الآى، وكان تارةً يتبع فى الوقف تمام المعنى فلا يلتزم أن يقف على رءوس الآى، لتكون قراءته مفسرة حرفًا حرفًا، وعلى هذا يمكن أن يقال: حيثما كان الناس فى حاجة إلى بيان الآيات حَسُنَ الوقف على رؤوس الآى، ولو لم يتم المعنى؛ وحيثما كان الناس فى غنًى عن معرفة رءوس الآى لم يحسن الوقف إلا حيث يتم المعنى.

ويحتمل أن كلمة «مفسرة حرفًا حرفًا» فى الحديث الآنف يراد بها الترتيل وإخراج الحروف من مخارجها، فلا تعارض الحديث الأول.

الفائدة الثالثة: اعتبار الآيات فى الصلاة والخطبة؛ قال السيوطى ما نصه: «يترتب على معرفة الآى وعددها وفواصلها أحكام فقهية؛ منها: اعتبارها فيمن جهل الفاتحة، فإنه يجب عليه بدلها سبع آيات، ومنها: اعتبارها فى الخطبة، فإنه يجب فيها قراءة آية كاملة، ولا يكفى شطرها إن لم تكن طويلة، وكذا الطويلة على ما حققه الجمهور ـ ثم قال: ومنها: اعتبارها فى السورة التى تقرأ فى الصلاة أو ما يقوم مقامها؛ وفى الصحيح أنه ﷺ كان يقرأ فى الصبح بالستين إلى المائة[1]، ومنها: اعتبارها فى قراءة قيام الليل إلى آخر ما قال». اهـ ما أردنا نقله.

بيدَ أنه نقل عن الهذلى فى كامله ما نصه: «اعلم أن قومًا جهلوا العدد وما فيه من الفوائد حتى قال الزعفرانى: إن العدد ليس بعلم، وإنما اشتغل به بعضهم ليروِّج به سوقه، قال: ليس كذلك ففيه من الفوائد معرفة الوقف، ولأن الإجماع انعقد على أن الصلاة لا تصح بنصف آية، وقال جمع من العلماء: تجزئ بآية، وآخرون بثلاث آيات، وآخرون لا بدَّ من سبع، والإعجاز لا يقع بدون آية، فللعدد فائدة عظيمة فى ذلك». اهـ. غير أنا لا ندرى ما الذى أراده الهذلى على التعيين من كلامه هذا؟ ولا عن أى مذهب يتحدَّث؟.

= ١٣٧٥ ـ ١٨٥٧) وأحمد فى «المسند» (٢٦٠٢٤) والبيهقى فى «الشعب» (٢١٥٦) قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث ليث بن سعد.

(١) صحيح: رواه البخارى (٥٢٢) ومسلم (١٤٦٠) وأبو داود (٣٩٨) والترمذى (٣٠٦) والنسائى (٤٩٤ ـ ٥٢٤ ـ ٥٢٩ ـ ٥٤٧) وأحمد فى «المسند» (١٩٢٦٥) وابن ماجه (٨١٨) والدارمى (١٢٧٥) وابن حبان (١٥٠٣ ـ ١٨٢٢).

ترتيب آيات القرآن:

انعقد إجماع الأمة على أن ترتيب آيات القرآن الكريم على هذا النمط الذى نراه اليوم بالمصاحف، كان بتوقيف من النبى ﷺ عن الله تعالى، وأنه لا مجال للرأى والاجتهاد فيه؛ بل كان جبريل ينزل بالآيات على الرسول ﷺ ويرشده إلى موضع كل آية من سورتها، ثم يقرؤها النبى ﷺ على أصحابه، ويأمر كُتَّاب الوحى بكتابتها معيّنًا لهم السورة التى تكون فيها الآية، وموضع الآية من هذه السورة، وكان يتلوه عليهم مرارًا وتكرارًا فى صلاته وعظاته وفى حكمه وأحكامه، وكان يعارض به جبريل كل عام مرة، وعارضه به فى العام الأخير مرتين، كل ذلك كان على الترتيب المعروف لنا فى المصاحف، وكذلك كان كل من حفظ القرآن أو شيئًا منه من الصحابة، حفظه مرتَّبَ الآيات على هذا النمط، وشاع ذلك وذاع، وملأ البقاع والأسماع، يتدارسونه فيما بينهم، ويقرأونه فى صلاتهم، ويأخذه بعضهم عن بعض، ويسمعه بعضهم من بعض بالترتيب القائم الآن، فليس لواحد من الصحابة والخلفاء الراشدين يدٌ ولا تصرفٌ فى ترتيب شىء من آيات القرآن الكريم؛ بل الجمع الذى كان على عهد أبى بكر لم يتجاوز نقل القرآن من العسب واللّخاف وغيرها فى صحف، والجمع الذى كان على عهد عثمان لم يتجاوز نقله من الصحف فى مصاحف، وكلا هذين كان وفق الترتيب المحفوظ المستفيض عن النبى ﷺ عن الله تعالى، أجل؛ انعقد الإجماع على ذلك تاما لا ريب فيه، وممن حكى هذا الإجماع جماعةٌ، منهم الزركشى فى البرهان، وأبو جعفر فى المناسبات إذ يقول ما نصه: «ترتيب الآيات فى سورها واقعٌ بتوقيفه ﷺ وأمره من غير خلاف فى هذا بين المسلمين».

واستند هذا الإجماع إلى نصوص كثيرة منه ما سبق لك قريبًا، ومنها ما رواه الإمام أحمد[1] عن عثمان بن أبى العاص، قال: كنت جالسًا عند رسول الله ﷺ إذ شخَصَ ببصره ثم صوَّبه ثم قال: «أتانى جبريل فأمرنى أن أضعَ هذه الآية هذا الموضعَ مِنَ السورة: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى﴾ (النحل: ٩٠) إلى آخرها.

ومنها ما ثبت فى السنين الصحيحة من قراءة النبى ﷺ بسور عديدة كسورة البقرة

(١) حسن: رواه أحمد (١٧٤٥٩)، قال الشيخ أحمد شاكر: إسناده حسن.

وآل عمران والنساء ومن قراءته لسورة الأعراف فى صلاة المغرب وسورة «قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ» وسورة الروم فى صلاة الصبح، وقراءة سورة السجدة وسورة «هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ» فى صبح يوم الجمعة، وقراءته سورة الجمعة والمنافقين فى صلاة الجمعة، وقراءته سورة ق فى الخطبة وسورة اقتربت وق فى صلاة العيد، كان يقرأ ذلك كلَّه مرتَّبَ الآيات على النحو الذى فى المصحف على مرأى ومسمع من الصحابة.

ومنها ما أخرجه البخارى عن ابن الزبير قال قلت لعثمان بن عفان: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ (البقرة: ٢٣٤) نسختها الآية الأخرى، فلِمَ تكتبها أو تَدَعُهَا (والمعنى لماذا تكتبُها؟ أو قال لماذا تتركها مكتوبة؟ مع أنها منسوخة) قال: يا بن أخى لا أُغَيِّرُ شيئًا من مكانه[1].

فهذا حديث أبلج من الصبح فى أن إثبات هذه الآية فى مكانها مع نسخها توقيفى لا يستطيع عثمان باعترافه أن يتصرف فيه، لأنه لا مجال للرأى فى مثله.

ومنها: ما رواه مسلم عن عمر قال: ما سألت النبى ﷺ عن شىء أكثَر مما سألته عن الكلالة حتى طَعَنَ بأصبعه فى صدرى، وقال: «تكفيكَ آيةُ الصَّيْفِ التى فى آخر سورة النساء»[2].

فأنت ترى أنه ﷺ دلَّه على موضع تلك الآية من سورة النساء، وهى قوله سبحانه ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ...﴾ (النساء: ١٧٦) إلخ.

فائدة: ذكر بعضهم أن كلمات القرآن ٧٧٩٣٤ أربع وثلاثون وتسعمائة وسبعة وسبعون ألف كلمة، وذكر بعضهم غير ذلك، قيل: وسبب الاختلاف فى عدد الكلمات أن الكلمة لها حقيقة ومجاز، ولفظ ورسم، واعتبار كل منها جائز، وكلٌّ من العلماء اعتبر أَحَدَ ما هو جائز؛ قال السخاوى: «لا أعلم لعدد الكلمات والحروف من فائدة؛ لأن ذلك إن أفاد فإنما يفيد فى كتاب يمكن فيه الزيادة والنقصان، والقرآن لا يمكن فيه ذلك». اهـ.

(١) صحيح: رواه البخارى (٤٢٥٦ ـ ٤٢٦٢).

(٢) صحيح: رواه مسلم (١٢٥٨ ـ ٤١٢٦) وابن ماجه (٢٧٢٦) وأحمد فى «المسند» (١٨٠ ـ ١٨٧) ومالك (١٣٣) والبزار فى «المسند» (٣٢٢) وأبو يعلى (١٨٤) والنسائى فى «الكبرى» (١١١٣٥) وابن حبان (٢٠٩١) وابن أبى شيبة فى «المصنف» (٨/ ٥٧٨) والطبرانى فى «الأوسط» (٦٨٩٢) والبيهقى فى «الكبرى» (١٢٥٢٥).

ولكن ورد من الأحاديث فى اعتبار الحروف ما أخرجه الترمذى[1] عن ابن مسعود مرفوعًا: «مَنْ قرأ حرفًا من كتاب الله فله به حَسَنَةٌ، والحسنةُ بِعَشْر أمثالها؛ لا أقُولُ: الم حرف، ولكن ألفٌ حرف، ولامٌ حرفٌ، وميمٌ حرف» وأخرج الطبرانى[2] عن عمر بن الخطاب مرفوعًا «القرآنُ ألْفُ ألْفِ حرف وسبعةٌ وعشرونَ ألْفَ حرف، فمن قرأه صابرًا مُحْتَسِبًا كان له بكلِّ حرفٍ زوجة من الحُورِ العِينِ» قال السيوطى بعد أن أورده: رجاله ثقات إلا شيخ الطبرانى محمد بن عبيد بن آدم بن أبى إياس تكلم فيه الذهبى ثم قال: وقد حمل ذلك (أى العدد المذكور فى هذا الحديث) على ما نسخ رسمه من القرآن، إذ الموجود الآن لا يبلغ هذا العدد، وهو يريد أن هذا الرقم الكبير الذى رُوى فى هذا الحديث ملحوظ فيه جميع الحروف النازلة من القرآن ما نسخ منها وما لم ينسخ، والله تعالى أعلم.

شبهة وتفنيدها:

يقولون: إن ابن أبى داود أخرج بسنده، عن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال: «أتى الحارثُ بنُ خزيمةَ بهاتين الآيتين من آخر سورة براءة فقال: أشهدُ أنِّى سمعتهما من رسول الله ووَعَيْتُهما؛ فقال عمر: أنا أشهدُ لقد سمعتهما، ثم قال: لو كانتا ثلاث آيات لجعلتها على حِدَة، فانظروا آخر سورة من القرآن فألحقوهما فى آخرها» يقولون: هذا الحديث يدل على أن ترتيب الآيات لم يكن فى القرآن كله بتوقيف، إنما كان عن هَوًى من الصحابة وعن تصرف منهم ولو فى البعض.

ونجيب أولاً: بأن هذا الخبر معارض للقاطع، وهو ما أجمعت عليه الأمة؛ ومعارض القاطع ساقطٌ عن درجة الاعتبار، فهذا خبر ساقط مردود على قائله.

ثانيا: أنه معارض لما لا يُحصى من الأخبار الدالة على خلافه، وقد تقدم كثير منها؛ بل لابن أبى داود مخرجه خبر يعارضه؛ ذلك أنه أخرج أيضًا عن أُبَىّ أنهم جمعوا القرآن،

(١) صحيح: رواه الترمذى (٢٩١٠) وابن أبى شيبة فى «المصنف» (٧/ ١٥٢) والطبرانى فى «الأوسط» (٣١٦٦) وفى «الكبير» (١٤١) والبيهقى فى «الشعب» (١٩٨٣) قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

(٢) ضعيف: رواه الطبرانى فى «الأوسط» (٦٦١٦) وقال: لا يروى هذا الحديث عن عمر إلا بهذا الإسناد تفرد به حفص بن ميسرة.

فلما انتهوا إلى الآية التى فى سورة براءة الآية ١٢٧: ﴿ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَّ يَفْقَهُونَ﴾ ظنوا أن هذه آخر ما نزل، فقال أُبَىٌّ: إن رسول الله ﷺ أقْرَأنِى بعدها آيتين ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ ...﴾ (التوبة: ١٢٨) إلى آخر السورة.

ترتيب السور

معنى السورة:

السورة فى اللغة تطلق على ما ذكره صاحب القاموس بقوله: «والسورة: المَنْزِلَةُ، ومن القرآن معروفة، لأنها منزلة بعد منزلة: مقطوطةٌ عن الأخرى، والشرف، وما طال من البناء وحسن، والعلامة، وعرق من عروق الحائط». اهـ.

ويمكن تعريفها اصطلاحًا بأنها طائفة مستقلة من آيات القرآن ذات مطلع ومقطع، قالوا: وهى مأخوذة من سور المدينة؛ وذلك إما لما فيها من وضع كلمة بجانب كلمة، وآية بجانب آية، كالسور توضع كل لَبِنة فيه بجانب لبنة، ويقام كل صفّ منه على صفّ؛ وإما لما فى السورة من معنى العُلُوِّ والرفعة المعنوية الشبيهة بعلُوِّ السُّور ورفعته الحسية؛ وإما لأنها حصن وحماية لمحمد ﷺ وما جاء به من كتاب الله القرآن، ودين الحق الإسلام، باعتبار أنها معجزة تخرس كل مكابر، ويُحِقُّ الله بها الحقَّ ويبطل الباطل، ولو كره المجرمون؛ أشبه بسور المدينة، يُحَصِّنُهَا ويحميها غارةَ الأعداء، وسطوة الأشقياء.

وسُوَرُ القرآن مختلفة طولاً وقصرًا؛ فأقصر سورة فيه سورة الكوثر، وهى ثلاث آيات قصار؛ وأطول سورة فيه البقرة، وهى خمس وثمانون أو ست وثمانون ومائتا آية، وأكثر آياتها من الآيات الطوال؛ بل فيها آية الدَّيْن التى هى أطول آية فى القرآن، كما سبق، وبين سورة البقرة وسورة الكوثر سور كثيرة تختلف طولاً وتوسّطًا وقصرًا، ومرجع الطول والقصر والتوسط وتحديد المطلع والمقطع، إلى الله وحده، لحِكَمٍ سامية، علِمَهَا من علِمَهَا، وجَهِلها من جَهِلها.

حكمة تسوير السور:

لتجزئة القرآن إلى سُوَر فوائد وحكم:

منها: التيسير على الناس وتشويقهم إلى مدارسة القرآن وتحفُّظه؛ لأنه لو كان سيبكةً

واحدة لا حلقات بها لصعب عليهم حفظه وفهمه، وأعياهم أن يخوضوا عُباب هذا البحر الخِضَمِّ الذى لا يشاهدون فيه عن كَثَبٍ مرافئ ولا شواطئ.

ومنها: الدلالة على موضوع الحديث ومحور الكلام، فإن فى كل سورة موضوعًا بارزًا تتحدث عنه، كسورة البقرة، وسورة يوسف، وسورة النمل، وسورة الجن.

ومنها: الإشارة إلى أن طول السورة ليس شرطًا فى إعجازها، بل هى معجزة وإن بلغت الغاية فى القصر كسورة الكوثر.

قال صاحب الكشاف فى فوائد تفصيل القرآن وتقطيعه سُوَرًا كثيرة ما نصه: «منها (أى الفوائد) أن الجنس إذا انطوت تحته أنواع وأصناف، كان أحسن وأفخم من أن يكون بابًا واحدًا.

ومنها: أن القارئ إذا أتمَّ سورة أو بابًا من الكتاب ثم أخذ فى آخر كان أنشط له وأبعث على التحصيل منه لو استمرَّ على الكتاب بطوله، ومثله المسافر إذا قطع ميلاً أو فرسخًا نفَّس ذلك عنه ونشط للسير، ومن ثَمَّ جُزِّئَ القرآن أجزاءً وأخماسًا.

ومنها: أن الحافظ إذا حذق السورة اعتقد أنه أخذ من كتاب الله طائفة مستقلة بنفسها، فيعظم عنده ما حفظه؛ ومنه حديث أنس: «كَانَ الرَّجُلُ إذا قَرَأَ الْبَقَرةَ وآلَ عمرانَ جدَّ فينَا»(١)، ومن ثمَّ كانت القراءة فى الصلاة بسورة أفضل.

ومنها: أن التفصيل بحسب تلاحق الأشكال والنظائر وملاءمة بعضها لبعض، وبذلك تتلاحق المعانى والنظم، إلى غير ذلك من الفوائد». اهـ.

أقسام السور:

قسم العلماء سور القرآن إلى أربعة أقسام، خصُّوا كلا منها باسم معين، وهى: الطوال، والمئين، والمثانى، والمفصل.

فالطوال: سبع سور: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، فهذه ستة، واختلفوا فى السابعة أهى الأنفال وبراءة معًا لعدم الفصل بينهما بالبسملة، أم هى سورة يونس؟.

والمئون: هى السور التى تزيد آياتها على مائة أو تقاربها.

والمثانى: هى التى تلى المئين فى عدد الآيات، وقال القرّاء: هى السور التى آيُها أقل من مائة آية لأنها تثنى (أى تكرر) أكثر مما تُثنى الطوال والمئون.

(١) صحيح: رواه أحمد فى «المسند» (١١٨٠٥ ـ ١١٨٠٦) وابن حبان فى «صحيحه» (٧٤٤).

والمفصل: هو أواخر القرآن؛ واختلفوا فى تعيين أوَّله على اثنى عشر قولاً، فقيل أوَّله «ق» وقيل غير ذلك؛ وصحح النووى أن أوّله الحجرات، وسُمِّىَ بالمفصل لكثرة الفصل بين سُوَرِه بالبسملة، وقيل: لقلة المنسوخ منه؛ ولهذا يسمَّى المحكم أيضًا، كما روى البخارى عن سعيد بن جبير قال: «إنّ الذى تدعونهُ المفصَّلَ هَو المحكم»(١).

والمفصل ثلاثة أقسام: طوال، وأوساط، وقصار، فطواله من «أول الحجرات» إلى سورة «البروج» وأوساطه من سورة «الطارق» إلى سورة «لم يكن» وقصاره من سورة «إذا زلزلت» إلى آخر القرآن.

المذاهب فى ترتيب السور:

اختلف فى ترتيب السور على ثلاثة أقوال:

الأوّل: أن ترتيب السور على ما هو عليه الآن لم يكن بتوقيف من النبى ﷺ؛ إنما كان باجتهاد من الصحابة، وينسب هذا القول إلى جمهور العلماء منهم مالك والقاضى أبو بكر فيما اعتمده من قوليه.

وإلى هذا المذهب يشير ابن فارس فى كتاب المسائل الخمس بقوله: «جمع القرآن على ضربين: أحدهما: تأليف السور كتقديم السبع الطوال وتعقيبها بالمئين، فهذا هو الذى تولَّته الصحابة ﷺ؛ وأما الجمع الآخر وهو الآيات فى السور، فذلك شىء تولاَّه النبى ﷺ كما أخبر به جبريل عن أمو ربه، عز وجل.

وقد استدلوا على رأيهما هذا بأمرين:

أحدهما: أن مصاحف الصحابة كانت مختلفة فى ترتيب السور قبل أن يجمع القرآن فى عهد عثمان؛ فلو كان هذا الترتيب توقيفيا منقولاً عن النبى ﷺ ما ساغ هم أن يهملوه ويتجاوزوه ويختلفوا فيه ذلك الاختلاف الذى تصوِّره لنا الروايات، فهذا مصحف أُبىّ بن كعب، رُوى أنه كان مبدوءًا بالفاتحة، ثم البقرة، ثم النساء، ثم آل عمران، ثم الأنعام، وهذا مصحف ابن مسعود كان مبدوءًا بالبقرة، ثم النساء، ثم آل عمران ... إلخ على اختلاف شديد، وهذا مصحف علىٍّ كان مرتبًا على النزول، فأوله «اقرأ» ثم «المدثر» ثم «ق» ثم «المزمل»، ثم «تبت» ثم «التكوير» وهكذا إلى آخر المكىّ والمدنىّ.

(١) صحيح: رواه البخارى (٤٧٤٨) عن سعيد موقوفًا، ورواه أحمد فى «المسند» (٢٢٨٣) عن ابن عباس.

الدليل الثاني: ما أخرجه ابن أشته في المصاحف من طريق إسماعيل بن عباس عن حبان بن يحيى عن أبي محمد القرشي قال: «أمرهم عثمان أن يتابعوا الطوال فجعل سورة الأنفال وسورة التوبة في السبع، ولم يفصل بينهما ببسم الله الرحمن الرحيم». اهـ. ولعله يشير بهذا إلى ما رواه أحمد والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم عن ابن عباس قال: «قلت لعثمان: ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال وهي من المثاني، وإلى براءة وهي من المئين فقرنتم بينهما، ولم تكتبوا بينهما سطر «بسم الله الرحمن الرحيم» ووضعتموها في السبع الطوال؟ فقال عثمان رضي الله عنه: «كان رسول الله ﷺ تنزل عليه السور ذوات العدد، فكان إذا أُنزل عليه شيء دعا بعض من يكتب فيقول: ضعوا هذه الآيات في السورة التي يذكرُ فيها كذا وكذا» وكانت الأنفال من أوائل ما نزل بالمدينة، وكانت براءة من آخر القرآن نزولاً، وكانت قصتها شبيهة بقصتها، فظننت أنها منها فقُبضَ رسولُ الله ﷺ ولم يبين لنا أنها منها، فمن أجل ذلك قرنت بينهما، ولم أكتب بينهما سطر «بسم الله الرحمن الرحيم» ووضعتهما في السبع الطوال»[1]. اهـ.

ويمكن أن يناقش هذا المذهب بالأحاديث الدالة على التوقيف، وستأتيك في الاحتجاج للقول الثاني.

ويمكن أيضًا مناقشة دليلهم الأول باحتمال أن اختلاف من خالف من الصحابة في الترتيب إنما كان قبل علمهم بالتوقيف، أو كان في خصوص ما لم يَرِدْ فيه توقيف دون ما ورد فيه.

ويمكن مناقشة دليلهم الثاني بأنه خاصٌّ بمحل وروده، وهو سورة الأنفال والتوبة ويونس، فلا يصح أن يصاغ منه حكم عام على القرآن كله.

القول الثاني: أن ترتيب السور كلها توقيفيٌّ بتعليم الرسول ﷺ كترتيب الآيات، وأنه لم توضع سورة في مكانها إلا بأمر منه ﷺ، واستدلَّ أصحاب هذا الرأي بأن الصحابة أجمعوا على المصحف الذي كتب في عهد عثمان ولم يخالف منهم أحد؛ وإجماعهم لا يتم إلا إذا كان الترتيب الذي أجمعوا عليه عن توقيف؛ لأنه لو كان عن اجتهاد لتمسك أصحاب المصاحف المخالفة بمخالفتهم؛ لكنهم لم يتمسكوا بها بل عدلوا عنها وعن ترتيبهم، وعدلوا عن مصاحفهم وأحرقوها، ورجعوا إلى مصحف عثمان وترتيبه جميعًا، ثم ساقوا روايات لمذهبهم كأدلَّة يستند إليها الإجماع.

(١) تقدم تخريجه.

منها ما رواه الإمام أحمد وأبو داود[1] عن حذيفة الثقفي[2] قال: كنت في الوفد الذين أسلموا من ثقيف، إلى أن جاء في هذه الرواية ما نصه:

فقال لنا رسول الله ﷺ: «طرأ عليَّ حزبٌ منَ القرآن فأردتُ ألاَّ أخرُجَ حتى أقضيه» فسألنا أصحاب رسول الله ﷺ قلنا: كيفَ تحزبونَ القرآنَ؟ قالوا: نحزبه ثلاثَ سورٍ، وخمسَ سور، وسبعَ سور، وتسعَ سور، وإحدى عشرة سورة، وثلاث عشرة، وحزب المفصل من «ق» حتى يختم، قالوا: فهذا يدل على أن ترتيب السور على ما هو في المصحف الآن كان على عهد رسول الله ﷺ.

لكن هذه الدلالة غير ظاهرة فيما نفهم، اللّهم إلا في ترتيب حزب المفصَّل خاصة بخلاف ما سواه.

واحتجوا لمذهبهم أيضًا بأن السور المتجانسة في القرآن لم يلتزم فيها الترتيب والولاء، ولو كان الأمر بالاجتهاد للوحظ مكان هذا التجانس والتماثل دائمًا؛ لكن ذلك لم يكن، بدليل أن سور المسبحات لم ترتب على التوالي، بينما هي متماثلة في افتتاح كل منها بتسبيح الله، بل فصل بين سورها بسورة «قد سمع» والممتحنة والمنافقين، وبدليل أن «طسم الشعراء وطسم القصص» لم يتعاقبا مع تماثلهما، بل فصل بينهما بسورة أقصر منهما وهي «طس».

وقد أيد هذا المذهب أبو جعفر النحاس فقال: «المختار أن تأليف السور على هذا الترتيب من رسول الله ﷺ لحديث وائلة: أُعطيتُ مكانَ التوراة السبعَ الطوالَ».

وكذلك انتصر أبو بكر الأنباري لهذا المذهب فقال: أنزل الله القرآن إلى سماء الدنيا ثم فرَّقه في بضع وعشرين سنة، فكانت السورة تنزل لأمر يحدث، والآية جوابًا لمستخبر، ويقف جبريلُ النبيَّ ﷺ على موضع السورة والآيات والحروف، كله من النبي ﷺ فمن قدم سورة أو أخرها أفسد نظم القرآن».

وأخرج ابن أشته في كتاب المصاحف من طريق ابن وهب عن سليمان بن بلال قال: سمعت ربيعة يسأل لم قُدِّمَت البقرة وآل عمران وقد أنزل قبلهما بضع وثمانون سورة

(١) صحيح: رواه أبو داود (١٣٩٣) وابن ماجه (١٣٤٥) وأحمد في «المسند» (١٥٧٣٣ ـ ١٨٥٤٢) والبيهقي في «الشعب» (٢١٧٦).

(٢) هذا الحديث مروي من حديث أوس بن حذيفة الثقفي وما ذكره المصنف هنا خطأ، والله أعلم.

بمكة، وإنما أنزلتا بالمدينة؟ فقال: قُدِّمَتَا وأُلِّف القرآن على علم ممن ألَّفه به، إلى أن قال: فهذا مما يُنتهَى إليه ولا يُسأل عنه. اهـ.

ويمكن مناقشة هذا المذهب:

أولاً: بأن الرواية التى ساقوها وأمثالها خاصَّة بمحالها، فلا ينسحب حكم التوقيف على الكلّ، ثم هى ظنِّية فى إفادة كون الترتيب عن توقيف.

ثانيًا: أن حديث ابن عباس السابق فى القول الأوّل صريح فى أن عثمان كان قد اجتهد فى ترتيب الأنفال والتوبة ويونس.

ثالثًا: أن الإجماع الذى استندوا إليه لا يدلّ على توقيف فى ترتيب جميع السور؛ لأنه لا يشترط أن يستند الإجماع إلى نصٍّ فى ترتيب جميع السور فَحَسْبُ الصحابة أن يحملهم الاجتهاد الموفَّق على أن يُجمعوا على ترتيب عثمان للسُّوَر ويتركوا ترتيب مصاحفهم، توحيدًا لكلمة الأمة، وقطعًا لعِرْق النزاع والفتنة، إذ ترك كلٌّ ورأيه فى هذا الترتيب.

القول الثالث: أن ترتيب بعض السُّوَر كان بتوقيف من النبى ﷺ، وترتيب بعضها الآخر كان باجتهاد من الصحابة؛ وقد ذهب إلى هذا الرأى فطاحل من العلماء، ولعلَّه أمثَلُ الآراء؛ لأنه وردت أحاديث تفيد ترتيبَ البعض كما مرَّ بك من الرأى الثانى القائل بالتوقيف، وخلا البعض الآخر مما يفيد التوقيف، بل وردت آثار تصرح بأن الترتيب فى البعض كان عن اجتهاد، كالحديث الآنف فى القول الأوّل المرويِّ عن ابن عباس.

بَيْدَ أن المؤيِّدين لهذا المذهب اختلفوا فى السور التى جاء ترتيبها عن توقيف، والسور التى جاء ترتيبها عن اجتهاد، فقال القاضى أبو محمد بن عطية: «إن كثيرًا من السور قد علم ترتيبها فى حياة النبى ﷺ، كالسبع الطوال والحواميم والمفصَّل، وأما ما سوى ذلك فيمكن أن يكون فَوَّضَ الأمرَ فيه إلى الأمَّة بعده».

وقال أبو جعفر بن الزبير: الآثار تشهد بأكثر مما نص عليه ابن عطية، ويبقى فيها قليل يمكن أن يجرى فيه الخلاف كقوله ﷺ «اقرأوا الزَّهْراوَيْنِ: البقرة وآلَ عِمْرَانَ» رواه مسلم(١).

(١) صحيح: رواه مسلم (١٨٧١) وأحمد فى «المسند» (٢١٦٨٩ ـ ٢١٧١٠ ـ ٢١٦٤٢ ـ ٢٢٤٦٦) وابن حبان فى «صحيحه» (١١٦) والدارمى (٣٢٦٨) وعبد الرزاق فى «المصنف» (٥٩٩١) والطبرانى فى «الكبير» (٧٥٤٤ ـ ٧٥٤٢ ـ ١١٨٤٤) وفى «الأوسط» (٨٨٢٣) والبيهقى فى «الكبرى» (٤١٥٩) وفى «الشعب» (٢٣٧٢ ـ ١٩٨٩).

وكحديث سعيد بن خالد: «قرأ رسولُ الله ﷺ بالسَّبْعِ الطِّوَالِ فى ركعةٍ» رواه ابن أبى شيبة فى مصنفه، وفيه «أنه ﷺ كان يجمع المفصَّل فى ركعة»(١) وروى البخارى عن ابن مسعود أنه قال ﷺ فى بنى إسرائيل والكهف ومريم وطه والأنبياء: «إِنَّهُنَّ من العِتَاقِ الأُوَلِ، وَهُنَّ مِنْ تِلَادِى»(٢).

فذكرها نَسَقًا كما استقرَّ ترتيبها، وفى صحيح البخارى أنه ﷺ كان إذا أوَى إلى فراشه كلَّ ليلة جَمَعَ كَفَّيْهِ ثم نَفَثَ فيهما فقرأ قُلْ هُوَ الله أحَدٌ، وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ(٣).

وقال السيوطى ما نصه: «الذى ينشرح له الصدر ما ذهب إليه البيهقى، وهو أن جميع السور ترتيبها توقيفى إلا براءة والأنفال، ولا ينبغى أن يُستدل بقراءة سورٍ أوَّلاً على أن ترتيبها كذلك، وحينئذ فلا يرد حديث قراءة النساء قبل آل عمران، لأن ترتيب السور فى القراءة ليس بواجب، ولعله فعل ذلك لبيان الجواز». اهـ.

والأمر على كل حال سهل، حتى لقد حاول الزركشى فى البرهان أن يجعل الخلاف من أساسه لفظيًا فقال: «والخلاف بين الفريقين ـ أى القائلين بأن الترتيب عن اجتهاد، والقائلين بأنه عن توقيف ـ لفظى؛ لأن القائل بالثانى يقول: إنه رَمَزَ إليهم ذلك، لعلمهم بأسباب نزوله ومواقع كلماته، ولهذا قال مالك: إنما ألفوا القرآن على ما كانوا يسمعونه من النبى ﷺ، مع قوله بأن ترتيب السور كان باجتهاد منهم، فآل الخلاف إلى أنه هل هو بتوقيف قولىّ، أو بمجرد إسناد فعلىّ، بحيث يبقى لهم فيه مجال للنظر؛ وسبقه فى ذلك جعفر بن الزبير». اهـ.

(١) رواه عبد الرزاق فى «المصنف» (٢٨٤٣) (٢٨٤٤) وابن أبى شيبة فى «المصنف» (١/ ٤٠٤).
أقول: هذا معبد بن خالد، وليس سعيد، فلعله تحريف من الناسخ، والله أعلم.

(٢) صحيح: رواه البخارى (٤٤٣١) (٤٧٠٨) (٤٤٦٢) وابن أبى شيبة فى «المصنف» (٨/ ٣٣٩) والبيهقى فى «الشعب» (٢٤٤٩) موقوفًا، وليس مرفوعًا، كما هو صنيع المصنف.

(٣) صحيح: رواه البخارى (٤٧٢٩) وأبو داود (٥٠٥٦) والترمذى (٣٤٠٢) والنسائى فى «الكبرى» (١٠٦٢٤) وأحمد فى «المسند» (٢٤٣٣٢) وابن حبان فى «صحيحه» (٥٥٤٤) والطبرانى فى «الأوسط» (٥٠٧٩) والبيهقى فى «الشعب» (٢٥٧٠).

احترام هذا الترتيب:

وسواء أكان ترتيب السور توقيفيًا أم اجتهاديًا فإنه ينبغى احترامه، خصوصًا فى كتابة المصاحف؛ لأنه عن إجماع الصحابة، والإجماعُ حجة؛ وأن خلافه يجرُّ إلى الفتنة، ودَرْءُ الفتنة وسدُّ ذرائع الفساد واجب.

أما ترتيب السور فى التلاوة، فليس بواجب، إنما هو مندوب، وإليك ما قاله الإمام النووى فى كتاب التبيان، إذ جاء فى هذا الموضوع بما نصه: «قال العلماء: الاختيار أن يقرأ على ترتيب المصحف فيقرأ الفاتحة، ثم البقرة، ثم آل عمران، ثم ما بعدها على الترتيب، سواء أقرأ فى الصلاة أم فى غيرها، حتى قال بعض أصحابنا: إذا قرأ فى الركعة الأولى سورة «قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ» يقرأ فى الثانية بعد الفاتحة من البقرة.

قال بعض أصحابنا: ويستحبُّ إذا قرأ سورة أن يقرأ بعدها التى تليها، ودليل هذا أنَّ ترتيب المصحف إنما جُعل هكذا لحكمة، فينبغى أن يحافظ عليها إلا فيما ورد الشرع باستثنائه، كصلاة الصبح يوم الجمعة، يقرأ فى الأولى سورة السجدة، وفى الثانية «هلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ» وصلاة العيد فى الأولى «ق» وفى الثانية «اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ» وركعتى الفجر فى الأولى «قُلْ يَاأَيُّهَا الْكَافِرُونَ» وفى الثانية «قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ» وركعات الوتر فى الأولى «سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى» وفى الثانية «قلْ يَاأَيُّهَا الْكَافِرونَ» وفى الثالثة «قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ» والْمُعَوِّذَتَيْنِ.

ولو خالف الموالاة فقرأ سورةً لا تلى الأولى، أو خال فى الترتيب فقرأ سورة قبلها، جاز، فقد جاءت بذلك آثار كثيرة، وقد قرأ عمر بن الخطاب ﷺ فى الركعة الأولى من الصبح بالكهف، وفى الثانية بيوسف.

وقد كره جماعة مخالفة ترتيب المصحف، وروى ابن أبى داود عن الحسن أنه كان يكره أن يقرأ القرآن إلا على تأليفه فى المصحف، وبإسناده الصحيح عن عبد الله بن مسعود ﷺ أنه قيل له: إن فلانًا يقرأ منكوسًا فقال: «ذلك منكوس القلب».

وأما قراءة السورة من آخرها إلى أولها فممنوع منعًا متأكدًا، لأنه يُذْهِبُ بعضَ ضروب الإعجاز، ويُزيل حكمة ترتيب الآيات، وقد روى ابن أبى داود عن إبراهيم النخعىّ الإمام التابعى الجليل وعن الإمام مالك بن أنس أنهما كرها ذلك، وأن مالكًا كان يعيبه ويقول:

هذا عظيم... وأما تعليم الصبيان من آخر المصحف إلى أوله فحسن، وليس هذا من الباب، فإن ذلك قراءة متفاصلة فى أيام متعددة، على ما فيه من تسهيل الحفظ عليهم، والله أعلم». اهـ. رحمه الله.

شبهتان خفيفتان:

الشبهة الأولى: يقولون: كيف كان ترتيب القرآن توقيفيًا مع أن مصاحف الصحابة كانت مختلفة؟.

والجواب: أن هذه الشبهة لا ترد على القائلين بأن ترتيب السور كلها اجتهادى، أما القائلون بأنَّ منه اجتهاديًا ومنه توقيفيًا، فمن السهل الجواب عنهم بأن الاختلاف بين الصحابة وقع فى القسم الاجتهادى لا التوقيفى، وأما القائلون بأن ترتيب السور كله توقيفى، فيمكن الجواب عنهم بأنهم اختلفوا فيما اختلفوا قبل أن يعلموا التوقيف فيه، ولما جمع عثمان القرآن على هذا الترتيب علموا ما لم يكونوا يعلمونه، ولذلك تركوا ترتيب مصاحفهم، وأخذوا بترتيب عثمان، ويهوِّن الأمرَ فى اختلاف مصاحفهم أنها كانت مصاحف فردية، لم يكونوا يكتبونها للناس، إنما كانوا يكتبونها لأنفسهم، فبدهىٌّ أن الواحد منهم لم يُثبت فيها إلا ما وصل إليه بمجهوده الفردى، وقد يفوته ما لم يَفُتْ سواه من تحقيقٍ أدقَّ أو علمٍ أوسع، ولهذا كان يوجد بتلك المصاحف الفردية بعض آيات قد تكون منسوخة، وربما لم يبلغ صاحب ذاك المصحف نسخها، وقد يهمل صاحب المصحف إثبات سورة لشهرتها وغناها بهذه الشهرة عن الإثبات، كما ورد أن مصحف ابن مسعود لم تكن به الفاتحة، وقد يكتب صاحب المصحف ما يرى أنه بحاجة إليه من غير القرآن فى نفس المصحف، كما تقدَّم ذلك فى قنوت الحنفية الذى رُوى أن بعض الصحابة كان قد كتبه بمصحفه وسماه سورة الخلع والحفْد.

الشبهة الثانية: يقولون: كيف يكون ترتيب القرآن توقيفيًا على حين أن رواية ابن عباس السابقة تصرح بأن عثمان لم يسمع فى شأن ترتيب الأنفال مع براءة شيئًا إنما هو اجتهاد ونظر منه؟.

والجواب: أن هذه الشبهة لا ترد على القول بأن الترتيب اجتهادى، ولا على القول بأن منه اجتهاديا ومنه توقيفيا، أما الأول فظاهر، وأما الثانى فلأن اجتهاد عثمان كان فيما لم يَرِدْ فيه توقيفٌ من الشارع.

أما القول بأن ترتيب السور كله توقيفى، فقد أجابوا على هذه الشبهة بجوابين:

أولهما: أن حديث ابن عباس هذا غير صحيح لأن الترمذى ـ وهو راويه قال فى تخريجه: إنه حسن غريب لا يُعرف إلا من طريق يزيد الفارسى عن ابن عباس، ويزيد هذا مجهول الحال فلا يصح الاعتماد على حديثه الذى انفرد به فى ترتيب القرآن.

ثانيهما: أنه على فرض صحته يجوز أن جواب عثمان لابن عباس كان قبل أن يعلم بالتوقيف ثم علمه بعد ذلك، لكن يرد على هذا الجواب أن الرواية تفيد أن جواب عثمان هذا كان بعد جمع القرآن وترتيب سوره، فكيفَ كان توقيفيا وعثمان هو الجامع والمرتِّب ولا يَعْلم دليل التوقيف؟.

المبحث العاشر

فى كتابة القرآن ورسمه ومصاحفه وما يتعلق بذلك

(أ) الكتابة:

معروف أن الأمة العربية كانت موسومة بالأمِّية، مشهورةً بها لا تدرى ما الكتابة ولا الخطّ، وجاء القرآن يتحدَّث عن أُمِّيتها هذه فقال: ﴿هُوَ الَّذِى بَعَثَ فِى الأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٢﴾﴾ (الجمعة).

ولم يشذَّ عن هذه القاعدة إلا أفرادٌ قلائل فى قريش، تعلَّموا الخط ودرسوه قُبيل الإسلام، وكأن ذلك كان إرهاصًا من الله وتمهيدًا لمبعث النبى ﷺ وتقريرِ دين الإسلام، وتسجيل الوحى المنزل عليه بالقرآن، لأن الكتابة أَدْعَى إلى حفظ التنزيل وضبطه، وأبعد عن ضياعه ونسيانه.

وكادت تتفق كلمة المؤرخين على أن قريشًا فى مكة لم تأخذ الخطَّ إلا عن طريق حرب بن أمية بن عبد شمس، لكنهم اختلفوا فيمن أخذ عنه حرب، فرواية أبى عمرو الدانى تذكر أنه تعلم الخط من عبد الله بن جدعان، وفيها يقول زياد بن أنعم: «قلت لابن عباس: معاشرَ قريش هل كنتم تكتبون فى الجاهلية بهذا الكتاب العربى تجمعون فيه ما اجتمع، وتفرقون فيه ما افترق، هجاء بالألف واللام والميم، والشكل والقطع، وما يكتب به اليوم؟ قال ابن عباس: نعم، قلت: فمن علمكم الكتابة؟ قال: حرب بن أمية: قلت: فمن علَّم حرب بن أمية؟ قال: عبد الله بن جدعان، قلت: فمن علَّم عبد الله بن جدعان؟ قال: أهل الأنبار، قلت: فمن علم أهل الأنبار؟ قال: طارئٌ طرأ عليهم من أهل اليمن من كِنْدة، قلت: فمن علّم ذلك الطارئ؟ قال: الخلجان بن الموهم كان كاتب هود نبى الله عز وجل».

أما رواية الكلبى فتقص علينا أن حربًا تعلم الكتابة من بشر بن عبد الملك، وفيها يقول عوانة: «أول من كتب بخطنا هذا وهو الجزم، مرامر بن مرة، وأسلم بن سدرة، وكذا عامر بن جدرة، وهم من عرب طىء تعلّموه من كاتب الوحى لسيدنا هود، عليه

السلام، ثم علّموه أهل الأنبار، ومنهم انتشرت الكتابة فى العراق والحيرة وغيرهما، فتعلمها بشر بن عبد الملك أخو أكيدر بن عبد الملك صاحب دُومة الجندل، وكان له صحبة بحرب بن أمية لتجارته عندهم فى بلاد العراق، فتعلم حرب منه الكتابة، ثم سافر معه بشر إلى مكة فتزوج الصهباء بنت حرب أخت أبى سفيان، فتعلّم منه جماعة من أهل مكة». اهـ.

ومن هنا وجد عدد يحذق الخطّ والكتابة قبيل الإسلام، ولكنهم نَزْرٌ يسير بجانب تلك الكثرة الغامرة من الأميين، وفى ذلك يمتنّ رجل من أهل دومة الجندل على قريش فيقول:

لا تجحدوا نعماء بشرٍ عليكمو
فقد كان ميمون النقيبة أزهرا
أتاكم بخط الجزم حتى حفظتمو
من المال ما قد كان شتّى مبعثرا
فأجريتم الأقلام عوداً وبدأة
وضاهيتمو كتاب كسرى وقيصرا
وأغنيتمو عن مسند الحيّ حميرٍ
وما برزتْ فى الصُّحْفِ أقلامُ حميرا

أولئك أهل مكة، أما أهل المدينة فكان بينهم أهل الكتاب من اليهود، وقد دخل النبى ﷺ المدينة وفيها يهودى يعلم الصبيان الكتابة، وكان فيها بضعة عشر رجلاً يحذقون الكتابة، منهم المنذر بن عمرو، وأبى بن وهب، وعمرو بن سعيد، وزيد بن ثابت الذى تعلم كتابة اليهود بأمر من النبى ﷺ.

شأن الكتابة فى الإسلام:

ثم جاء الإسلام، فحارب فيما حارب أُمِّيَّة العرب، وعمل على مَحْوِها، وطفق يرفع من شأن الكتابة ويعلى من مقامها، وإن كنت فى شك، فهذه أوائل آيات نزلن من القرآن الكريم، يشيد الحق فيها بالقلم، وما يعلم الله عباده بوساطة القلم، إذ يقول جلت حكمته: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾﴾ (العلق) إلى أن قال: ﴿وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾﴾ (العلق).

وهذه سورة «ن» يحلف العلى الأعلى فيها بالقلم وما يسطرون، إذ يقول ﴿نٓ وَالْقَلَمِ

وَمَا يَسْطُرُونَ ﴿١﴾ مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴿٢﴾﴾ (القلم) وهذا من أروع ألوان التنبيه إلى جلال الخطّ والكتابة ومزاياهما.

وهذا رسول الله ﷺ يدفع أصحابه دفعًا إلى أن يتعلموا الخطّ ويحذقوا الكتابة، ويهيّئ لهم السبل بكل ما يستطيع من وسيلة مشروعة.

حتى لقد ورد أن المسلمين فى غزوة بدر أسروا ستين مشركًا فكان مما يقبل الرسول ﷺ فى فداء الواحد منهم أن يعلم عشرة من أصحابه الكتابة والخط، وهكذا أعلن الرسول بعمله هذا أن القراءة والكتابة عديلان للحرية، وهذا منتهى ما تصل إليه الهمم فى تحرير شعب أُمِّىّ من رقّ الأمِّيّة.

وبمثل هذه الطريقة أخذت ظلمات الأمية تتبدّد بأنوار الإسلام شيئًا فشيئًا، وحلّ محلها العلم والكتابة والقراءة، وهذا من أدلّ الأدلّة على أن الإسلام دين العلم والحضارة والمدنية.

النبى ﷺ يقرأ ويكتب:

حتى لقد قيل: إن النبى ﷺ عرف القراءة والكتاب فى آخر أمره بعد أن قامت حجته، وعلت كلمته، وعجز العرب فى مقام التحدّى عن أن يأتوا بسورة من مثل القرآن الذى جاء به، وكأن الحكمة فى ذلك هى الإشارة إلى شرف الخط والكتابة، وأن أمية الرسول ﷺ فى أول أمره إنما كانت حالاً وقتية اقتضاها إقامة الدليل والإعجاز واضحًا على صدق محمد فى نبوته ورسالته، وأنه مبعوث الحق إلى خليقته، ولو كان وقتئذ كاتبًا قارئًا وهم أميون، لراحت شبهتهم فى أن ما جاء به نتيجة اطّلاع ودرس، وأثرُ نظرٍ فى الكتب وبحث.

وفى هذا المعنى يقول سبحانه: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُو مِن قَبْلِهِ مِن كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لَّارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ ﴿٤٨﴾ بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ ﴿٤٩﴾﴾ (العنكبوت).

قال العلامة الألوسى بعد تفسيره لهذه الآية ما نصه: واختلف فى أنه ﷺ أكان بعد النبوة يقرأ ويكتب أم لا؟ فقيل: إنه ﷺ لم يكن يحسن الكتابة، واختاره البغوى فى التهذيب، وقال: إنه الأصح، وادّعى بعضهم أنه ﷺ صار يَعْلم الكتابة بعد أن كان لا يَعْلمها، وعدم معرفتها بسبب المعجزة لهذه الآية، فلما نزل القرآن واشتهر الإسلام وظهر

أمر الارتياب تعرف الكتابة حينئذ، وروى ابن أبى شيبة وغيره: «ما مات ﷺ حتى كتب وقرأ» ونقل هذا للشعبى فصدَّقه وقال: سمعت أقوامًا يقولونه وليس فى الآية ما ينافيه، وروى ابن ماجه(١) عن أنس قال: قال ﷺ: «رأيتُ ليلةَ أسرىَ بى مكتوبًا على باب الجنة: الصدقةُ بعشرِ أمثالها والقرضُ بثمانيةَ عشرَ».

ثم قال: ويشهد للكتابة أحاديث فى صحيح البخارى وغيره كما ورد فى صلح الحديبية: «فأخذَ رسولُ الله ﷺ الكتابَ وليسَ يحسنُ يكتبُ فكتبَ: هذا ما قاضى عليهِ محمدُ بنُ عبد الله . . .»(٢) الحديث.

وممن ذهب إلى ذلك أبو ذر عبد بن أحمد الهروى، وأبو الفتح النيسابورى، وأبو الوليد الباجى من المغاربة، وحكاه عن السمنانى، وصنف فيه كتابًا، وسبقه إليه ابن منية، ولما قال أبو الوليد ذلك طُعِنَ فيه ورُمِىَ بالزندقة وسُبَّ على المنابر ثم عقد له مجلس فأقام الحجة على مُدَّعاه، وكتب به إلى علماء الأطراف، فأجابوا بما يوافقه، ومعرفة الكتاب بعد أميته ﷺ لا تنافى المعجزة، بل هى معجزة أخرى لكونها من غير تعليم.

وقد ردَّ بعض الأجلة كتاب الباجى لما فى الحديث الصحيح: «إنا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لا نكتُبُ ولا نحسُبُ»(٣) وقال: كل ما ورد فى الحديث من قوله «كتب» فمعناه أمر الكتابة، كما يقال: كتب السلطان بكذا لفلان، وتقديم قوله تعالى: ﴿مِن قَبْلِهِ﴾ على قوله سبحانه: ﴿وَلَا تَخُطُّهُ﴾ كالصريح فى أنه ﷺ لم يكتب مطلقًا، وكون القيد المتوسط راجعًا لما بعده غير مطَّرد، وظنَّ بعض الأجلَّة رجوعه إلى ما قبله وما بعده، فقال يفهم من ذلك أنه ﷺ كان قادرًا على التلاوة والخطِّ بعد إنزال الكتاب، ولولا هذا الاعتبار، لكان الكلام

(١) حسن: رواه ابن ماجه (٢٤٣١) والطبرانى فى «الأوسط» (٦٧١٩) والبيهقى فى «الشعب» (٣٥٦٦) من حديث أنس ورواه الطبرانى فى «الكبير» (٧٩٧٦) والبيهقى فى «الشعب» (٣٥٦٤ ـ ٣٥٦٥) من حديث أبى أمامة.

(٢) صحيح: رواه البخارى (٥٠٠-٤٠١٣) ومسلم (٤٦٠٧) وأبو داود (٢٧٦٥) والنسائى فى «الكبرى» (٨٥٧٨) وأحمد فى «المسند» (١٨١٦١) والدارمى (٢٤١٢) وابن حبان فى «صحيحه» (٤٨٧٣) والبيهقى فى «الكبرى» (١٣٥٧٠).

(٣) صحيح: رواه البخارى (١٨١٤) ومسلم (٢٥٠٨) وأبو داود (٢٣١٩) والنسائى (٢١٣٩) وفى «الكبرى» (٢٤٥٠) (٥٨٨٤) وأحمد فى «المسند» (٤٩٩٧ ـ ٥١١٦ ـ ٦٠٩٤) والبيهقى فى «الكبرى» (٨٢٩٢ ـ ١٣٥٦٩) من حديث ابن عمر مرفوعًا.

خلوًا عن الفائدة، وأنت تعلم أنه لو سُلِّمَ ما ذكره من الرجوع، لا يتم أمر الإفادة إلا إذا قيل بحجيَّة المفهوم، والظانُّ ممن لا يقول بحجيَّته».

ثم قال الألوسى فى هذه الردود ما نصه:

ولا يخفى أن قوله ﷺ: «إنا أمة أُمِّيَّةٌ لا نكتب ولا نحسُبُ» ليس نصا فى استمرار نفى الكتابة عنه ﷺ، ولعلَّ ذلك باعتبار أنه بعث ﷺ وهو وأكثر من بعث إليهم وهو بين ظَهْرَانَيْهم من العرب أُمِّيون، لا يكتبون ولا يحسبون، فلا يضرّ عدم بقاء وصف الأمية فى الأكثر بعد، وأما ما ذكر من تأويل «كَتَبَ» بأمر بالمكاتبة، فخلاف الظاهر، وفى شرح صحيح مسلم للنووى عليه الرحمة نقلاً عن القاضى عياض، أن قوله فى الرواية التى ذكرناها: «ولا يحسن يكتب فكتب»(١) كالنصِّ فى أنه ﷺ كتب بنفسه، فالعدول إلى غيره مجاز لا ضرورة إليه ثم قال: «وقد طال كلام كل فرقة فى هذه المسألة، وشنَّعت كل فرقة على الأخرى فى هذا، فالله تعالى أعلم» اهـ.

وأقول إن التشنيع ليس من دأب العلماء ولا من أدب الباحثين، والمسألة التى نحن بصددها مسألة نظرية، والحكم فى أمثالها يجب أن يكون لما رجح من الأدلة لا للهوى والشهوة، ونحن إذا استعرضنا حُجج هؤلاء وهؤلاء نلاحظ أن أدلَّة أمِّيته ﷺ قطعية يقينية، وأن أدلة كونه كتب وخطَّ بيمينه ظنيةٌ غير يقينية، ولم يدَّع أحدٌ أنها قطعية يقينية، ثم إن التعارض ظاهرٌ فيما بين هذه وتلك، غير أنه تعارض ظاهرى يمكن دفعه بأن نحمل أدلة الأمِّيَّة على أُولى حالاته ﷺ، وأن نحمل أدلة كتابته على أخريات حالاته، وذلك جمعًا بين الأدلَّة، ولا ريب أن الجمع بينها أهْدَى سبيلاً من إعمال البعض وإهمال البعض، ما دام فى كلّ منها قوة الاستدلال، وما دام الجمع ممكنًا على أية حال، أما لو لم يمكن الجمع فلا مشاحة حينئذ فى قبول القطعى ورد الظنى، لأن الأول أقوى من الثانى ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴿٢٨﴾﴾ (النجم) هذا هو الميزان الصحيح، لدفع التعارض والترجيح، فاحكم به عند الاختلاف والاشتباه ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (سورة ص: ٢٦).

(١) تقدم تخريجه.

كتابة القرآن:

بعدما قصصنا عليك من تلك الفذلكة التاريخية، فى الخطوط والكتابة العربية، نلفت نظرك إلى أن كتابة القرآن وَفيناها فى مبحث جمع القرآن وذكرنا هناك كيف كُتب القرآن وفيم كُتب، على عهد النبى ﷺ ثم على عهد أبى بكر وعثمان رضي الله عنهما.

ومنه نعلم أن عناية الرسول ﷺ وأصحابه بكتابة القرآن، كانت عناية فائقة، يدلّك على هذه العناية أن النبى ﷺ كان له كُتّاب يكتبون الوحى، منهم الأربعة الخلفاء، ومعاوية، وأبان بن سعيد، وخالد بن الوليد، وأُبَىّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وثابت بن قيس، وأرقم بن أُبى، وحنظلة بن الربيع، وغيرهم، فكان ﷺ إذا أنزل عليه شىء يدعو أحد كُتّابه هؤلاء، ويأمره بكتابة ما نزل عليه، ولو كان كلمة، كما روى أنه لما نزل عليه قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾ (النساء: ٩٥) قال ابن أمّ مكتوم وعبد الله بن جحش: يا رسول الله، إنا أعميان، فهل لنا رُخْصة؟ فأنزل الله ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ قال رسول الله ﷺ: «ائتونى بالكتف والدَّواة»(١) وأمَرَ زيدًا أن يكتبها، فكتبها فقال زيد «كأنى أنظرُ إلى موضعها عند صَدْع الكتف» ورواية البخارى اقتصرت على عبد الله ابن أم مكتوم وليس فيها ابن جحش.

ولعلك لم تنس حديث ابن عباس: «كان رسول الله ﷺ إذا نزلت عليه سورة دعا بعض من يكتب، فقال: «ضعوا هذه فى الموضع الذى يذكر فيه كذا وكذا» وقوله ﷺ «من كتب عنى شيئًا غير القرآن فليمْحه»(٢) وقول أبى بكر لزيد بن ثابت: «إنك رجلٌ شاب لا نتهمُك، وقد كنت تكتب الوحى لرسول الله ﷺ»(٣).

أضف إلى ذلك أن الصحابة كانوا يكتبون القرآن فيما يتيسَّر لهم حتى فى العظام والرقاع وجريد النخل ورقيق الحجارة ونحو ذلك، مما يدلُّ على عظيم بلائهم فى هذا الأمر الجلَل! رضى الله عنهم أجمعين.

(١) صحيح: رواه البخارى (٢٨٨٨) ومسلم (٩ - ٤٢) والنسائى فى «الكبرى» (٧٥١٦ ـ ٥٨٥٤) وأحمد فى «المسند» (١٩٣٦) والطبرانى فى «الكبير» (١٢٢٦١) وعبد الرزاق فى «المصنف» (١٩٣٧١).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(ب) رسم المصحف:

رسم المصحف يراد به الوضع الذى ارتضاه عثمان رضي الله عنه فى كتابة كلمات القرآن وحروفه، والأصل فى المكتوب أن يكون موافقًا تمام الموافقة للمنطوق، من غير زيادة ولا نقص، ولا تبديل ولا تغيير، لكن المصاحف العثمانية قد أهمل فيها هذا الأصل، فوجدت بها حروف كثيرة جاء رسمها مخالفًا لأداء النطق، وذلك لأغراض شريفة ظهرت لك فيما بعد.

وقد عُنِىَ العلماء بالكلام على رسم القرآن وحصر تلك الكلمات التى جاء خطُّها على غير مقياس لفظها، وقد أفرده بعضهم بالتأليف منهم الإمام أبو عمرو الدانى إذ ألَّف فيه كتابه المسمى «المقنع» ومنهم العلامة أبو عباس المراكشى إذ ألَّف كتابًا أسماه: «عنوان الدليل فى رسوم خطِّ التنزيل» ومنهم العلامة الشيخ محمد بن أحمد الشهير بالمتولى إذ نظم أرجوزة سماها «اللؤلؤ المنظوم فى ذكر جملة من المرسوم» ثم جاء العلامة المرحوم الشيخ محمد خلف الحسينى شيخ المقارئ بالديار المصرية، فشرح تلك المنظومة، وذيَّل الشرح بكتاب سماه «مرشد الحيران إلى معرفة ما يجب اتباعه فى رسم القرآن».

قواعد رسم المصحف:

وللمصحف العثمانى قواعد فى خطّه ورسمه، حصرها علماء الفن فى ستٍّ قواعد، وهى الحذف، والزيادة، والهمز، والبدل، والفصل، والوصل، وما فيه قراءتان فقرئ على إحداهما، وهاك شيئًا عنها بالإجمال، ليكون الفرق بينها وبين مصطلح الخطوط فى عصرنا على بال منك:

قاعدة الحذف: خلاصتها أن الألف تحذف من ياء النداء نحو: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ﴾ ومن «ها» التنبيه نحو: «هأنتم» ومن كلمة «نا» إذا وليها ضمير نحو «أنجيتكم» ومن لفظ الجلالة «الله» ومن كلمة «إله» ومن لفظى «الرحمن، وسبحن» وبعد لام نحو كلمة «خلئف» وبين اللامين فى نحو «الكلَلة» ومن كل مُثَنَّى نحو «رجُلن» ومن كل جمع تصحيح لمذكر أو لمؤنث نحو «سَمّعُون، المؤمنت» ومن كل جمع على وزن مفاعل وشبهه نحو «المَسجِد، والنَّصرى» ومن كل عدد نحو «ثلث» ومن البسملة، ومن أول الأمر من سأل، وغير ذلك، (إلا ما استثنى من هذا كله).

وتحذف الياء من كل منقوص منوَّن رفعًا وجرا، نحو: ﴿غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾.

ومن هذه الكلمات: «أطِيعُونِ، اتَّقُونِ، خَافُونِ، ارْهَبُونِ، فَأَرْسِلُونِ، واعْبُدُونِ» (إلا ما استثنى).

وتحذف الواو: إذا وقعت مع واو أخرى فى نحو: «لا يَسْتَوُونَ، فأوْا إلى الْكهف».

وتحذف اللام: إذا كانت مدغمة فى مثلها نحو «الَّيْل، والَّذى» (إلا ما استثنى).

وهناك حذف لا يدخل تحت قاعدة كحذف الألف من كلمة «مالك» (ملك) وكحذف الياء من «إبراهيم» (إبراهم) وكحذف الواو من هذه الأفعال الأربعة: «وَيَدْعُو (ويَدعُ) الإنْسانُ، وَيمْحُو (ويَمْحُ) الله الْبَاطِلَ، يَوْمَ يَدْعُو (يَدْعُ) الدَّاع، سَنَدْعُو (سَنَدْعُ) الزَّبانِيَةَ».

قاعدة الزيادة: خلاصتها أن الألف تزاد بعد الواو فى آخر كل اسم مجموع أو فى حكم المجموع، نحو «مُلاقُواْ رَبِّهِمْ، بَنُواْ إسْرائيلَ، أُولُواْ الألْبابِ» وبعد الهمزة المرسومة واوًا نحو «تالله تَفْتَأُ» فإنها ترسم هكذا: «تَالله تَفْتَؤُا» وفى كلمات «مائَة، ومائَتَيْنِ، والظُنونا، والرَّسُولا، والسَّبيلا، فى قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ ﴿وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا﴾ ﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾.

وتزاد الياء فى هذه الكلمات: «نَبَأ (نَبَإى) آناء (آناءى) مِنْ تِلْقَاء (تِلْقَاءى) بِأَيِّكُمْ (بأيِّيكُمُ) المَفْتُون، بِأَيْد» من قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْيدٍ﴾ (الذاريات: ٤٧).

وتزاد الواو فى نحو: «أُولُو، أُولئكَ، أُولاء، أُولات».

قاعدة الهمز: خلاصتها أن الهمزة إذا كانت ساكنة تكتب بحرف حركة ما قبلها نحو «ائذَنْ، ائْتمِنَ، الْبَأساء» (إلا ما استثنى) أما الهمزة المتحركة، فإن كانت أول الكلمة واتصل بها حرف زائد، كتبت بالألف مطلقًا، وسواء أكانت مفتوحة أم مكسورة نحو «أيوب، أولو، إذا، سأصرف، سأُنزل، فَبأىِّ» (إلا ما استثنى).

وإن كانت الهمزة وسطًا، فإنها تكتب بحرف من جنس حركتها، نحو «سَأَلَ، سُئِلَ، تَقْرَؤُه» (إلا ما استثنى) وإن كانت متطرفة كُتبت بحرف من جنس حركة ما قبلها نحو «سبأ، شاطئ، لُؤْلُؤ» (إلا ما استثنى) وإن سكن ما قبلها حذفت نحو «ملْء الأرض، يُخْرِجُ الخَبْءَ» (إلا ما استثنى) والمستثنيات كثيرة فى الكل.

قاعدة البدل: خلاصتها أن الألف تكتب واوًا للتفخيم فى مثل الصلاة (الصَّلَوة) والزكاة (الزكَوة) والحياة (الحَيَوة) (إلا ما استثنى) وترسم ياء إذا كانت منقلبة عن ياء نحو

«يَتَوَفَّكُمْ، يحَسْرَتَى يأَسَفَى» وكذلك ترسم الألف ياءً فى هذه الكلمات: «إلى، على، أنَّى - بمعنى كيف؟ - متَى، بَلَى، حتى، لَدَى» ما عدا ﴿لَدَا الْبَابِ﴾ (يوسف: ٢٥) فإنها ترسم ألفًا (لَدَا).

وترسم النون ألفًا فى نون التوكيد الخفيفة، وفى كلمة «إذن» (إذًا).

وترسم هاء التأنيث تاء مفتوحة فى كلمة «رحمت» بالبقرة والأعراف، وهود، ومريم، والروم، والزخرف، وفى كلمة «نعمة» (نعمت) بالبقرة، وآل عمران، والمائدة، وإبراهيم، والنحل، ولقمان، وفاطر، والطور، وفى كلمة «لعنة (لعنت) الله» وفى كلمة «معصية» (معصيت) بسورة «قد سمع» وفى هذه الكلمات: «إنَّ شَجَرَةَ (شَجَرَت) الزَّقُّوم، قُرَّةَ (قُرَّت) عَيْنٍ، جَنَّةُ (جَنَّت) نَعيم، بَقِيَّةُ (بَقِيَّت) الله» وفى كلمة امرأة أضيفت إلى زوجها نحو «امْرَأَةَ (امْرَأَت) عِمْرانَ، امْرَأَةُ (امْرَأَت) نُوحٍ» وفى غير ذلك.

قاعدة الوصل والفصل: خلاصتها أن كلمة «أَنْ» بفتح الهمزة توصل بكلمة «لا» إذا وقعت بعدها، ويستثنى من ذلك عشرة مواضع: منها: «أَنْ لاَ تَقُولُوا، أَنْ لاَ تَعْبُدُوا إلاَّ الله».

وكلمة: «مِنْ» توصل بكلمة «ما» إذا وقعت بعدها، ويستثنى ﴿فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم﴾ فى النساء الآية: ٢٥، والروم الآية: ٢٨، و﴿مِن مَّا رَزَقْنَاكُم﴾ فى سورة المنافقين الآية: ١٠.

وكلمة «مِنْ» توصل بكلمة «مَنْ» مطلقًا:

وكلمة «عن» توصل بكلمة «ما» إلا قوله سبحانه: ﴿عَن مَّا نُهُوا عَنْهُ﴾ (الأعراف: ١٦٦).

وكلمة «إنْ» بالكسر توصل بكلمة «ما» التى بعدها، إلا قوله سبحانه: ﴿إِن مَّا نُرِيَنَّكَ﴾ (الرعد: ٤٠).

وكلمة «أن» بالفتح توصل بكلمة «ما» مطلقًا من غير استثناء.

وكلمة «كل» توصل بكلمة «ما» التى بعدها، إلا قوله سبحانه: ﴿كُلَّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ﴾ (النساء: ٩١) ﴿مِن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ (إبراهيم: ٣٤).

وتوصل كلمات «نِعمَّا، وربما، وكأنما، وَيْكَأَنَّ» ونحوها.

قاعدة ما فيه قراءتان: خلاصتها أن الكلمة إذا قُرئت على وجهين، تكتب برسم أحدهما، كما رُسمت الكلمات الآتية بلا ألف فى المصحف، وهى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾

﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ﴾ ﴿تُفَادُوهُمْ﴾ ونحوها، وكلها مقروءة بإثبات الألف وحذفها، وكذلك رسمت الكلمات الآتية بالتاء المفتوحة، وهى: ﴿غَيَابَتِ الْجُبِّ﴾ (يوسف: ١٠، ١٥) ﴿أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ﴾ فى العنكبوت الآية: ٥٠، ﴿ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا﴾ فى فُصِّلَتْ الآية ٤٧: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾ فى سبأ الآية: ٣٧، وذلك لأنها جمعاء مقروءة بالجمع والإفراد، وغير هذا كثير، وحسبنا ما ذكرناه للتمثيل والتنوير.

مزايا الرسم العثمانى:

لهذا الرسم مزايا وفوائد:

الفائدة الأولى: الدلالة فى القراءات المتنوعة فى الكلمة الواحدة بقدر الإمكان، وذلك أن قاعدة الرسم لوحظ فيها أن الكلمة إذا كان فيها قراءتان أو أكثر، كُتبت بصورة تحتمل هاتين القراءتين أو الأكثر، فإن كان الحرف الواحد لا يحتمل ذلك، بأن كانت صورة الحرف تختلف باختلاف القراءات جاء الرسم على الحرف الذى هو خلاف الأصل، وذلك ليعلم جواز القراءة به وبالحرف الذى هو الأصل، وإذا لم يكن فى الكلمة إلا قراءة واحدة بحرف الأصل رُسمت به، فمثال الكلمة تكتب بصورة واحدة وتقرأ بوجوه متعددة قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (طه: ٦٣) رُسمت فى المصحف العثمانى هكذا: «إن هذان لساحران» من غير نقط ولا شكل ولا تشديد ولا تخفيف فى نونى إن وهذان، ومن غير ألف ولا ياء بعد الذال من هذان.

ومجىء الرسم كما ترى، كان صالحًا عندهم لأن يُقرأ بالوجوه الأربعة التى وردت كلها بأسانيد صحيحة.

أولها: قراءة نافع ومن معه إذ يشددون نون «إن» ويخففون «هذان» بالألف.

ثانيها: قراءة ابن كثير وحده إذ يخفف النون فى «إن» ويشدد النون فى «هذان».

ثالثها: قراءة حفص إذ يخفف النون فى «إن» و «هذان» بالألف.

رابعها: قراءة أبى عمرو بتشديد «إن» وبالياء وتخفيف النون فى «هذين».

فتدبر هذه الطريقة المثلى الضابطة لوجوه القراءة لتعلم أن سلفنا الصالح كان فى قواعد رسمه للمصحف أبعد منا نظرًا وأهدى سبيلاً.

الفائدة الثانية: إفادة المعانى المختلفة بطريقة تكاد تكون ظاهرة، وذلك نحو

قطع كلمة «أم» فى قوله تعالى: ﴿أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلاً (١٠٩)﴾ (النساء) ووصلها فى قوله تعالى: ﴿أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ (٢٢)﴾ (الملك) إذ كتبت هكذا «أمَّن» بإدغام الميم الأولى فى الثانية وكتابتهما ميمًا واحدة مشددة، فقطع «أم» الأولى فى الكتابة للدلالة على أنها «أم» المنقطعة التى بمعنى «بل» ووصل «أم» الثانية للدلالة على أنها كذلك.

الفائدة الثالثة: الدلالة على معنى خفىّ دقيق كزيادة الياء فى كتابة كلمة «أيد» من قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ (الذاريات: ٤٧) إذ كتبت هكذا «بأييد» وذلك للإيماء إلى تعظيم قوة الله التى بنى بها السماء، وأنها لا تشبهها قوة على حد القاعدة المشهورة وهى: زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى.

ومن هذا القبيل كتابة هذه الأفعال الأربعة بحذف الواو وهى:

«وَيَدْعُو الإِنْسَانُ، وَيَمْحُو اللهُ البَاطِلَ، يَوْمَ يَدْعُو الدَّاعِ، سَنَدْعُوا الزَّبَانِيَةَ» فإنها كتبت فى المصحف العثمانى هكذا: «وَيَدعُ الإِنْسَانُ، وَيَمْحُ اللهُ البَاطِلَ، يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ، سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ» ولكن من غير نقط ولا شكل فى الجميع.

قالوا: والسرُّ فى حذفها من ﴿وَيَدْعُ الإِنسَانُ﴾ (الإسراء: ١١) هو الدلالة على أن هذا الدعاء سهل على الإنسان يسارع فيه كما يسارع إلى الخير! بل إثبات الشر إليه من جهة ذاته أقرب إليه من الخير، والسرّ فى حذفها من ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ (الشورى: ٢٤) الإشارة إلى سرعة ذهابه واضمحلاله.

والسرّ فى حذفها من ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ (القمر: ٦) الإشارة إلى سرعة الدعاء وسرعة إجابة الداعين، والسرُّ فى حذفها من ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ (١٨)﴾ (العلق) الإشارة إلى سرعة الفعل وإجابة الزبانية وقوة البطش! ويجمع هذه الأسرار قول المراكشى:

«والسرُّ فى حذفها من هذه الأربعة سرعة وقوع الفعل وسهولته على الفاعل وشدَّة قبول المنفعل المتأثر به فى الوجود». اهـ.

الفائدة الرابعة: الدلالة على أصل الحركة مثل كتابة الكسرة ياء فى قوله سبحانه «وإيتاء ذى القربى» إذ تكتب هكذا ﴿وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ (النحل: ٩٠) ومثل كتابة الضمة واوًا فى قوله سبحانه: ﴿سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ (١٤٥)﴾ (الأعراف) إذ كتبت هكذا «سأوريكم»

ومثل ذلك الدلالة على أصل الحرف نحو الصلاة والزكاة إذ كتبتا هكذا: «الصلوة، الزكوة» ليفهم أن الألف فيهما منقلبة عن واو (من غير نقط ولا شكل كما سبق).

الفائدة الخامسة: إفادة بعض اللغات الفصيحة، مثل كتابة هاء التأنيث تاء مفتوحة دلالة على لغة طيء، وقد تقدَّمت الأمثلة لهذا النوع، ومثل قوله سبحانه: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾ (هود: ١٠٥) كتبت بحذف الياء هكذا «يأت» للدلالة على لغة هذيل.

الفائدة السادسة: حملُ الناس على أن يتلقوا القرآن من صدور ثقات الرجال، ولا يتَّكلوا على هذا الرسم العثماني الذي جاء غير مطابق للنطق الصحيح في الجملة، وينضوي تحت هذه الفائدة مزيَّتان:

إحداهما: التوثق من ألفاظ القرآن وطريقة أدائه وحسن ترتيله وتجويده، فإن ذلك لا يمكن أن يعرف على وجه اليقين من المصحف، مهما تكن قاعدة رسمه واصطلاح كتابته، فقد تخطئ المطبعة في الطبع، وقد يخفى على القارئ بعض أحكام تجويده، كالقلقلة والإظهار والإخفاء والإدغام والرَّوْم والإشمام ونحوها، فضلاً عن خفاء تطبيقها.

ولهذا قرَّر العلماء أنه لا يجوز التعويل على المصاحف وحدها، بل لا بدَّ من التثبت في الأداء والقراءة، بالأخذ عن حافظ ثقة، وإن كنت في شكٍّ فقل لي بربك: هل يستطيع المصحف وحده بأي رسم يكون، أن يدلَّ قارئًا أيا كان على النطق الصحيح بفواتح السور الكريمة؟ مثل «كهيعص، حم، عسق، طسم»؟ ومن هذا الباب الرَّوْم والإشمام في قوله سبحانه: ﴿مَا لَكَ لا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ (يوسف: ١١) من كلمة ﴿لا تَأْمَنَّا﴾!.

المزية الثانية: اتصال السَّنَد برسول الله ﷺ، وتلك خاصَّة من خواصِّ هذه الأمة الإسلامية امتازت بها على سائر الأمم.

قال ابن حزم: «نَقْلُ الثقة عن الثقة يبلغ به النبي ﷺ مع الاتِّصال، خصَّ الله به المسلمين دون سائر الملل، وأما مع الإرسال والإعضال فيوجد في كثير من كتب اليهود، ولكن لا يقربون فيه من موسى قربنا من محمد ﷺ، بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصرًا، إنما يبلغون إلى شمعون ونحوه، ثم قال: وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا بتحريم الطلاق، وأما النقل المشتمل على طريق فيه كذاب أو مجهول العين، فكثير في نقل اليهود والنصارى، وأما أقوال الصحابة والتابعين، فلا يمكن اليهود أن يبلغوا صاحب نبي أو تابعي، ولا يمكن النصارى أن يصلوا إلى أعلى من شمعون وبولص». اهـ.

هل رسم المصحف توقيفي؟

للعلماء في رسم المصحف آراء ثلاثة:

الرأي الأول: أنه توقيفي لا تجوز مخالفته، وذلك مذهب الجمهور، واستدلُّوا بأن النبي ﷺ كان له كُتَّاب يكتبون الوحي، وقد كتبوا القرآن فعلاً بهذا الرسم وأقرَّهم الرسول على كتابتهم، ومضى عهده ﷺ والقرآن على هذه الكَتْبة لم يحدث فيه تغير ولا تبديل، بل ورد أنه ﷺ كان يضع الدستور لكُتَّاب الوحي في رسم القرآن وكتابته، ومن ذلك قوله لمعاوية وهو من كَتَبَة الوحي: «أَلْقِ الدَّوَاةَ، وَحَرِّفِ القلمَ، وانْصِبِ البَاءَ، وفَرِّقِ السِّينَ، ولا تُعَوِّرِ الميمَ، وَحَسِّنِ الله، ومُدَّ الرَّحمن، وجَوِّدِ الرَّحيم، وضَعْ قلمَكَ عَلَى أُذُنِكَ اليُسْرَى، فإنَّهُ أَذْكَرُ لَكَ».

ثم جاء أبو بكر فكتب القرآن بهذا الرسم في صحف، ثم حذا حَذْوَه عثمان في خلافته، فاستنسخ تلك الصحف في مصاحف على تلك الكتبة، وأقرَّ أصحابُ النبي ﷺ عمل أبي بكر وعثمان ﷺ، وانتهى الأمر بعد ذلك إلى التابعين وتابعي التابعين، فلم يخالف أحد منهم في هذا الرسم، ولم ينقل أن أحدًا منهم فكَّر أن يستبدل به رسمًا آخر من الرسوم التي حدثت في عهد ازدهار التأليف، ونشاط التدوين، وتقدم العلوم، بل بقي الرسم العثماني محترمًا متبعًا في كتابة المصاحف، لا يُمسُّ استقلاله، ولا يُباح حِماه!.

وملخَّص هذا الدليل أن رسم المصاحف العثمانية، ظفر بأمور كل واحد منها يجعله جديرًا بالتقدير ووجوب الاتباع، تلك الأمور هي إقرار الرسول ﷺ، وأمره بدستوره، وإجماع الصحابة ـ وكانوا أكثر من اثني عشر ألف صحابي ـ عليه، ثم إجماع الأمة عليه بعد ذلك في عهد التابعين والأئمة المجتهدين!.

وأنت خبير بأن اتِّباع الرسول واجب فيما أمر به أو أقرَّ عليه، لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ (آل عمران: ٣١) والاهتداء بهَدْي الصحابة واجبٌ خصوصًا الخلفاء الراشدين، لحديث العِرْبَاض بن سَارِيَةَ وفيه يقول ﷺ: «فإنه مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتلافًا كَثيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وسُنَّةِ الْخُلَفَاء الرَّاشدين

مِنْ بَعْدِي، عضُّوا عليها بالنَّوَاجِذِ»[1] ولا ريب أن إجماع الأمة في أي عصر واجب الاتباع، خصوصًا العصر الأول، قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ (النساء).

وممن حكى إجماع الأمة على ما كُتِبَ عثمان: صاحب المقنع، إذ يروى بإسناده إلى مصعب بن سعد قال: «أدركتُ الناسَ حين شقَّق عثمان ﷺ المصاحف، فأعجبهم ذلك ولم يَعِبْهُ أحدٌ» وكذلك يروى شارح العقيلة عن أنس بن مالك ﷺ أن عثمان أرسل إلى كل جند من أجناد المسلمين مصحفًا، وأمرهم أن يحرقوا كل مصحف يخالف الذى أرسل إليهم، ولم يُعرف أن أحدًا خالف في رسم هذه المصاحف العثمانية.

وانعقادُ الإجماع على تلك المصطلحات في رسم المصحف دليل على أنه لا يجوز العدول عنها إلى غيرها، ويرحم الله الإمام الخراز إذ يقول:

وبعده جَرَّده الإمامُ
في مُصحف ليقتدى الأنامُ
ولا يكون بعده اضطرابُ
وكان فيما قد رأى صوابُ
وقصّةُ اختلافهم شهيره
كقصة اليمامة العسيره
فينبغي لأجلِ ذا أن نَقْتَفِي
مَرْسُومَ ما أصَّلَهُ في المصحفِ
ونقتدي بفعله وما رأى
في جعله لمن يخطُّ مَلْجَأ

أقوال العلماء في التزام الرسم العثماني:

روى السخاويُّ بسنده أن مالكًا، رحمه الله، سئل: أرأيت من استكتب مصحفًا أترى أن يكتب على ما استحدثه الناس من الهجاء اليوم؟ فقال: لا أرى ذلك ولكن يكتب على الكتبة الأولى، قال السخاوى: والذى ذهب إليه مالك هو الحق، إذ فيه بقاء الحالة الأولى

(١) صحيح: رواه أبو داود (٤٦٠٧) والترمذى (٢٦٧٦) والدارمى (٩٥) وأحمد فى «المسند» (١٦٦٩٥ - ١٦٦٩٢) والطبرانى فى «الكبير» (٦١٨ - ٦١٧ - ٦٢٤ - ٦٤٢) والبيهقى فى «الشعب» (٧٥١٦).

إلى أن تعلمها الطبقة الأخرى، ولا شك أن هذا هو الأحرى بعد الأخرى، إذ في خلاف ذلك تجهيل الناس بأولية ما في الطبقة الأولى.

وقال أبو عَمْرو الدانى: لا مخالف لمالك من علماء الأمَّة في ذلك، وقال أبو عمرو الدانى أيضًا: سئل مالك عن الحروف في القرآن مثل الواو والألف، أترى أن يغير من المصحف إذا وجد فيه كذلك؟ قال: لا، قال أبو عمرو: يعنى الألف والواو المزيدتين فى الرسم المعدومتين فى اللفظ نحو «أُولوا».

وقال الإمام أحمد بن حنبل: تحرم مخالفة خط مصحف عثمان فى واو أو ألف أو ياء أو غير ذلك.

وجاء فى حواشى المنهج فى فقه الشافعية ما نصه: «كلمة الربا (الرِّبوا) تكتب بالواو والألف كما جاء فى الرسم العثمانى، ولا تكتب فى القرآن بالياء أو الألف، لأن رسمه سنة متبعة».

وجاء فى المحيط البرهانى فى فقه الحنفية ما نصه: «إنه ينبغى ألا يكتب المصحف بغير الرسم العثمانى».

وقال العلامة نظام الدين النيسابورى ما نصه: «وقال جماعة من الأئمة: إن الواجب على القراء والعلماء وأهل الكتابة أن يتبعوا هذا الرسم فى خط المصحف، فإنه رسم زيد ابن ثابت، وكان أمين رَسول الله ﷺ وكاتب وحيه».

وقال البيهقى فى شعب الإيمان: «من كتب مصحفًا ينبغى أن يحافظ على الهجاء الذى كتبوا به تلك المصاحف ولا يخالفهم فيه ولا يغير مما كتبوه شيئًا، فإنهم كانوا أكثر علمًا وأصدق قلبًا وأعظم أمانة، فلا ينبغى أن نظن بأنفسنا استدراكًا عليهم». اهـ.

ويمكن مناقشة هذا الرأى الأول بأن الأدلَّة التى ساقوها لا تدل على تحريم كتابة القرآن بغير هذا الرسم، إذ ليس فيها زجر الإثم ووعيده، ولا نَهْى الحرام وتهديده، إنما قُصاراها الدلالة على جواز الكتابة بالرسم العثمانى ووجاهته ودِقَّته، وذلك محلُّ اتفاق وتسليم.

الرأى الثانى:

أن رسم المصاحف اصطلاحى لا توقيفى، وعليه فتجوز مخالفته، وممن جنح إلى هذا الرأى ابن خلدون فى مقدمته، وممن تحمَّس له القاضى أبو بكر فى الانتصار، إذ يقول ما نصه:

«وأما الكتابة فلم يفرض الله على الأمة فيها شيئًا، إذ لم يأخذ على كُتَّاب القرآن وخُطَّاط المصاحف رسمًا بعينه دون غيره أوجبه عليهم وتركَ ما عداه، إذ وجوب ذلك لا يدرك إلا بالسمع والتوقيف، وليس في نصوص الكتاب ولا مفهومه، أن رسم القرآن وضبطه لا يجوز إلا على مخصوص وحدٍّ محدود لا يجوز تجاوزه، ولا في نصٍّ السنَّة ما يوجب ذلك ويدلّ عليه، ولا في إجماع الأمة ما يوجب ذلك، ولا دلّت عليه القياسات الشرعية، بل السنة دلت على جواز رسمه بأيِّ وجه سهل، لأن رسول الله ﷺ كان يأمر برسمه، ولم يبيِّن لهم وجهًا معينًا، ولا نهى أحدًا عن كتابته، ولذلك اختلفت خطوط المصاحف، فمنهم من كان يكتب الكلمة على مخرج اللفظ، ومنهم من كان يزيد وينقص لعلمه بأن ذلك اصطلاح وأن الناس لا يخفى عليهم الحال، ولأجل هذا بعينه جاز أن يكتب بالحروف الكوفية والخط الأول، وأن يجعل اللام على صورة الكاف، وأن تُعوَّج الألفات، وأن يكتب على غير هذه الوجوه، وجاز أن يكتب المصحف بالخط والهجاء القديمين، وجاز أن يكتب بالخطوط والهجاء المحدثة، وجاز أن يكتب بين ذلك.

وإذا كانت خطوط المصاحف وكثير من حروفها مختلفة متغايرة الصورة، وكان الناس قد أجازوا ذلك وأجازوا أن يكتب كل واحد منهم بما هو عادته، وما هو أسهل وأشهر وأولى، من غير تأثيم ولا تناكر، علم أنه لم يؤخذ في ذلك على الناس حدٌّ محدود مخصوص، كما أخذ عليهم في القراءة والأذان.

والسبب في ذلك أن الخطوط إنما هي علامات ورسوم تجري مجرى الإشارات والعقود والرموز، فكل رسم دالّ على الكلمة مفيدٍ لوجه قراءتها تجب صحته وتصويب الكاتب به على أي صورة كانت.

وبالجملة فكل من ادَّعى أنه يجب على الناس رسم مخصوص وجب عليه أن يقيم الحجة على دعواه، وأنَّى له ذلك؟». اهـ. بتلخيص.

ونوقش هذا المذهب:

أولًا: بالأدلة التي ساقها جمهور العلماء لتأييد مذهبهم، وها هي بين يديك عن كَتَب، بعضها من السنَّة، وبعضها من إجماع الصحابة والتابعين وتابعيهم.

ثانيًا: أن ما ادَّعاه من أنه ليس في نصوص السنة ما يوجب ذلك ويدلُّ عليه مردود بما سبق من إقرار الرسول كتَّاب الوحي على هذا الرسم، ومنهم زيد بن ثابت الذي كتب

المصحف لأبي بكر وكتب المصاحف لعثمان، والحديث الآنف، وفيه يقول الرسول لمعاوية: «ألقِ الدَّوَاةَ وحَرِّفِ القَلَمَ ... إلخ» فإنه حجة على أنه ﷺ كان واضع دستور الرسم لهم.

ثالثًا: أن قول القاضي أبي بكر: «ولذلك اختلفت خطوط المصاحف» إلخ لا يُسلَّمُ له بعد قيام الإجماع وانعقاده ومعرفة الناس بالرسم التوقيفي، وهو رسم عثمان، على ما قرروه هناك.

ونزيدك هنا ما ذكره العلامة ابن المبارك نقلاً عن العارف بالله شيخه عبد العزيز الدبَّاغ إذ يقول في كتابه الإبريز ما نصه: «رسم القرآن سرٌّ من أسرار الله المشاهدة وكمال الرفعة، قال ابن المبارك فقلت له: هل رسم الواو بدل الألف في نحو «الصلاة (الصلوة) والزكاة (الزكوة) والحياة (الحيوة) ومِشْكَاة (مِشْكَوة)» وزيادة الواو في «سَأُوريكُمْ، وأُولَئِكَ، وأُولَاء، وأُولات» وكالياء في نحو «هُدَيهُمْ، ومَلائه، وبِأَبَيكُم، وبِأَيْيد» هذا كله صادر من النبي ﷺ، أو من الصحابة؟ فقال: «هو صادر من النبي ﷺ، وهو الذي أمر الكتَّاب من الصحابة بأن يكتبوه على هذه الهيئة، فما نقصوا ولا زادوا على ما سمعوه من النبي» فقلت له: إن جماعة من العلماء ترخَّصوا في أمر الرسم وقالوا: إنما هو اصطلاح من الصحابة مشوا فيه على ما كانت قريش تكتب عليه في الجاهلية؛ وإنما صدر ذلك من الصحابة لأن قريشًا تعلموا الكتابة من أهل الحيرة، وأهل الحيرة ينطقون بالواو في الربا، فكتبوا على وَفْق منطقهم، وأما قريش فإنهم ينطقون فيه بالألف، وكتابتهم له بالواو على منطق غيرهم وتقليدٌ لهم، حتى قال القاضي أبو بكر الباقلاني: كل من ادَّعى أنه يجب على الناس رسم مخصوص وجب عليه أن يقيم الحجة على دعواه، فإنه ليس في الكتاب ولا في السنة ولا في الإجماع ما يدل على ذلك؟ فقال: «ما للصحابة ولا لغيرهم في رسم القرآن ولا شعرة واحدة، وإنما هو توقيف من النبي، وهو الذي أمرهم أن يكتبوه على الهيئة المعروفة بزيادة الألف ونقصانها، لأسرار لا تهتدي إليها العقول، وهو سرٌّ من الأسرار خصَّ الله به كتابه دون سائر الكتب السماوية، وكما أن نظم القرآن مُعْجِزٌ، فرسمه أيضًا معجز! وكيف تهتدي العقول إلى سرِّ زيادة الألف في «مائة» دون «فئة» وإلى سرِّ زيادة الياء في «بِأَيْيد، وبِأَيِّيكم»؟ أم كيف تتوصل إلى سرِّ زيادة الألف في «سَعَوْا» بالحج (الآية: ٥١) ونقصانها من «سَعَوْ» بسبأ (الآية: ٥)؟ وإلى سرِّ زيادتها في «عَتَوْا» حيث

كان، ونقصانها من «عتَوْ» فى الفرقان (الآية: ٢١)؟ وإلى سرّ زيادتها فى «آمنُوا» وإسقاطها من «باءُو، جاءُو، تبوَّءُو، فاءُو» بالبقرة؟ وإلى سر زيادتها فى «يَعْفُوَا الذى» ونقصانها من «يعفو عنهم» فى النساء (الآية: ٩٩)؟ أم كيف تبلغ العقول إلى وجه حذف بعض أحرف من كلمات متشابهة دون بعض، كحذف الألف من من «قُرْءانًا» (قُرْءنًا) بيوسف (الآية: ٢) والزخرف (الآية: ٣) وإثباتها فى سائر المواضع؟ وإثبات الألف بعد واو «سموات» فى فصلت (الآية: ١٢) وحذفها من غيره، وإثبات الألف فى «الميعاد» مطلقًا، وحذفها من الموضع الذى فى الأنفال، وإثبات الألف فى «سِرَاجًا» حيثما وقع، وحذفه من موضع الفرقان، وكيف تتوصل إلى فتح بعض التاءات وربطها فى بعض؟ فكلٌّ ذلك لأسرار إلهية، وأغراض نبوية؛ وإنما خفيت على الناس لأنها أسرار باطنية لا تدرك إلا بالفتح الربانى؛ فهى بمنزلة الألفاظ والحروف المقطعة التى فى أوائل السور، فإن لها أسرارًا عظيمة، ومعانى كثيرة، وأكثر الناس لا يهتدون إلى أسرارها، ولا يدركون شيئًا من المعانى الإلهية التى أشير إليها، فكذلك أمر الرسم الذى فى القرآن حرفًا بحرف.

وأما قول من قال: إن الصحابة اصطلحوا على أمر الرسم المذكور، فلا يخفى ما فى كلامه من البطلان؛ لأن القرآن كتب فى زمان النبى ﷺ وبين يديه، وحينئذ فلا يخلو ما اصطلح عليه الصحابة، إما أن يكون هو عين الهيئة أو غيرها، فإن كان عينها بطل الاصطلاح؛ لأن أسبقية النبى ﷺ تنافى ذلك وتوجب الاتباع، وإن كان غير ذلك فكيف يكون النبى ﷺ كتب على هيئة كهيئة الرسم القياسى مثلاً، والصحابة خالفوا وكتبوا على هيئة أخرى؟ فلا يصح ذلك لوجهين:

أحدهما: نسبة الصحابة إلى المخالفة، وذلك محال.

ثانيهما: أن سائر الأمة من الصحابة وغيرهم أجمعوا على أنه لا يجوز زيادة حرف فى القرآن ولا نقصان حرف منه، وما بين الدفتين كلام الله عز وجل، فإذا كان النبى ﷺ أثبت ألف الرحمن والعالمين مثلاً، ولم يزد الألف فى «مائة» ولا فى «ولأوضعوا» ولا الياء فى «بأيد» ونحو ذلك، والصحابة عاكسوه فى ذلك وخالفوه، لزم أنهم ـ وحاشاهم من ذلك ـ تصرفوا فى القرآن بالزيادة والنقصان، ووقعوا فيما أجمعوا هم وغيرهم على ما لا يحلّ لأحد فعله، ولزم تَطَرُّقُ الشك إلى جميع ما بين الدفتين؛ لأنَّا جَوَّزنا أن تكون فيه حروف ناقصة أو زائدة على ما فى علم النبى ﷺ وعلى ما عنده، وأنها ليست بوحى، ولا من عند الله ولا نعلمها بعينها؛ شككنا فى الجميع، ولئن جَوَّزنا لصحابى أن يزيد فى

كتابته حرفًا ليس بوَحْى، لزمنا أن نجوز لصحابى آخر نقصان حرف من الوحى، إذ لا فرق بينهما، وحينئذ تنحلُّ عروة الإسلام بالكلّية!.

ثم قال ابن المبارك بعد كلام... فقلت له: فإن كان الرسم توقيفيًا بوحى إلى النبى ﷺ وأنه كألفاظ القرآن، فلِمَ لم ينقل تواترًا حتى ترتفع عنه الريبة وتطمئن به القلوب كألفاظ القرآن؟ فإنه ما مِنْ حرف إلا وقد نقل تواترًا لم يقع فيه اختلاف ولا اضطراب، وأما الرسم فإنه إنما نقل بالآحاد، كما يعلم من الكتب الموضوعة فيه، وما نقل بالآحاد وقع الاضطراب بين النقلة فى كثير منه، وكيف تُضَيِّع الأمة شيئًا من الوحى؟ فقال: «ما ضيعت الأمة شيئًا من الوحى، والقرآن، بحمد الله، محفوظ ألفاظًا ورسمًا، فأهل العرفان والشهود والعيان، حفظوا ألفاظه ورَسْمَه، ولم يضيعوا منها شعرة واحدة، وأدركوا ذلك بالشهود والعيان الذى هو فوق التواتر، وغيرهم حفظوا ألفاظه الواصلة إليهم بالتواتر؛ واختلافهم فى بعض حروف الرسم لا يقدح ولا يُصَيِّر الأمة مضيعة، كما لا يضر جهل العامة بالقرآن وعدم حفظهم لألفاظه». اهـ.

الرأى الثالث:

يميل صاحب التبيان ومن قبله صاحب البرهان، إلى ما يفهم من كلام العزّ بن عبد السلام، من أنه يجوز، بل تجب كتابة المصحف الآن لعامة الناس على الاصطلاحات المعروفة الشائعة عندهم، ولا تجوز كتابته لهم بالرسم العثمانى الأول؛ لئلا يوقع فى تغيير من الجهال، ولكن يجب فى الوقت نفسه المحافظة على الرسم العثمانى، كأثر من الآثار النفيسة الموروثة عن سلفنا الصالح، فلا يُهمل مراعاةً لجهل الجاهلين، بل يبقى فى أيدى العارفين الذين لا تخلو منهم الأرض، وهاك عبارة التبيان فى هذا المقام إذ يقول ما نصه:

وأما كتابته (أى المصحف) على ما أحدث الناس من الهجاء، فقد جرى عليه أهل المشرق، بناءً على كونها أبعد من اللبس، وتحاماهُ أهل المغرب، بناءً على قول الإمام مالك وقد سئل: هل يكتب المصحف على ما أحدث الناس من الهجاء؟ فقال: «لا؛ إلاّ على الكتبة الأولى».

قال فى البرهان: قلت: وهذا كان فى الصدر الأول، والعلم حىٌّ غضٌّ؛ وأما الآن فقد يُخْشى الالتباس، ولهذا قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: «لا تجوز كتابة المصحف الآن على الرسم الأول باصطلاح الأئمة؛ لئلا يوقع فى تغيير من الجهال، ولكن لا ينبغى

إجراء هذا على إطلاقه، لئلا يؤدِّى إلى دروس العلم، وشىءٌ قد أحكمته القدماء لا يترك مراعاةً لجهل الجاهلين «ولن تخلو الأرض من قائم لله بحجة». اهـ.

أقول: وهذا الرأى يقوم على رعاية الاحتياط للقرآن من ناحيتين: ناحية كتابته فى كل عصر بالرسم المعروف فيه، إبعادًا للناس عن اللَّبْس والخلط فى القرآن، وناحية إبقاء رسمه الأول المأثور، يقرؤه العارفون ومن لا يُخْشى عليهم الالتباس، ولا شك أن الاحتياط مطلبٌ دينىٌّ جليل، خصوصًا فى جانب حماية التنزيل.

(جـ) الشبهات التى أثيرت حول كتابة القرآن ورسمه:

الشبهة الأولى: يقولون: رُوى عن عثمان أنه حين عرض عليه المصحف قال: «أحسنتم وأجملتم، إن فى القرآن لحنًا ستقيمه العرب بألسنتها».

ويقولون: رُوى عن عكرمة أنه قال: «لما كتبت المصاحف عرضت على عثمان فوجد فيها حروفًا من اللَّحْن فقال: لا تغيروها فإن العرب ستغيرها؛ أو قال: ستعربها بألسنتها، لو كان الكاتب من ثقيف والمملى من هذيل لم توجد فيه هذه الحروف».

أورد أعداء الإسلام هاتين الروايتين وقالوا: إنهما طعنان صريحان فى رسم المصحف، فكيف يكون مصحفُ عثمان وجمعه للقرآن، موضع ثقة، وإجماع من الصحابة! وكيف يكون توقيفيًا! وهذا عثمان نفسه يقول بملء فيه: «إن فيه لحنًا».

ونجيب على هذه الشبهة أولاً: بأن ما جاء فى هاتين الروايتين ضعيف الإسناد، وأن فيهما اضطرابًا وانقطاعًا.. قال العلامة الألوسى فى تفسيره: «إن ذلك لم يصح عن عثمان أصلاً». اهـ.

ولعلك تلمح معى دليل سقوط هاتين الروايتين ماثلاً فيهما من جراء هذا التناقض الظاهر بين وَصْفهما نسّاخ المصحف بأنهم أحسنوا وأجملوا، ووَصْفهما المصحف الذى نسخوه بأن فيه لحنًا، وهل يقال للذين لحنوا فى المصحف: أحسنتم وأجملتم؟ اللهم إلا إذا كان المراد معنى آخر.

ثانيًا: أن المعروف عن عثمان فى دقته وكمال ضبطه وتَحَرِّيه يجعل صدور أمثال هاتين الروايتين من المستحيل عليه، انظر إلى ما سبق من دستوره فى جمع القرآن! ثم انظر إلى ما أخرجه أبو عبيد عن عبد الرحمن بن هانئ، مولى عثمان، قال: كنت عند عثمان وهم يعرضون المصاحف فأرسلنى بكتف شاة إلى أبى بن كعب فيها «لم يتَسَنَّ» وفيها «لاَ تبْدِيلَ

لِلْخَلْق» وفيها «فَأَمْهِلِ الْكافِرِينَ» فدعا بدواة فمحا أحد اللاَّمين وكتب «لخلق الله» ومحا «فأمهل» وكتب «فمهِّلْ» وكتب «لم يتسنه» فألحق فيها الهاء.

قال ابن الأنبارى: فكيف يدعى عليه أنه رأى فسادًا فأمضاه! وهو يوقف على ما يكتب ويرفع الخلاف الواقع من الناسخين فيه، فيحكم بالحق ويلزمهم إثبات الصواب وتخليده. اهـ.

ثالثًا: على فرض صحة ما ذكر يمكن أن نؤوِّله بما يتفق والصحيح المتواتر عن عثمان فى نسخ المصاحف وجمع القرآن، ومن نهاية التثبت والدقة والضبط.

وذلك بأن يراد بكلمة «لحنًا» فى الروايتين المذكورتين قراءة ولغةً، والمعنى أن فى القرآن ورسم مصحفه وجهًا فى القراءة لا تلين به ألسنة العرب جميعًا، ولكنها لا تلبث أن تلين به ألسنتهم جميعًا بالمران وكثرة تلاوة القرآن بهذا الوجه، وقد ضرب بعض أجلاَّء العلماء لذلك مثلاً كلمة «الصراط» بالصاد المبدلة من السين، فتقرأ العرب بالصاد عملاً بالرسم، وبالسين عملاً بالأصل.

الشبهة الثانية: يقولون: رُوى عن سعيد بن جبير أنه كان يقرأ ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ﴾ (النساء: ١٦٢) ويقول «هوَ مِنْ لحنِ الكتَّاب».

والجواب: على غِرار ما سبق؛ أى أن ابن جبير لا يريد بكلمة «لحن» الخطأ، إنما يريد بها اللغة والوجه فى القراءة على حدِّ قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ (محمد: ٣٠) والدليل على هذا التوجيه أن سعيد بن جبير نفسه كان يقرأ: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ﴾ (النساء: ١٦٢) فلو كان يريد باللحن الخطأ ما رضى لنفسه هذه القراءة، وكيف يرضى ما يعتقد أنه خطأ؟.

وهذه الكلمة فى آية من سورة النساء الآية: ١٦٢، ونصها: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِى الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أُوْلَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا (١٦٢)﴾ فكلمة ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ﴾ قرأها الجمهور بالياء منصوبًا كما ترى، وقرأها جماعة بالواو، منهم أبو عمرو فى رواية يونس وهارون عنه، ولكلٍّ من القراءتين وجهٌ صحيح فصيح فى اللغة العربية، فالنصب مخرَّج على المدح، والتقدير «وأمدح المقيمين الصلاة» والرفع مخرَّج على العطف، والمعطوف عليه مرفوع كما ترى.

الشبهة الثالثة: يقولون: ألا يكفى فى الطعن على جمع القرآن ورسمه ما رُوى عن ابن عباس فى قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا﴾ (النور: ٢٧) أنه قال: إن الكاتب أخطأ والصواب: «حتى تَسْتَأْذِنُوا».

ونجيب أولاً: بما أجاب به أبو حيان إذ يقول ما نصه: إن من روى عن ابن عباس أنه قال ذلك، فهو طاعن فى الإسلام ملحد فى الدين، وابن عباس برىء من ذلك القول. اهـ.

ثانيًا: بما أخرجه ابن أبى حاتم وابن الأنبارى فى المصاحف وابن جرير وابن مردويه عن ابن عباس أنه فسَّر ﴿تَسْتَأْنِسُوا﴾ فقال: أى تستأذنوا من يملك الإذن من أصحابها، يعنى أصحاب البيوت.

ثالثًا: أن القرَّاء لم يرووا غير قراءة ﴿تَسْتَأْنِسُوا﴾ فلو كان ذاك النقل صحيحًا عن ابن عباس لنقلوا عنه أنه قرأ «تَسْتَأْذِنُوا».

رابعًا: إذا سلمنا للحاكم أن هذا الخبر صحيح عن ابن عباس، فإننا نرده برغم دعوى هذه الصحة؛ لأنه معارض للقاطع المتواتر وهو قراءة ﴿تَسْتَأْنِسُوا﴾ والقاعدة أن معارض القاطع ساقط، وأن الرواية متى خالفت رسم المصحف فهى شاذَّة لا يُلتفت إليها ولا يُعوَّل عليها.

الشبهة الرابعة: يقولون: ألا يكفى فى الطعن على جمع القرآن ورسمه ما رُوى عن ابن عباس أيضًا أنه قرأ «أَفَلَمْ يَتَبَيَّنِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا» فقيل له: إنها فى المصحف ﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (الرعد: ٣١) فقال: أظن الكاتب كتبها وهو ناعس.

وتجيب: بأنه لم يصح ذلك عن ابن عباس، قال أبو حيان: بل هو قول ملحد زنديق، وقال الزمخشرى: ونحن ممن لا يصدق هذا فى كتاب الله الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وكيف يَخْفَى هذا حتى يبقى ثابتًا بين دفتى الإمام (أى المصحف الإمام) وهو مصحف عثمان، وكان متقبلًا بين أيدى أولئك الأعلام، المحتاطين لدين الله المهيمنين عليه، لا يغفلون عن جلائله ودقائقه، خصوصًا عن القانون الذى إليه المرجع، والقاعدة التى أُقيم عليها البناء؟! هذا والله فرية، ما فيها مرية. اهـ.

وقال الفراء: لا يُتلى إلا كما أُنزل: ﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ﴾ (الرعد: ٣١). اهـ. وعلى ذلك

تكون رواية ذلك فى الدر المنثور وغيره عن ابن عباس رواية غير صحيحة، ومعنى ﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (الرعد: ٣١) أفلم يعلموا، قال القاسم بن معن: هى لغة هوازن؛ وجاء بها الشعر العربى فى قول القائل:

أَقُولُ لَهُمْ بِالشِّعْبِ إِذْ يَأْسِرُونَنِى ... أَلَمْ تَيْأَسُوا أَنِّى ابْنُ فَارِسِ زَهْدَمِ[1]

أى ألم تعلموا.

الشبهة الخامسة: يقولون: من وجوه الطعن أيضًا ما رُوى عن ابن عباس أنه كان يقول فى قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ (الإسراء: ٢٣) إنما هى «ووصَّى ربُّكَ» التزقت الواو بالصاد، وكان يقرأ: ووصَّى ربك، ويقول: أمَرَ ربُّكَ، إنهما واوان التصقت إحداهما بالصاد، ورُوى عنه أنه قال: أنزل الله هذا الحرف على لسان نبيكم: «ووصَّى ربك ألاَّ تَعْبُدُوا إلاَّ إيَّاه» فلصقت إحدى الواوين بالصاد، فقرأ الناس: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾ ولو نزلت على القضاء ما أشرك أحد.

ونجيب عن ذلك كله:

أولاً: بما أجاب به ابن الأنبارى إذ يقول: «إن هذه الروايات ضعيفة».

ثانيًا: أن هذه الروايات معارضة للمتواتر القاطع، وهو قراءة ﴿وَقَضَىٰ﴾ ومعارض القاطع ساقط.

ثالثًا: أن ابن عباس نفسه، قد استفاض عنه أنه قرأ: ﴿وَقَضَىٰ﴾ وذلك دليل على أن ما نسب إليه فى تلك الروايات من الدسائس الرخيصة التى لفَّقها أعداء الإسلام، قال أبو حيان فى البحر: والمتواتر هو ﴿وَقَضَىٰ﴾ وهو المستفيض عن ابن عباس والحسن وقتادة، بمعنى أمر، وقال ابن مسعود وأصحابه بمعنى «وَصَّى». اهـ. إذن رواية ﴿وَقَضَىٰ﴾ هى التى انعقد الإجماع عليها من ابن عباس، وابن مسعود، وغيرهما؛ فلا يتعلق بأذيال مثل هذه الرواية الساقطة إلا ملحد، ولا يرفع عقيرته بها إلا عدوٌّ من أعداء الإسلام.

الشبهة السادسة: يقولون: إن ابن عباس رُوى عنه أيضًا أنه كان يقرأ: «وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهُرُونَ الْفُرْقَانَ ضِيَاء[1]» ويقول: خذوا هذه الواو واجعلوها فى ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمْ

(١) الآية فى سورة الأنبياء، الآية: ٤٨، لكن باتصال الواو بكلمة «ضياء» ونص الآية الآية الكريمة: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (م).

النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ (آل عمران: ١٧٣) وروى عنه أيضًا أنه قال: انزعوا هذه الواو، واجعلوها فى ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾ (غافر: ٧).

ونجيب أولاً: بأن هذه الروايات ضعيفة؟ لم يصح شىء منها عن ابن عباس.

ثانيًا: أنها معارضة للقراءة المتواترة المجمع عليها؛ فهى ساقطة.

ثالثًا: أن بلاغة القرآن قاضية بوجود الواو لا بحذفها، لأن ابن عباس نفسه فسَّر الفرقان فى الآية المذكورة بالنصر، وعليه يكون الضياء بمعنى التوراة أو الشريعة، فالمقام للواو لأجل هذا التغاير.

الشبهة السابعة: يقولون: رُوى عن ابن عباس فى قوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ﴾ (النور: ٣٥) أنه قال: هى خطأ من الكاتب؛ هو أعظم من أن يكون نُورُه مثل نور المشكاة؛ إنما هى: «مَثَلُ نُورِ المُؤمنِ كَمِشْكَاةٍ».

ونجيب أولاً: بأنها رواية معارضة للقاطع المتواتر، فهى ساقطة.

ثانيًا: أنه لم ينقل عن أحد من القراء أن ابن عباس قرأ: «مَثَلُ نورِ المُؤمِن» فكيف يقرأ ﷺ بما يعتقد أنه خطأ، ويترك ما يعتقد أنه صواب؟ إلا أنها كذبة مفضوحة! ولو أنهم نسبوها لأبىٍّ بن كعب، لكان الأمر أهون: لأنه روى فى الشواذ أن أبىّ بن كعب قرأ: «مثلُ نورِ المؤمنِ» الذى ينبغى أن تحمل عليه هذه الروايات أن أُبيًا ﷺ، أراد تفسير الضمير فى القراءة المعروفة المتواترة وهى ﴿مَثَلُ نُورِهِ﴾ (النور: ٣٥) فهى روايات عنه فى التفسير لا فى القراءة، بدليل أنه كان يقرأ: ﴿مَثَلُ نُورِهِ﴾ (النور: ٣٥).

دفع عام عن ابن عباس:

كل ما روى عن ابن عباس فى تلك الشبهات، يمكن دفعه دفعًا عاما بأن ابن عباس قد أخذ القرآن عن زيد بن ثابت وأُبىٍّ بن كعب، وهما كانا فى جمع المصاحف، وزيد بن ثابت كان فى جمع أبى بكر أيضًا، وكان كاتب الوحى، وكان يكتب ما يكتب بأمر النبى ﷺ وإقراره؛ وابن عباس كان يعرف ذلك ويوقن به، فمحال إذن أن ينطق لسانه بكلمة تحمل رائحة اعتراض على جمع القرآن ورسم القرآن! وإلا فكيف يأخذ عن زيد وابن كعب ثم يعترض على جمعهما ورسمهما؟!.

الشبهة الثامنة: يقولون: رُوى عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال: سألت عائشة

عن لَحْن القرآن، عن قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (طه: ٦٣) وعن قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ (النساء: ١٦٢) وعن قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾ (المائدة: ٦٩) فقالت: يا بن أخى هذا من عمل الكُتَّاب، قد أخطأوا فى الكتاب، قال السيوطى فى هذا الخبر: إسناده صحيح على شرط الشيخين، ويقولون أيضًا: رُوى عن أبى خَلَفٍ مولى بنى جُمَحٍ أنه دخل مع عبيد بن عمير على عائشة فقال: جئت أسألك عن آية فى كتاب الله، كيف كان رسول الله ﷺ يقرؤها؟ قالت: أيَّةُ آية؟ قال: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا﴾ (المؤمنون: ٦٠) أو «الذينَ يأتون ما أتوا» قالت: أيُّهما أحبُّ إليك؟ قلتُ: والذى نفسى بيده لإحْداهما أحبُّ إلىَّ منَ الدنيا جميعًا، قالتْ: أيُّهُمَا؟ قلتُ: «الَّذِينَ يَأتونَ مَا أتَوْا» فقالت: أشهد أنَّ رسول الله ﷺ كذلك يَقْرَؤُها، وكذلك أُنزلت، ولكن الهجاء حُرِّف.

ونجيب أولاً: بأن هذه الروايات مهما يكن سندها صحيحًا، فإنها مخالفة للمتواتر القاطع، ومعارض القاطع ساقط مردود، فلا يلتفت إليها، ولا يعمل بها.

ثانيًا: أنه قد نص فى كتاب إتحاف فضلاء البشر، على أن لفظ «هذان» قد رسم فى المصحف من غير ألف ولا ياء، ليحتمل وجوه القراءات الأربع فيها، كما شرحنا ذلك سابقًا فى فوائد رسم المصحف، وإذن فلا يعقل أن يقال أخطأ الكاتب، فإن الكاتب لم يكتب ألفًا ولا ياء، ولو كان هناك خطأ تعتقده عائشة ما كانت تنسبه للكاتب، بل كانت تنسبه لمن يقرأ بتشديد (إن) وبالألف لفظًا فى (هذان) ولم ينقل عن عائشة ولا عن غيرها تخطئة من قرأ بما ذكر؛ وكيف تنكر هذه القراءة وهى متواترة مجمع عليها؟ بل هى قراءة الأكثر، ولها وجه فصيح فى العربية لا يخفى على مثل عائشة؛ ذلك هو إلزام المثنى الألف فى جميع حالاته؛ وجاء منه قول الشاعر العربى:

واهًا لسلمَى ثم واهًا واها
يا ليتَ عيناهَا لنا وفاها
وموضعَ الخلخال من رجلاهَا
بثمن يَرْضَى به أباهَا
إنَّ أباها وأبَا أباهَا
قد بلغَا فى المجدِ غايتاهَا

فبعيدٌ عن عائشة أن تنكر تلك القراءة ولو جاء بها وحدها رسم المصحف.

ثالثًا: أن ما نسب إلى عائشة ﵂ من تخطئة رسم المصحف فى قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ (النساء: ١٦٢) بالياء، مردود بما ذكره أبو حيان فى البحر إذ يقول ما نصه: «وذكر عن عائشة ﵂ وعن أبان بن عثمان أن كتبها بالياء من خطأ كاتب المصحف، ولا يصح ذلك عنهما؛ لأنهما عربيان فصيحان، وقطع النعوت مشهور فى لسان العرب، وهو باب واسع ذكر عليه شواهدَ سيبويه وغيره؛ وقال الزمخشرى: «لا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه خطأ فى خط المصحف؛ وربما التفت إليه من لم ينظر فى الكتاب «يريد كتاب سيبويه» ولم يعرف مذاهب العرب وما لهم فى النصب على الاختصاص من الافتنان، وخفى عليه أن السابقين الأولين الذين مَثَلُهم فى التوراة ومَثَلُهم فى الإنجيل كانوا أبعدَ همةً فى الغيرة على الإسلام، وذبِّ المطاعن عنه، من أن يتركوا فى كتاب الله ثلمةً يسدّها من بعدهم، وخرقًا يرفوهُ من يلحقهم».

رابعًا: أن قراءة ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ (المائدة: ٦٩) بالواو، لم ينقل عن عائشة أنها خطأت من يقرأ بها، ولم ينقل أنها كانت تقرأ بالياء دون الواو، فلا يعقل أن تكون خطأت من كتب بالواو.

خامسًا: أن كلام عائشة فى قوله تعالى: ﴿يُؤْتُونَ مَا آتَوْا﴾ (المؤمنون: ٦٠) لا يفيد إنكار هذه القراءة المتواترة المجمع عليها؛ بل قالت للسائل: «أيهما أحبُّ إليك» ولا تحصر المسموع عن رسول الله ﷺ فيما قرأت هى به - بل قالت: «إنه مسموع ومنزل» فقط، وهذا لا ينافى أن القراءة الأخرى مسموعة ومنزلة كتلك، خصوصًا أنها متواترة عن النبى ﷺ، أما قولها: «ولكن الهجاء حرف» فكلمة «حرف» مأخوذة من الحرف بمعنى القراءة واللغة» والمعنى أن هذه القراءة المتواترة التى رسم بها المصحف، لغةٌ ووجهٌ من وجوه الأداء فى القرآن الكريم، ولا يصح أن تكون كلمة «حرف» فى حديث عائشة مأخوذة من التحريف الذى هو الخطأ، وإلا كان حديثًا معارضًا للمتواتر، ومعارضُ القاطع ساقط.

الشبهة التاسعة: يقولون: رُوِىَ عن خارجة بن زيد بن ثابت أنه قال: «قالوا لزيد يا أبا سعيد «أوهمت» إنما هى «ثمانية أزواج من الضأن اثنين[1] اثنين، ومن المعز اثنين اثنين، ومن الإبل اثنين اثنين، ومن البقر اثنين اثنين» فقال: لا، إن الله تعالى يقول ﴿فَجَعَلَ

(١) يريد آية سورة الأنعام، ونصها: ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ ...﴾ إلخ (م).

مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ (القيامة) فهما زوجان، كل واحد منهما زوج: الذكر زوج، والأنثى زوج». اهـ. قال أعداء الإسلام: فهذه الرواية تدل على تصرُّف نُسَّاخ المصحف واختيارهم ما شاءوا فى كتابة القرآن ورسمه.

والجواب: أن كلام زيد هذا لا يدلُّ على ما زعموا؛ إنما يدلُّ على أنه بيان لوجه ما كتبه وقرأه سماعًا وأخذًا عن النبى ﷺ لا تصرُّفًا وتشهِّيًا من تلقاء نفسه، وكيف يتصور هذا من الصحابة فى القرآن وهم مضرب الأمثال فى كمال ضبطهم وتثبتهم فى الكتاب والسنة؛ لا سيما زيد بن ثابت؛ وقد عرفت فيما سبق من هو زيد فى حفظه وأمانته ودينه وورعه؟! وعرفت دستوره الدقيق الحكيم فى كتابة الصحف والمصاحف؟! «فأنَّى يؤفكون»؟!..

الشبهة العاشرة: يقولون: إن مروان هو الذى قرأ «ملك يوم الدين» من سورة الفاتحة بحذف الألف من لفظ «مالك» ويقولون: إنه حذفها من تلقاء نفسه دون أن يَرِدَ ذلك عن النبى ﷺ فضلاً عن أن يتواتر عنه قراءةً ولفظًا، أو يصح كتابةً ورسمًا.

والجواب: أن هذا كذب فاضح.

أولاً: لأنه ليس لهم عليه حجة ولا سند.

ثانيًا: أن الدليل قام، والتواتر تمّ، والإجماع انعقد، على أن النبى ﷺ قرأ لفظ «مالك يوم الدين» بإثبات الألف وحذفها، وأخذ أصحابه عنه ذلك، فممّن قرأ بهما علىّ وابن مسعود وأبى بن كعب، وممن قرأ بالقصر؛ أى حذف الألف: أبو الدرداء وابن عباس وابن عمر، وممن قرأ بالمدِّ؛ أى إثبات الألف أبو بكر وعمر وعثمان ﵃ أجمعين، وهؤلاء كلهم كانوا قبل أن يكون مروان، وقبل أن يولد مروان، وقبل أن يقرأ مروان، وقصارى ما فى الأمر أن مروان اتفق أن روايته كانت القصر فقط؛ وذلك لا يضرنا فى شىء، كما اتفق أن رواية عمر بن عبد العزيز كانت المدّ فقط.

ثالثًا: أن كلمة «مالك» رسمت فى المصحف العثمانى هكذا «ملك» كما سبق.

خلاصة الدفاع:

والخلاصة أن تلك الشبهة وما ماثلها، مدفوعة بالنصوص القاطعة، والأدلَّة الناصعة، على أن جميع القرآن الذى أنزله الله وأمر بإثباته ورسمه، ولم ينسخه ناسخ فى تلاوته، هو الذى حواه مصحف عثمان بين الدفَّتين، ولم يُنقص منه شىء، ولم يُزد فيه شىء؛ بل إن

ترتيبه ونظمه كلاهما ثابت على ما نظمه الله سبحانه ورتَّبه رسوله ﷺ من آى وسُوَر؛ لم يُقَدَّم من ذلك مُؤَخَّر، ولم يُؤَخَّر منه مُقَدَّم، وقد ضبطت الأمة عن النبى ﷺ ترتيب آى كل سورة ومواقعها، كما ضبطت به نفس القراءات وذات التلاوة على ما سبق وما سيجىء فى الكلام على القراءات إن شاء الله.

فيلاحظ دائمًا فى الرد على أمثال تلك الشبهات أمران:

أولهما: تلك القاعدة الذهبية التى وضعها العلماء: وهى أن خبر الآحاد إذا عارض القاطع سقط عن درجة الاعتبار، وضرب به عرض الحائط، مهما تكن درجة إسناده من الصحة.

ثانيهما: خطُّ الدفاع الذى أقمناه فى المبحث الثامن حصنًا حصينًا دون النيل من الصحابة واتهامهم بسوء الحفظ أو عدم التثبت والتحرِّى، خصوصًا فى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

شبهة على التزام الرسم العثمانى فى هذا العصر:

يقولون: إن كثيرًا من المتعلمين لا يحفظون القرآن ولا يحسنون قراءته فى المصحف، لعدم معرفتهم الرسم العثمانى؛ فلماذا نتقيد بهذا الرسم ولا نكتب المصاحف اليوم باصطلاح الكتابة المعروف، تسهيلاً على الناشئة، وتيسيرًا على الناس؟.

والجواب أولاً: أن للعلماء آراء فى ذلك بالجواز، بل قال بعضهم ـ وهو العز بن عبد السلام ـ بوجوب كتابة المصحف للعامة باصطلاح كتابتهم الحديث خشية الالتباس، كما يجب كتابته بالرسم العثمانى محافظةً على هذا التراث العزيز، وقد سبق شرح آراء العلماء قريبًا، وما هى منك ببعيد.

ثانيًا: أن فى الرسم العثمانى مزايا وفوائد ذكرناها سابقًا.

ثالثًا: أن مذهب الجمهور قائم على أدلَّة متوافرة على وجوب التزام هذا الرسم عندهم، وقد تقدمت تلك الأدلَّة أيضًا.

رابعًا: أن مصطلح الخط والكتابة فى عصرنا، عرضة للتغيير والتبديل؛ ومن المبالغة فى قداسة القرآن حمايته من التغيير والتبديل فى رسمه.

خامسًا: أن إخضاع المصحف لمصطلحات الخط الحديثة، ربما يجرُّ إلى فتنة، أشبه بالفتنة التى حدثت أيام عثمان، وحملته على أن يجمع القرآن، فربما يقول بعض الناس

لبعض، أو بعض الشعوب لبعض، عند اختلاف قواعدهم فى رسم المصحف: رسمى خيرٌ من رسمك، أو مصحفى خيرٌ من مصحفك، أو رسمى صواب ورسمك خطأ، وقد يجرُّ ذلك إلى أن يؤثِّم بعضهم بعضًا، أو يقاتل بعضهم بعضًا، ومن المقرَّر أن درءَ المفاسد مقدَّمٌ على جلب المصالح.

سادسًا: أن الرسم العثمانى أشبه بالرسم العام الذى يجمع الأمة على كتابة كتاب ربِّها فى سائر الأعصار والأمصار، كاللغة العربية، فإنها اللسان العام الذى يجمع الأمة على قراءة كتاب ربها فى سائر الأعصار والأمصار، وما يكون لنا أن نفرط فى أمر هذا شأنه يجمع الشتات، وينظم الأمة فى سلك واحد لا فرق بين ماضٍ وحاضر وآت!.

سابعًا: أنه يمكن تسهيل القراءة على الناس بإذاعة القرآن كثيرًا إذاعة مضبوطة دقيقة، وبإذاعة فن التجويد فى المدارس وفى أوساط المتعلمين؛ وأخيرًا يمكن ـ كما قالت مجلة الأزهر ـ أن ننبِّه فى ذيل كل صفحة من صفحات المصحف على ما يكون فيها من الكلمات المخالفة للرسم المعروف، والاصطلاح المألوف؛ لا سيما أن رسم المصاحف العثمانية لا يخالف قواعدنا فى الخط والإملاء إلا قليلاً، وفى كلمات معدودة؛ أضف إلى ذلك أن الفرق بين الرسمين لا يوقع القارئ اليقظ فى لَبْس عند تأمله وإمعانه غالبًا.

ولقد مرت على الأمة أجيال وقرون، وما شعرت بغضاضة فى التزامها الرسم العثمانى، على أن المعوَّل عليه أولاً وقبل كل شىء هو التلقِّى من صدور الرجال؛ وبالتلقِّى يذهب الغموض من الرسم كائنًا ما كان، وليس بعد العيان بيان.

(د) المصاحف تفصيلا:

لعلك لم تنس ما ذكرناه فى المباحث السابقة عن نشأة المصاحف العثمانية وكتابتها ورسمها، وتحريق عثمان ما سواها من المصاحف الفردية التى كانت لبعض الصحابة، والتى كان يخالف بعضها بعضًا، على مقدار ما وصل إليه علم الواحد منهم بأحرف القراءات، وبما نسخ وما لم تنسخ تلاوته فى العرضة الأخيرة، ولأجل الإحاطة بما يتَّصل بالمصاحف العثمانية، يجدر بنا أن نتحدث عما يأتى:

الحروف السبعة فى المصاحف العثمانية:

المصاحف التى نسخها عثمان رضي الله عنه كان مجموعها مشتملاً على الحروف السبعة التى نزل عليها القرآن، كما بينا ذلك أوفى بيان تحت عنوان خاص فى مبحث نزول القرآن على

سبعة أحرف، فارجع إليه إن شئت، ويؤيده هنا أن هذه المصاحف نسخت من الصحف التى جمعت على عهد أبى بكر وكانت عند حفصة.

ومن المتفق عليه أن هذه الصحف كتب فيها القرآن بحروفه السبعة التى نزل عليها؛ ولم يَرِدْ أن عثمان أمرهم أن يتركوا ستة أحرف منها ويبقوا حرفًا واحدًا كما ذهب إلى ذلك بعض العلماء، فلنستمسك بالمتفق عليه حتى يثبت لدينا ما ينفيه! فما يكون لنا أن نترك اليقين للشك، ثم إن دفع الفتنة، وتوحيد الكلمة بين المسلمين لا يتوقف على ترك ستة أحرف وإبقاء حرف واحد من الأحرف التى نزل عليها القرآن، بل إن الذى يدفع الفتنة ويوحِّد الكلمة، هو إقرار النازل كما نُزِّل، من تعدُّد حروفه إلى سبعة، ورحمةً بهذه الأمَّة، غاية ما يجب فى هذا الباب، هو إحاطة المسلمين علمًا بهذه الحروف؛ حتى يتركوا ما عداها، ولا يعتمدوا سواها؛ وحتى يعتمد كل منهم صواب قراءة غيره ما دامت قراءته لا تتعداها، ومن هنا تجتمع كلمتُهم وتنطفئ فتنتُهم، على نمط ما فعل الرسول ﷺ حين اشتعلت مثل هذه الفتنة بين بعض الصحابة، فعالجهم بأن أفهمهم أن القرآن أُنزِل على سبعة أحرف، وقرر فيهم هذا المعنى، وحكم بأن كلا من المختلفين على صواب فى قراءته وأنها هكذا أُنزلت، وما كان لعثمان وجمهور الصحابة وجميع الأمة أن يتركوا هَدْىَ الرسول فى هذا؛ وإنَّ خَيْرَ الْهدْىِ هَدْىُ مُحَمَّدٍ ﷺ.

بقى أن نفسِّر لك معنى قول عثمان للرهط القرشيين الثلاثة «إذا اختلفتم أنتم وزيد فى شىء من القرآن، اكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم» ففعلوا؛ فقد فهم بعضهم من هذه الجملة أن عثمان أمر أن يتركوا ستة أحرف، ويقتصروا فى نسخ المصاحف على حرف قريش ولغتهم وحدهم، وهذا مردودٌ بوجوه:

أحدها: أن اللفظ لا يؤدِّى ذلك المعنى.

ثانيها: أن القرآن فيه كلمات كثيرة من لغات قبائل أخرى وليست من لغة قريش؛ انظر فى ذلك ما قدمناه فى مبحث نزول القرآن على سبعة أحرف أيضًا، وما ذكره السيوطى فى الإتقان فى النوع السابع والثلاثين.

ثالثها: أن المصاحف العثمانية كانت مشتملة على الأحرف السبعة كما بينا آنفًا.

رابعها: أنه لم ينقل إلينا نقلاً صحيحًا صريحًا أنهم تركوا من الأحرف السبعة شيئًا، فضلاً عن أن يتركوها ما عدا واحدًا، ولو فعلوا ذلك لنقل متواترًا؛ لأن هذا الأمر الجَلَل، مما تتوافر الدواعى على نقله وتواتره، وقصارى ما وصلنا من بعض الطرق أنهم اختلفوا

فى كلمة «التابوت» فى قوله تعالى من سورة البقرة: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَن يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ (الآية: ٢٤٨) إلخ أيكتبونها بالتاء المفتوحة؛ أم بالهاء، أمرهم عثمان أن يكتبوها بالتاء المفتوحة؛ لأنها كذلك فى لغة قريش.

وهذا يوضح لنا أن عثمان فى كلمته تلك، إنما يريد الاختلاف فى الكتابة والرسم، لا فى الألفاظ واللغات والحروف؛ أو يريد أن لغة قريش متوافر فيها التواتر أكثر من غيرها، فليأخذوا بها عند الاختلاف لهذا الغرض وحده، وهو التواتر الذى شَرَطُوه فى دستور كتابتهم وجمعهم، أضف إلى ذلك أن المصاحف نقلت من الصحف التى جمع أبو بكر ﷺ القرآن فيها، والتى ظفرت بالتواتر وإجماع الأمة كما قدمنا، فهل يرضى عثمان ويوافقه الصحابة جميعًا على أن يهرقوا هذا الإجماع، ويعبثوا بذلك التواتر، فى أمر جعل الله تعدُّد الوجوه والحروف فيه رحمة بالأمة إلى هذا اليوم؟! ذلك فهم بعيد.

الصحف والمصاحف:

قلنا: إن أبا بكر ﷺ جمع القرآن فى صحف، وإن عثمان جمعه ونسخه فى مصاحف، والفرق بين الصحف والمصاحف فى الأصل أن الصحف جمع صحيفة، وهى القطعة من الورق أو الجلد يكتب فيها.

أما المصحف فهو بِزِنَةِ اسم المفعول من أَصْحَفَهُ، أى جمع فيه الصحف، فكأن المصحف ملحوظ فى معناه اللغوى دفَّتاه؛ وهما جانباه أو جِلداه اللذان يُتخذان جامعًا لأوراقه، ضابطًا لصحفه، حافظًا لها.

ولا يلحظ هذا فى معنى الصحف، وإن كان يصح استعمال كلا اللفظين فى كلا المعنيين استعمالاً متوسعًا فيه.

هذا فى أصل اللغة، أما فى الاصطلاح فالمراد بالصحف الأوراق المجردة التى جمع فيها القرآن فى عهد أبى بكر، وكانت سورًا مرتبة آياتُها فقط، كل سورة على حدة؛ لكن لم يترتب بعضها إثر بعض، والمراد بالمصحف اصطلاحًا الأوراق التى جمع فيها القرآن مع ترتيب آياته وسوره جميعًا على الوجه الذى أجمعت عليه الأمة أيام عثمان ﷺ، وقد أطلق بعضهم لفظ المصحف على صحف أبى بكر، وتوجيهه لا يَخْفى.

ولقد بقيت الصحف عند أبى بكر حتى حضرته الوفاة فدفعها إلى عمر لأنه وصَّى له

بالعهد، ولما مات عمر انتقلت إلى ابنته أم المؤمنين حفصة بوصية من عمر، ثم طلبها عثمان ونسخ المصاحف منها وردها إليها وبقيت عنها حتى توفيت رضي الله عنها.

وقد حضر جنازتها مروان والي المدينة وقتئذ ورغب إلى أخيها عبد الله بن عمر أن يبعث إليه بالصحف، فبعثها إليه، وكان مروان قد طلبها من السيدة حفصة من قبل فأبت رضي الله عنها، أخرج ابن أبي داود في رواية أن مروان أحرق هذه الصحف، وفي رواية أنه غسلها، وفي رواية شقَّقها، ولا مانع من الجمع بين هذه الروايات الثلاث بأنه غسلها أولاً، ثم شققها ثانيًا، ثم أحرقها أخيرًا، مبالغةً في التكريم والمحو؛ كما رُوي أنه قال: إنما فعلت هذا لأني خشيت إن طال بالناس زمان أن يرتاب في شأن هذه الصحف مرتاب؛ أي يظن أن فيها ما يخالف المصاحف، فإنها كانت صحفًا منثورة، لا تأخذ شكل المصاحف المجموعة المنظومة.

عدد المصاحف:

اختلفوا في عدد المصاحف التي استنسخها عثمان رضي الله عنه، فصوَّبَ ابن عاشر أنها ستة: المكي، والشامي، والبصري، والكوفي، والمدني العام الذي سيَّره عثمان رضي الله عنه من محلٍّ نسخه إلى مقرِّه، والمدني الخاص به الذي حبسهع لنفسه وهو المسمَّى بالإمام، وقال صاحب زاد القراء: لما جمع عثمان القرآن في مصحف سماه الإمام ونسخ منه مصاحف فأنفذ منها مصحفًا إلى مكة، ومصحفًا إلى الكوفة، ومصحفًا إلى البصرة، ومصحفًا إلى الشام، وحبس مصحفًا بالمدينة، وهذا القول كسابقه في أنها ستة؛ وذهب السيوطي وابن حجر إلى أنها خمسة، ولعلهما أرادا بالخمسة ما عدا المصحف الإمام فيكون الخلاف لفظيًا بينه وبين سابقيه.

وقيل: إنها ثمانية، خمسة متفق عليها وهي: الكوفي والبصري والشامي والمدني العام والمدني الخاص، وثلاثة مختلف فيها وهي: المكي، ومصحف البحرين، ومصحف اليمن، وقيل إن عثمان رضي الله عنه أنفذ إلى مصر مصحفًا.

ولعل القول بأن عددها ستة، هو أولى الأقوال بالقبول، والمفهوم على كل حال أن عثمان رضي الله عنه، قد استنسخ عددًا من المصاحف يفي بحاجة الأمة وجمع كلمتها وإطفاء فتنتها، ولا يتعلق بتعيين العدد كبير غرض، فيختلفوا في هذا التعيين ما وسعتهم أدلة ذاك الاختلاف، والله تعالى أعلم بالحقيقة.

كيف أنفذ عثمان المصاحف العثمانية:

كان الاعتماد في نقل القرآن ـ ولا يزال ـ على التلقِّي من صدور الرجال ثقةً عن ثقةٍ وإمامًا عن إمام إلى النبي ﷺ؛ لذلك اختار عثمان حُفَّاظًا يثق بهم وأنفذهم إلى الأقطار الإسلامية، واعتبر هذه المصاحف أصولاً ثواني مبالغة في الأمر، وتوثيقًا للقرآن ولجمع كلمة المسلمين، فكان يرسل إلى كل إقليم مصحفه مع من يوافق قراءته في الأكثر الأغلب، رُوي أن عثمان رضي الله عنه أمر زيد بن ثابت أن يُقْرِئَ بالمدني، وبعث عبد الله بن السائب مع المكي، والمغيرة بن أبي شهاب مع الشامي، وأبا عبد الرحمن السلمي مع الكوفي، وعامر بن عبد القيس مع البصري، ثم نقل التابعون عن الصحابة فقرأ أهل كل مصر بما في مصحفهم تلقيًا عن الصحابة الذين تلقَّوه من فم النبي ﷺ، فقاموا في ذلك مقام الصحابة الذين تلقوه من فم النبي ﷺ، ثم تفرغ قوم للقراءة والأخذ والضبط، حتى صاروا في هذا الباب أئمة يرحل إليهم ويؤخذ عنهم؛ وأجمع أهل بلدهم على تلقي قراءتهم واعتماد روايتهم؛ ومن هنا نسبت القراءة إليهم، وأجمعت الأمة ـ وهي معصومة من الخطأ في إجماعها ـ على ما في هذه المصاحف، وعلى ترك كل ما خالفها من زيادة ونقص وإبدال؛ لأنه لم يثبت عندهم ثبوتًا متواترًا أنه من القرآن.

أين المصاحف العثمانية الآن:

وليس بين أيدينا دليلٌ قاطع على وجود المصاحف العثمانية الآن فضلاً عن تعيين أمكنتها، وقصارى ما علمناه أخيرًا أن ابن الجزري رأى في زمانه مصحف أهل الشام، ورأى في مصر مصحفًا أيضًا.

أما المصاحف الأثرية التي تحتويها خزائن الكتب والآثار في مصر ويقال عنها: إنها مصاحف عثمانية فإننا نشك كثيرًا في صحة هذه النسبة إلى عثمان رضي الله عنه؛ لأن بها زركشة ونقوشًا موضوعة كعلامات للفصل بين السور، ولبيان أعشار القرآن؛ ومعلوم أن المصاحف العثمانية كانت خالية من كل هذا، ومن النقط والشكل أيضًا كما علمت.

نعم إن المصحف المحفوظ في خزانة الآثار بالمسجد الحسيني والمنسوب إلى عثمان رضي الله عنه، مكتوبٌ بالخط الكوفي القديم، مع تجويف حروفه وسعة حجمه جدا، ورسمه يوافق رسم المصحف المدني أو الشامي حيث رسم فيه كلمة «مَنْ يَرْتَدِدْ» من سورة المائدة

بدالين اثنين مع فكّ الإدغام، وهى فيها بهذا الرسم، فأكبر الظن أن هذا المصحف منقولٌ من المصاحف العثمانية على رسم بعضها، وكذلك المصحف المحفوظ بتلك الخزانة ويقال إن علىّ بن أبى طالب رضي الله عنه كتبه بخطه، يلاحظ فيه أنه مكتوب بذلك الخط الكوفى القديم؛ بيد أنه أصغر حجمًا، وخطه أقل تجويفًا من سابقه، ورسمه يوافق غير المدنى والشامى من المصاحف العثمانية؛ حيث رسمت فى الكلمة السابقة «منْ يرتدَّ» بدال واحدة مع الإدغام، وهى فى غيرها كذلك، فمن الجائز أن يكون كاتبه عليًا؛ أو يكون قد أمر بكتابته فى الكوفة.

ثم إن عدم بقاء المصاحف العثمانية قاطبة لا يضرّنا شيئًا ما دام المعوَّلُ عليه هو النقل والتلقّى ثقة عن ثقة، وإمامًا عن إمام، إلى النبى ﷺ، وذلك متواتر مستفيض على أكمل وجه فى القرآن حتى الآن.

على أن المصاحف العثمانية نسخت على غرارها الآلاف المؤلفة فى كل عصر ومصر، مع المحافظة على الرسم العثمانى؛ كم سيجىء إن شاء الله، فاصبر ﴿وَمَا صَبْرُكَ إِلاَّ بِاللَّهِ﴾ (النحل: ١٢٧).

المصاحف فى دور التجويد والتحسين:

كانت المصاحف العثمانية أشبه بماء نزل من السماء، فأصاب أرضًا خصبة صالحة، ولكنها ظامئة متعطشة؛ فما كاد يصل إليها الماء حتى اهتزّت وربتْ وأنبتت من كل زوج بهيج! كذلك المصاحف الشريفة، ما كاد عثمان يرسلها إلى الآفاق الإسلامية حتى أقبلت عليها الأمة من كل صوب وحدب، وحتى اجتمعت عليها الكلمة فى الشرق والغرب، وحتى نسخت على غرارها آلاف مؤلفة من المصاحف المقدسة فى كل جيل وقبيل.

ومما يلفت النظر أن يد التجويد والصقْل والتحسين أخذت تتناول المصاحف على ألوان شتّى وضروب متنوعة، فهناك تحسينات مادية أو شكلية ترجع إلى النسخ والطبع والحجم والورق والتجليد والتذهيب ونحو ذلك، وهذه لا تعنينا كثيرًا؛ لأن أمرها هيّن، وإن كان فيها بعض التيسير أو التشويق إلى القرآن الكريم، وهناك تحسينات معنوية أو جوهرية ترجع إلى تقريب نطق الحروف وتمييز الكلمات وتحقيق الفروق بين المتشابهات عن طريق الإعجام والشكل ونحوهما، وفى هذه نَسُوق الحديث.

الإعجام:

إعجام الكتاب: نَقْطُه، قال فى القاموس: «أَعْجَمَ فُلاَنٌ الْكَلاَمَ: ذَهَبَ به إلى الْعُجمَةِ، والكتابَ: نَقَطَهُ كعجَمَهُ وعجَّمَهُ (أى بتخفيف الجيم وتضعيفها)»

والمعروف أن المصحف العثمانى لم يكن منقوطًا، وذلك للمعنى الذى أسلفناه، وهو بقاء الكلمة محتملة لأن تُقرأ بكل ما يمكن من وجوه القراءات فيها، بيد أن المؤرخين يختلفون؛ فمنهم من يرى أن الإعجام كان نعروفًا قبل الإسلام ولكن تركوه عمدًا فى المصاحف للمعنى السابق، ومنهم من يرى أن النقط لم يعرف إلا من بعدُ على يد أبى الأسود الدُّؤَلِىِّ.

وسواء أكان هذا أم ذاك فإن إعجام المصاحف لم يحدث على المشهور إلا فى عهد عبد الملك بن مروان؛ إذ رأى أن رقعة الإسلام قد اتسعت، واختلط العرب بالعجم، وكادت العجمة تمسُّ سلامة اللغة، وبدأ اللَّبس والإشكال فى قراءة المصاحف يُلِحُّ بالناس، حتى ليشقّ على السواد منهم أن يهتدوا إلى التمييز بين حروف المصحف وكلماته وهى غير معجمة، هنالك رأى بثاقب نظره أن يتقدم للإنقاذ، فأمر الحجاج أن يُعنى بهذا الأمر الجلَل؛ وندب الحجاجُ ـ طاعةً لأمير لمؤمنين ـ رجلين يعالجان هذا المشكل، هما نصر بن عاصم الليثى، ويحيى بن يعمر العدوانى، وكلاهما كفءٌ قدير على ما نُدب له، إذ جمعا بين العلم والعمل، والصلاح والورع، والخبرة بأصول اللغة ووجوه قراءة القرآن، وقد اشتركا أيضًا فى التلْمذة والأخذ عن أبى الأسود الدؤلى.

ويرحم الله هذين الشيخين، فقد نجحا فى هذه المحاولة، وأعجما المصحف الشريف لأول مرة، ونقطا جميع حروفه المتشابهة، والتزما ألا تزيد النقط فى أىّ حرف على ثلاث، وشاع ذلك فى الناس بعد، فكان له أثره العظيم فى إزالة الإشكال واللبس عن المصحف الشريف.

وقيل: إن أول من نقط المصحف أبو الأسود الدؤلى، وإن ابن سيرين كان له مصحف منقوط، نقطه يحيى بن يعمر، ويمكن التوفيق بين هذه الأقوال بأن أبا الأسود أول من نقط المصحف ولكن بصفة فردية، ثم تبعه ابن سيرين، وأن عبد الملك أول من نقط المصحف، ولكن بصفة رسمية عامة، ذاعت وشاعت بين الناس، دفعًا للبس والإشكال عنهم فى قراءة القرآن.

شكل المصاحف:

شكل الكتاب فى اللغة رديف لإعجامه؛ وقد عرفت أن الإعجام هو النقط، قال صاحب القاموس ما نصه: «... والكتابَ (أى وشكَلَ الكتابَ: أعْجَمَهُ، كأشْكَلَهُ كأنه أزال عنه الإشكال)». اهـ. ثم شاع استعمال الشكل فى خصوص ما يعرض للحروف من حركة أو سكون، والمناسبة بين المعنيين ظاهرة، لأن فى كل منهما إزالة لإشكال الحروف ودفعًا للبس عنه.

واتفق المؤرخون على أن العرب فى عهدهم الأول، لم يكونوا يعرفون شكل الحروف والكلمات فضلاً عن أن يشكلوها؛ ذلك لأن سلامة لغتهم، وصفاء سليقتهم وذلاقة ألسنتهم، كل أولئك كان يغنيهم عن الشكل، ولكن حين دخلت الإسلامَ أمم جديدة؛ منهم العجم الذين لا يعرفون العربية، بدأت العجمة تَحيف على لغة القرآن، بل قيل إن أبا الأسود الدؤلى سمع قارئًا يقرأ قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ (التوبة: ٣) فقرأها بجرِّ اللام من كلمة «رسوله» فأفزع هذا اللحنُ الشنيع أبا الأسود وقال: عزَّ وجهُ الله أن يبرأ من رسوله، ثم ذهب إلى زياد والى البصرة وقال له: قد أجبتك إلى ما سألت! وكان زياد قد سأله أن يجعل للناس علامات يعرفون بها كتاب الله، فتباطأ فى الجواب حتى راعه هذا الحادث، وهنا جَدَّ جِدُّه، وانتهى به اجتهاده إلى أن جعل علامة الفتحة نقطة فوق الحرف، وجعل علامة الكسر نقطة أسفله، وجعل علامة الضمة نقطة بين أجزاء الحرف، وجعل علامة السكون نقطتين.

طفق الناس ينهجون منهجه، ثم امتدَّ الزمان بهم فبدأوا يزيدون ويبتكرون، حتى جعلوا للحرف المشدَّد علامة كالقوس، ولألف الوصل جرَّة فوقها أو تحتها أو وسطها، على حسب ما قبلها من فتحة أو كسرة أو ضمة، ودامت الحال على هذا حتى جاء عبد الملك ابن مروان، فرأى بنافذ بصيرته أن يميز ذوات الحروف من بعضها، وأن يتخذ سبيله إلى ذلك التمييز بالإعجام والنقط، على نحو ما تقدم تحت العنوان السابق، وهنالك اضْطرَّ أن يستبدل بالشكل الأول الذى هو النقط، شكلاً جديدًا هو ما نعرفه اليوم من علامات الفتحة والكسرة والضمة والسكون، والذى اضطره إلى هذا الاستبدال، أنه لو أبقى العلامات الأولى على ما هى عليه نقطًا، ثم جاءت هذه الأخرى نقطًا كذلك لتشابها واشتبه الأمر، فميز بين الطائفتين بهذه الطريقة، ونِعِمَّا فَعَلَ!..

حكم نقط المصحف وشكله:

كان العلماء فى الصدر الأول يرون كراهة نقط المصحف وشكله، مبالغةً منهم فى المحافظة على أداء القرآن كما رسمه المصحف، وخوفًا من أن يؤدى ذلك إلى التغيير فيه.

ومن ذلك ما رُوى عن ابن مسعود أنه قال: «جرِّدوا القرآن ولا تخلطوه بشىء» وما روى عن ابن سيرين أنه كره النقط والفواتح والخواتم إلى غير ذلك.

ولكن الزمان تغيَّر ـ كما علمت ـ فاضطر المسلمون إلى إعجام المصحف وشكله لنفس ذلك السبب؛ أى للمحافظة على أداء القرآن كما رسمه المصحف، وخوفًا من أن يؤدى تجرُّدُه من النقط والشكل إلى التغيير فيه.

فمعقولٌ حينئذ أن يزول القول بكراهة ذينك الإعجام والشكل، ويحلَّ محلَّه القول بوجوب أو باستحباب الإعجام والشكل؛ لما هو مقرر من أن الحكم يدور مع علَّته وجودًا وعدمًا، قال النووى فى كتابه التبيان ما نصه: «قال العلماء: ويستحب نقط المصحف وشكْلُه، فإنه صيانة من اللحن فيه، وأما كراهة الشعبى والنخعى النقط، فإنما كرهاه فى ذلك الزمان خوفًا من التغيير فيه، وقد أُمن ذلك اليومَ فلا يمنع من ذلك لكونه محدثًا، فإنه من المحدثات الحسنة، فلا يمنع منه كنظائره مثل تصنيف العلم وبناء المدارس والرباطات وغير ذلك، والله أعلم». اهـ.

تجزئة القرآن:

كانت المصاحف العثمانية مجردة من التجزئة التى نذكرها، كما كانت مجردة من النقط والشكل، ولما امتدَّ الزمان بالناس جعلوا يَفْتَنُّون فى المصاحف وتجزئتها عدَّة تجزئات، مختلفة الاعتبارات، فمنهم من قسم القرآن ثلاثين قسمًا، وأطلقوا على كل قسم منها اسم الجزء بحيث لا يخطر بالبال عند الإطلاق غيره؛ حتى إذا قال قائل: قرأت جزءًا من القرآن، تبادر إلى الذهن أنه قرأ جزءًا من الثلاثين جزءًا التى قسموا المصحف إليها، وجرى على ذلك أصحاب الرَّبَعات، إذ طبعوا كل جزء نسخة مستقلة، ومجموع النسخ الجامعة للقرآن كله يسمونه (رَبْعة) ويوجد من هذا القبيل أجزاء مستقلة بالطبع بأيدى صغار التلاميذ فى المدارس وغيرهم.

ومن الناس مَنْ قسموا الجزء إلى حزبين، ومَن قسموا الحزب إلى أربعة أجزاء سمّوا كل واحد منها رُبْعًا.

ومن الناس مَنْ وضعوا كلمة خمس، عند نهاية كل خمس آيات من السورة، وكلمة عشر عند نهاية كل عشر آيات منها، فإذا انقضت خمس أخرى بعد العشر أعادوا كلمة خمس، فإذا صارت هذه الخمسة عشراً أعادوا كلمة عشر وهكذا دواليك إلى آخر السورة، وبعضهم يكتب في موضع الأخماس رأس الخاء بدلاً من كلمة خمس، ويكتب في موضع الأعشار رأس العين بدلاً من كلمة عشر، وبعض الناس يرمز إلى رءوس الآى برقم عَدَدها من السورة أو من غير رقم، وبعضهم يكتب فواتح للسور كعنوان ينوِّه فيه باسم السورة وما فيها من الآيات المكية والمدنية إلى غير ذلك.

وللعلماء في ذلك كلام طويل، بين الجواز بكراهة والجواز بلا كراهة، ولكن الخطب سهل على كل حال، ما دام الغرض هو التيسير والتسهيل، وما دام الأمر بعيدًا عن اللبس والتزيُّد والدخيل ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ﴾ (النحل: ٩).

احترام المصاحف:

ليس فيما نرى ونسمع، كتابٌ أُحيط بهالة من الإجلال والتقديس، كالقرآن الكريم، حتى لقد وصفه الحقُّ جلَّ شأنه بأنه كتاب مكنون، وحكم بأنه لا يمسّه إلا المطهرون، وأقسم على ذلك إذ يقول: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾ تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٨٠﴾﴾ (الواقعة).

وحتى نهى الرسول ﷺ عن السفر به إلى أرض العدوِّ، إذا خيف وقوع المصحف في أيديهم، والحديث مَرْوِيٌّ في الصحيحين.

وحتى أفتى العلماء بكفر من رمى به في قاذورة، وبحرمة من باعه لكافر ولو ذِمِّيًّا، وقالوا بوجوب الطهارة عند لمسه وحمله، وكذلك ما يتصل به من خريطة وغلاف وصندوق على الصحيح.

واستحبوا تحسين كتابته، وإيضاحها، وتحقيق حروفها.

قال النووي: «ويستحب أن يقوم للمصحف إذ قُدِمَ به عليه، لأن القيام يُستحب للعلماء والأخيار، فالمصحف أولى». اهـ.

رزقنا الله الأدب معه ومع كتابه، ومع كافَّة من اصطفاهم من عباده، آمين.

المبحث الحادي عشر

في القراءات والقراء

والشبهات التي أثيرت في هذا المقام

١- القراءات:

القراءات جمع قراءة، وهي في اللغة مصدرٌ سماعي لقرأ، وفي الاصطلاح مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفًا به غيره في النطق بالقرآن الكريم، مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها، قال السيوطي عند كلامه على تقسيم الإسناد إلى عالٍ ونازلٍ ما نصه: «ومما يشبه هذا التقسيم الذي لأهل الحديث، تقسيم القراء أحوال الإسناد إلى قراءة ورواية وطريق ووجه، فالخلاف إن كان لأحد الأئمة السبعة أو العشرة أو نحوهم؛ واتفقت عليه الروايات والطرق عنه، فهو قراءة، وإن كان للراوي عنه، فرواية، أو لمن بعده فنازلاً، فطريق، أولا على هذه الصفة مما هو راجع إلى تخيير القارئ فيه، فوجه». اهـ.

وفي منجد المقرئين لابن الجزري ما نصُّه: «القراءات علم بكيفيات أداء كلمات القرآن واختلافها بعَزْوِ النَّاقلة[1] . . . والمُقْرِئ: العالم بها رواها مشافهة، فلو حفظ التيسير مثلاً ليس له أن يُقرئ بما فيه إن لم يُشافهه مَنْ شُوفِهَ به مسلسلاً؛ لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسماع والمشافهة، والقارئ المبتدئ من شَرَعَ في الإفراد إلى أن يفرد ثلاثًا من القراءات، والمنتهي مَنْ نقل من القراءات أكثرها وأشهرها». اهـ.

نشأة علم القراءات:

قلنا غير مرة: إن المعوَّل عليه في القرآن الكريم إنما هو التلقِّي والأخذ، ثقةً عن ثقة، وإمامًا عن إمام إلى النبي ﷺ، وإن المصاحف لم تكن ولن تكون هي العمدة في هذا الباب؛ إنما هي مرجع جامع للمسلمين، على كتاب ربهم، ولكن في حدود ما تدلُّ عليه وتعيِّنه، دون ما لا تدلُّ عليه ولا تعيِّنه، وقد عرفت أن المصاحف لم تكن منقوطة ولا مشكولة، وأن صورة الكلمة فيها كانت لكلِّ ما يمكن من وجوه القراءات المختلفة؛ وإذا

(١) قال في القاموس: «الناقلة: ضد القاطنين». (م).